

قوله تعالى فتح برزخه فان الخبر عام يصح شرعا بل من الملك كان المراد خبر برزخه مملوكه له فكان  
الملك لما نظر في الاقتضا قوله والعاب به ان بالمعنى بعدل اي مساوي العايب بدلالة النفس  
حتى كان الثابت به مضافا الى النفس بحث لا عارض اليها من الاعراض المعاوضة فان العايب بدلالة عند  
التعارض اقوى من العايب بالمعنى لانه ثابت بالمعنى القوي وكان ثابتا من كل وجه والمعنى ليس  
بجانب الكلام لغة وانما ليست شرعا لما حجة الى اثبات الحكيم به فكان ضروريا ثابتا من وجه دون  
هو غير ثابت فيما وراء ضرورة تفصح الكلام وكان الاول اقوى وما وجدت لتعارض المعنى  
والدلالة مثالا ولا حاجة لصحة الاصل بعد اقامة الدليل عليه الى ان المثال بل ايراد المثال للمبالغة في  
الابضاح والتعريب وقد تحمل بعض الشارحين ايراد المثال فيه فكذا اذ باع من اخر عبد الف درهم  
قال ابيع للمستوى بل نقد الثمن اعطى عبدك هذا عني بالف درهم فاعتقه لا يجوز البيع لادالة النفس  
الذي ورد في حوزة سادشرا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن توجب ان لا يجوز الاقتضا  
يدل على الجواز فيخرج مقتضا قال وانما قلنا انه دالة لان موت الحكيم في حق غير رد كان  
معنى الذي ان المعنى الذي قام المعنى به كلام الامر والدلالة ثابتة بالاشارة في سائر احوال  
من الصورة ان سنت لنزج الدلالة على المعنى فانما الوجه بالبيع بان قال  
من العبد منك بالف درهم وقال الساب قبلت لا يجوز ايضا بل ان موجب ذلك النفس علم  
ومعارضه نفس اخرى اياه فلا يكون هذا نظير معارضة الدلالة المعنى وقوله وقد يشكل على  
ماح الى اخره اعلم ان عامة الاصول من اصحابنا المتقدمين واصحاب الشافعي وغيرهم جعلوا المحذور  
باب المعنى ولم يفصلوا بينهما فقالوا تعريف للمعنى هو جعل غير المنطوق منطوقا للمعنى المنطوق  
مع لم يختلفوا في عمومه فذهب اصحابنا جميعا الى اسما العموم عنه وذهب الشافعي خاصة  
وان يجوز العموم فيه والفاضي الامام ابو زرعة تابع المتقدمين وجعل الكل قسما واجدا  
بادة على ان لم يحقق معنى النفس بل واما فاقضهاها النفس لمحقق معناه ولا يعرف  
عنا ثم قال ومثاله قوله تعالى اخبارا واسال القرية اي اهلها اقتضا  
اقضني موجب هذا الكلام ان يكون اول من اهل البيان ليندشك اهل  
الامام في الاسلام عامة الى ان العموم متحقق في بعض افرادها  
او ان خرجت بعدى رعا وخروا غير مذكور من رتبة البلاط











ان مفهوم القبح قوله وهذا فاسداً ما قالوا ان التخصيص بالاسم العلم يدل على التخصيص فاسداً  
 لان الله تعالى قال فلا تظلموا فيه من اي في شهر الحرام انفسكم ولم يدل ذلك على اباحة الظلم في غيرها وقار  
 عز ذكره ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله اي الا ان يقول انشاء الله ولم يدل ذلك على تخصيص  
 الاستثناء بالغدا دون غيره من الاوقات في المستقبل وقال عليه السلام لا يقولن احدكم في الماء الدائم ولا  
 يغتسلن فيه من الجنابة لم يدل ذلك على التخصيص بالجنابة دون غيرها من اسباب الاغتسال ولان النص لم  
 يساوله يعني المحل الذي اوجبه اليه باللفظ فكيف يوجب الحكم فيه اي لا يوجب في ذلك المحل ثباتا  
 قال الشيخ في الاسلام رحمه الله في شرح النجوم المنى اوجب حكماً مقيداً باسم يكون دلالة على سوية ذلك  
 المسح والامساك وغيره فلا يبرهن النص بذلك الاسم ما نعتت الحكم في سائر المحل لانه لم يساوله الا يرى انه  
 لم يساؤل سائر المحل في ايجاب ذلك الحكم مع انه وضع للايجاب فلان لا يساؤل سائر المحل لشيء الحكم مع انه لم  
 يوضع للنفي كان اولى ورايت في بعض النسخ لو كان مفهوم اللفظ لكان يلزم من قول القائل زيد موجود  
 ومحمد رسول الله كقول القائل طاهر لانه يودي بظاهره الى ان غير زيد ليس موجود وفيه انكار وجود الصانع  
 وان غير محمد رسول وفيه انكار الانبياء المتقدمين وكذلك بالكل فكذا ما تودي اليه واما الاستدلال من الانصاف  
 على انحصار الحكم على الماء فيمكن لما تواتر الخصم من دالة التخصيص على التخصيص بل بالام المعروفة المستفردة  
 للجنس المعروفة له عند عدم المعهود المرجحة للاختصاص فيما روي في بعض الروايات الا من الماء في بعضها الماء  
 الماء من الماء فان ذلك يوجب التخصيص بالاساق الا انه لم يدل الدليل على وجوب الاغتسال من الحيض  
 والناس ايضا في الاختصاص فيما ورا ذلك مما سعلق بالمنى وصار معناه وجوب جميع الاغتسالات التي سعلق  
 بقضاء الشهوة فنحصر في المعنى لا يغيره فعلى هذا كان ينبغي ان لا يجبا الاغتسال بالاكسسال لعدم الماء لكن  
 الماء فيه ثابت بعدد الا ان الماء سعيان امره وصوفاً ومرة دالة فان الشك الحائنين ونوارى المشقة لما  
 كان سبب النور الماء كان دليلاً عليه فاقم مقامه عند عدم الوقوف عليه كالنوم اقم مقام الحدث والسفر  
 مقام المشقة فليس ان وجوب الفصل في الاكسسال مضاف الى ما بينا وكان هذا متافواً لا يوجب العلة واما  
 فائدة التخصيص عندنا فيمكن ان سامل المستنبطان في علة النص فتثبتون الحكم بما في غير المنصوص من  
 المواضع ليسا لودرجة المجتهدين وثوابهم وهذا الاكسسال اذ ورد النص عاماً متناً ولا للجنس كذا ذكر الامام  
 شمس الله رحمه قوله ومنها اي ومن الوجوه الفاسدة التي علوا بها ما قال الشافعي رحمه الى اخره لا خلاف ان  
 العلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ولكن هذا العدم عندنا هو العدم الاصل الذي كان قبل التعليق  
 وعندنا هو ثابت بالتعليق ففي قوله ان دخلت الدار فانت طالق عدم الطلاق قبل وجود الشرط ولكن

٢٤

ليس  
التعريف

في

بالعدم

بالعدم الاصل الذي كان قبل التعليق واستمر الى زمان وجود الشرط وعندنا هو ثابت بالتعليق مضاف  
 الى عدم الشرط فالشرط يدل على وجود الشرط بالاتفاق وعدمه يدل على اسائه عند الشافعي وعند  
 جميع البايعين بالمفهوم ويسمع هذا مفهوم الشرط وكذا الحكم اذا اضيف الى مسمى بوصف خاص بان كان  
 الاسم عاماً ولكنه قيد بوصف محض بالبعث لقوله عليه السلام في الغنم السائمة زكاة فان اسم الغنم عام في جنسه ووصف  
 السوم يختص ببعضه لا بكله خلاف قوله تعالى علم بها النبيون الذين اسلموا فان وصفهم النبيين اجمع وقوله علم  
 في كل ذات كبد رطبه اجر فان وصف رطوبة الكبد يعم جميع الحيوانات لانه وجود الحكم عند وجود ذلك الوصف  
 وعلى اتقا الحكم عند عدم ذلك الوصف عند عدم كمال الوقف عليه ويسمى هذا فهو الصفة والمفرد اي وان علم  
 الشرط او الوصف بوجوب عدم الحكم لم يجوز الشافعي رحمه تكاح الامة عند فوات الشرط وهو عدم طول الحرة  
 او الوصف وهو الاموال المذكور من قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طوا ان يتكح المحصنات المومنات اي ومن  
 لم يملك نادرة المال علك مما تكاح الحرة فيما ملكت ايما كن من فتنكم المومنات اي فليتكح مملوكه من الاما المسلما  
 والطول الفضل والنفق والنفقة الشاب والشعابة وسبع العبد والامة فتى وفناة وان كانا كبيرين لا ينهما الا  
 لا توفران في غير الكبار والحرهما فان الله تعالى لما علق حوازم تكاح الامة بعدم طول الحرة وتجد القينات بالمومنات  
 اوجب ذلك عدم الجواز عند عدم الشرط او الوصف فلا يجوز تكاح الامة وان كانت مومنه عند وجود طول الحرة  
 لغوات الشرط ولا تكاح الامة الكتابية وان لم يوجد طول الحرة لغوات الوصف ورايت في بعض النسخ ان جواز  
 تكاح الامة عند متعلق بشرط اربعة سوى الشرط المفق عليه من عدم الحرة تحته ومن عدم طول الحرة  
 وكون الامة مؤمنة وخشية العنت وهو الزنا وان لا يكون حته امة اخرى تكاح او يملك بمن ان جواز  
 تكاح الامة عند ضروري وهي اما تحقق عند استجماع هذه الشرايط ولا يلزم عليه انه لم يعمل بمفهوم  
 قوله المحصنات المومنات حتى حصل طول الحرة الكتابية ما نعا من تكاح الامة كطول الحرة المومنه ومفهومه  
 ان لا يكون طول الكتابية مانعاً اذ لو كان مانعاً لما كان ليقيد الايمان فايده لانه يقول العمل بالمفهوم انما يجب اذا لم  
 يعارضه دليل اخر وقد عارضه فممننا فان صيانته الجواز عن الاسترقاق واجب ما مكن وقد امكن الصيانة  
 بتكاح الحرة الكتابية مع رعاية وصف الايمان في الاول فانه يمنع خير الابوين ديناً على ان عندنا لا يمنع طول الحرة  
 الكتابية في قول كذا في التهذيب وقال ابو سعيد الاصطخري من اصحابه اذا وجد طول خديته ولم يجد مؤمنه  
 رضى منه بذلك الطول كان له تكاح الامة قوله لا وجاصله اي جاصل ما قال الشافعي في مسله المفهوم  
 او جاصل الامر والشان ان ال فاعلى الوصف بالشرط كونه موجبا للعدم عند العلم لان اثر الوصف في  
 المنع كثر الشرط بدليل ان الحكم يتوقف عليه كما يتوقف على الشرط فانه لو الوصف لكان الحكم مطلقاً

معلق

الكلام ان الشافعي  
هذا الكلام م



لو لا الشرط ثبت الحكم في الحال لا يورى ان الطلاق كما يتعلق بدخول الدار في قوله ان دخلت الدار  
 فانت طالق يتعلق به وبالركوب في قوله ان دخلت الدار انك فانت طالق في الحال لا يورى ان الطلاق  
 كما يظهر للشرط الخ في قوله لا فاعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع الحكم دون السبب في التعليق في المنع  
 لكنه يمنع الحكم عن الثبوت الى زمان وجود الشرط لا يمنع السبب عن الاعتقاد عند فكان السبب موجودا  
 للحكم في الحال لكن التعليق منع الحكم الى زمان وجود الشرط فكان علة مضافا الى عدم الشرط وعند  
 التعليق منع السبب عن الاعتقاد على ما سنبينه فلا يكتفى بالسبب بوجوده في الحال فيكون عدم الحكم  
 بناء على العدم الاصل الذي كان قبل التعليق لا على عدم الشرط هو بقول التعليق بوثوق الحكم دون السبب فان  
 قال امراته انت طالق ان جعلت الدار لا يورى ان التعليق في قوله انت طالق منع من الوجود وانما يورى في حكمه  
 من الثبوت فانه لو لا التعليق كان الحكم ثابتا في الحال لا يورى ان قوله انت طالق ثابت مع الشرط كما هو ثابت  
 بدون الشرط وهو علة تامة بنفسه ولكن حكمه لا يستلزم ان الشرط منسحب ان اثر التعليق في منع الحكم دون  
 منزله الباعيل والاضافة بمنزله شرط الخيار في البيع فانه يدخل على الحكم دون السبب فيوجب استيفاء الحكم بغير  
 وجود الشرط وهو نظير التعليق المحسني فان تعليق التذليل لا يورى ثبته الذي هو سبب السقوط بالاعلام وانما  
 يورى حكمه وهو السقوط وكذا التقييد بالوصف في معنى الشرط لما سنبين ان الحكم ثابت بالاسم المطلق ولو لا الوصف  
 فكان الوصف هو مانع لثبوت الحكم فكان عدم الحكم مضافا الى عدمه كما كان مضافا الى عدم الشرط ولو لم يدر  
 التعليق بالشرط والتخصيص بالوصف على استواء الحكم عند عدمهما لم يكن لذكرهما فائدة فانه لو استوت العرفه  
 والسايمه وجوب الزكوة واستوى عدم الطول وجوده في جواز نكاح الامه لم يبق لذكر السايمة والتعليق لعدم  
 الطول فائدة وتخصيص احاد النكاح والبلغا وتعلقهم بالشرط بغير فائدة متمنع من تخصيص الشارع وتعليقه  
 اولى لا يورى ان خصص غير الشارع وتعليقه بوجوب العدم عند العدم فان قال الغير ان دخل عبد الدار فاعتق  
 يقيم منه لغة ولا يفتقه ان لم يدخل الدار حتى كان عدم الدخول منع جواز الاعتاق كما ان وجوده بوجه وقال  
 الغير اشتري عبدك اسود يقيم منه لغة في الايقين فكذلك التعليق صاحب الشرع وتخصيصه لان كلام صاحب الشرع  
 وارد على اساليب اللغة وتوابعها فوله لا يورى ان التعليق بوثوق الحكم دون السبب يطل ان التعليق  
 الطلاق والعناق بالملك بان قال الاجنبية ان تزوجك فانت طالق او قال ان تزوجت امرأة او كذا تزوجت امرأة  
 في طالق او قال ان اشتريت عبدك فحر او قال العبد الغير ان ملكك اشتريته فانت حر كان هذا كله باطلا في  
 لا يقع الطلاق والعناق بهذه الايمان بحال لان السبب لما كان موجودا عند التعليق لا يبدل اعتقاده من وجود  
 الملكة المحل لانه لا ينعقد بدون الملك فيشترط الملكة المحل ليقتر السبب ثم نأخذ الحكم الى وجود الشرط بالتعليق

كأنه الرغدا

شراح

ص  
بطلا

فلذا

من العوارى الى العصر  
مصطفى بن عثمان

باعتها وهي لكل واحد مائة درهم

عصره

باعها وهي لكل واحد مائة درهم بشرط من الجار سرطا فاسدا في الاخر خلاف ما قاله  
 ابو حنيفة ما اذا باع حرا وعبد او شاة ذكته وصحى غنم كل واحد منها انه يصيره مملوكا  
 في الاخر ويغير به البيع لان شرطه قبوله قد في الحر شرط فاسد وقد جعله سرطا في قبول العقد  
 في القن حين جمع بينهما في الاخر في البيع بفساد الشرط فلما اسرط مملوك العقد في الذي في الجار  
 ليس بشرط فاسد لان البيع بشرط الجار يغير صحى من حيث ليس به وكان العقد في الاخر لازما  
 وقال انه سقط الاحتجاج به كالا سببا المحمول ان كل واحد منهما لسان لم يدخل صار كالبيع  
 المصداق في حرد عند ثمن واحد علم ان مذهب الكرخ ان العام اذا حقه حصول معلوم او مجهول  
 لا يبقى حرد بل يجب الوقف فيه الى البيان لان دليل الخصم غير الاستثناء اذا لم يصرح بان عدم  
 ارادة بعض ما سار له اللفظ كالاستثناء فاذا كان دليل الخصم هو مجهول او حجه لم تمانى  
 فاستثناء بعض مجهول لا يوجب كمالا معلوما يكون معلوما ظاهرا لان نص قائم بنفسه فالدليل للعلل واما  
 لعلل لا يدرى ان حكم الخصم هو الى مقتدر سعدى متى ما وراه مجهول ايضا وصار دليل  
 الخصم عنده كالبيع المصداق في حرد وعبد من واحد الى مائة ذكته وظل في ثمراته لم يحز  
 البيع اصلا لان على الجار ان يدخل تحت العقد اصلا فيكون باعنا هو محل له حصته  
 اصلا والبيع بالصح لا يعقد صحى اصلا كالوفاة تحت منكر فليس العبد من انفس الالهة  
 خصته من انفس محمول لا يطل الاستدلال بالعمومات لدخول الخصم في اكثر العمومات وهذا خلاف  
 مذهب السلف للمراسم احتجوا بالعمومات لخصوصه وعلل ان كان الخصم مجهول او لا يدرى الجواب ان كان  
 الخصم معلوما في العلم ما وراه لخصوصه وجب العلم قلنا لان دليل الخصم هو الاستثناء فاذا كان مجهولا  
 كان ما وراه مجهولا واذا كان معلوما كان ما وراه معلوما ان الاستثناء لا يطل العبد المراسم على فعله  
 معلوما لا يصح الاستدلال بالعمومات لان ما دون ثمن الجار محصور في رتبة الرق لهؤلاء العلم السلف السان  
 الا في ثمن الجار وهو مجهول لا يصح الاستدلال به لعلل ربح دينار وعلل ثلثة دراهم وعلل عشرة دراهم  
 ومعلوم ان البيع لا يحصر من الرق او هو مجهول لا يصح الاستدلال به لعلل بعض اصحاب حرج السبي  
 علم السلام من سلبا وم سلبا ابواب الرق وانما في حرد لان حصره حالة السبب معلوم على ادراكه  
 بالثبوت في مجهول محلف فيها الا يورى ان ابنا صهره جوارك احادهم به في حردا حرد عبيد او جعل  
 عمره اصلا في الشهادة في لون القسمة وهو مجهول بغيره وانما يورى بغيره في كل كان اعسارا با  
 الناسخ لان كل واحد منهما مستقل بفساد خلاف الاستثناء فصار كما اذا باع عبيد في هلك احد  
 ما قبل التسليم اعلم ان دليل الخصم هو الى مقتدر سعدى متى ما وراه مجهول ايضا وصار دليل  
 معلوما في العلم ما وراه لخصوصه وجب العلم قلنا لان دليل الخصم هو الاستثناء فاذا كان مجهولا















صنفه ومعنى كعبيد ونساء اذ معنى الاصنفه كونه مطروقا ومختلطا لخصوصه الى السلم لان احدى المجموعتين باجماع  
اهل اللغة وقد نصوا على عدم موضع وهو قول ابو عباس بن ابي حمزة السماعي رحمه الله تعالى واما  
زبد وما ذكره بعض اصحابنا في اقل الجمع اسان واجبا لفظا لانه خصاله في خصوصه قوله ان تنوبا  
الى الله وقد صفت قلوبكم وقلوبكم وداود وسلمان بن ابي عمير وكنا حكمهم فها هو قوله في مصنفه  
موسى وهو من انا معكم مستفون وعوله على الاسان فافوقها جماعة ولا في الاسان اجابا كما ذكر في السنة  
سنة الوصايا والمواريث جعل الاسان حكم الجماعة بالاجماع حتى لو اجمعوا على ان يكون الاسان مصاعدا او  
للاسر من الميراث ما للثلاث الاخوان محبان الام من الثلث الى السدس بعوله تعالى فان كان له اخوة فانه  
السدس ويستقل الاسان استعمال الجمع في اللغة فقال كثر في الاسان كثر في السنة والاصلاح ان الامام يقدم  
اذا كان خلفه اسان والقديم سنة الجماعة وكما قوله على الواحد سلطان ولا اسان سلطان ذلك وهو اسم  
للجماعة وقد مضى من السنة والجمع في الحكم ولا في اللغة اجمعا ان الكلام بلنة اقسام وادان  
وليس مجمع ثم لو كان اسم محله في ذلك الجمع اسم محله في السنة ما واصله علامه مخصوصا الى  
الالف اي اياها والنون فدل ان السنة هي الجمع ولو كان للثلاث في الجمع ما احصر مصنفه كالموضع  
لما ادعى الثلثة صنفه كما كانت صنفه الجمع بمجموعها وان الجمع هو السنة فافوقها واسوانا  
منه فقال حال بلنة والافان جال اسان وقد مضى من صنف الاسان والجمع فقال فلو اجمعوا فلو اجمعوا  
انه الفاقوت اجمع الفقهاء ان الامام لا يقدم على الواحد ولو كان المسمى جمعا لقدم الامام لان التقدم  
سنة الجماعة والامام من الجماعة وان الواحد اذا انضم اليه الواحد عاودا لفراد ان الاول كدر  
الداني الى نفسه وجعله فردا كما هو صنفه والساني بحدت الاول الى نفسه فكل جمعا لوجود الاجتماع  
معاد صنفه الثبوتات فافوق التوحيد والجمع لعدم الرجحان في ميان آخريه الواحد والجمع وهو  
المسمى اما في السنة معاد صنفه فردا اسان من حج جابك لجمعه وسقط معنى التوحيد صلا وكذا خرج  
الحوادث فاقولوا ان الاسان اجتماعا كافي للثلاث والاسان الكلام فها ساول لفظوا الجمع كوجاهة نساء الف  
ما فيه الجمع وان شئنا جعل الثلث صلا لا بالاعداد كافي شرط اختيار وقصة الاحار كصنفه صنفه علم  
حاشا لا اسان تمنعوا في ذلك بل اسان وقصص موسى وصاحبه عليه السلام علماء ولو كان الاسان جمعا لما  
جاز التجاوز عن الثلثة لان ما ولا اقل الجمع مشاركة بعضه بعضا وقوله على الاسان فافوقها جماعة  
محور على المواريث والوصايا او علم سنة بعدم الامام في الجماعة انه يقدم على الاسان كما تقدم على الجماعة  
وعلى ان علمه في السفر لانه الجماعة في الاسان الاسلام فافوقها قوة المسلمين من ان  
الاسان فافوقها جماعة في حوال السفر واما في المواريث فاستحقاق الاسان للثلاث ليس النص  
الواحد صنفه الجماعة وهو قوله في السنة ما ترك انما هو اللفظ صاعدا وانما استحقاق الاسان

الثلثين بقوله فان كانا اسدس على السلطان ما ترك او ما سادة قوله على المذكور من خط الاسدس فان نصب الابن  
مع الائمة السلطان فثبت ان ذلك خط الاسدس وما بعده لسان اسان وان كان اكثر من اسدس لكونه كمن سوى  
السلطان عند التولية والحق بالاخوة عز وياقوت الصغابة في الامور اسان بن عباس قال قال لقمان في الاخوة في  
لسان قومك اسان والاسان مع والجمع وكلمة الاسدس ان خالفهم فها رادوا وان لم يحب سواها لادب لانه النص  
لادب والاسدس ساول المسمى بخار ما خلق به والوصية في الالادب اتصالها باخبة الميراث او كل واحد منها  
حلافه وليس بعد الموت وقوله الامام يقدم على الاسدس فلما لان الجماعة بكل الامام فكون الكل حيا والقديم  
سنة الجماعة لان يكون خلف الامام جماعة وكذا شرطها في الجمع بلانته سوى الامام لما ان الجماعة فيها  
شرط سوى الامام ما ساره قوله فاسعوا الى ذكر الله وقد صنفه في كرج النافع والعظم يطلق على  
الواحد والجمع كالصنف والمراد بالامام السام حكمها مع الجمع (الحكموم عليهم وبالثالثة موسى وهو من  
مخرون وبانواع الادوية المختلفة بطريق اطلاق اسم الحكم على حاله وهذا لانها ما خالفنا امر الرسول علم  
وضع في علمها درج محله وافكار مسانته وان كثر اعضا الانسان روح فافوق العود بالروح عظم  
منفعة وقد جاء في اللغة فلما كان وقوله من جعل الاسدس لاسان صنفه في نفسه وعزوه على ان  
جعل مع نفسه في حسن ان يفر داصفه وكذا في قوله الواحد صنفه كذا او من يترك هذا  
يترك على ان اسم الجمع ساول الفرد صنفه وطعن بعض اصحابنا ان ادخل الجمع اسان عند موسى علم  
فان من سلم الجمع وليس كذلك ما في الصحيح عنده بل ان جعل الامام من حله الجماعة وقالوا لشرط  
في الجمع الامام والجماعة فلم يكن الامام محسوبا من الجماعة بشرط علمه سواء واما المنفرد فها ساول فردا  
محله الحدرد على سبيل البذل كالتفرد بالخصوص والظاهر ان اسان لا يصدر او كالتفرد فانه اسم للناظر  
وعين الشمس والميزان وعين المكيه وعين الله والبقدر والاشي المعبر في نفسه كالتفرد للمحقق والعق  
في الصرم للدار والاصبح والبرق فانه للفراق والوصد فوالله لولا البس لم يكن الهوى لولا الهوى  
ما حو للبرق هو ما حو في الاشياء التي يترك في الاسان لوضع اسم العبد ما ذا العطف الشمس  
والينبوع او المعاني لو وضع بازا معنى الشمس ومعنى السبع ورد قوله من جالها اعا بان منشأ  
انفا سدر محل المقاصد فالمقصود بوضع الاسان في المعبر من الموقوفات السبعة فلو وضعوا اسان  
للشيء لصدده لظفر فانه وضع الاسان في هو الافهام بان في ذلك الشيء بها قد يكون غير المتكلم حدث  
لا يعلم المقصود او يكون كره مصر حافسده لئلا يترك في قوله الصدق في حو جال على السبيل  
حين ساه كالموعود رسول الله علم وقت ذهابها الى الغدار انه من هو وان العاقل اذا كان عرسه اعلام  
ما خبر به دون الخبر فها ساول جال كذا اذا ادا اعلامه بها فها ساول خبري فلان من كان كذا فدل  
ان الابهام مقصود كلافهام والوضع مع عصر المتكلم والانه قد وضع قبيلة اسان في ثم وضع قبيلة اخرى

هذا يذكر من  
المؤمنين اجمعين

كذلك

في  
الاسان











منه انه لا يصلح جوابا فاذا اجمعت المصالح على الاحتكام الى الحكم الذي لا يختار ولم يكن تصديقا بل جعل  
ردا لكلامه باسناد امره باسباع الصلاح وترك الدعوى الباطلة وما قلنا فاما اذا ابرج امراة  
الى شترانه متعوا الكاح لال التزوج نص في الكاح كان مختارا ان يراد به المبيع مجازا وقول  
الى شترانه متعوا الكاح لال التزوج اذا الكاح لا يختار التوقيت حال فاذا اجتمع ربحنا  
المفسر وحلنا المصالح علمه وكيفية الاربع اصداد بغيرها وصدور الطاهر الحق صدر المصالح  
وغيره المفسر الحار وصدور الحكم المتشابه اما الحكم فاحتمل مراده بعارض عن الصفه السال الا  
بالطلب فان احق فلان اي استقر في مصره بعارض صله صعبا من غير يدري بنفسه وواختلاط  
من الشكالة بغير علمه بحد الطلب ليس احق ما كان صدر الطاهر وهو ما ظهر المراد منه بصفة  
وحيث ان يكون احق ما هو المراد منه بغير الصفه حقيقة لا لطلبه كما كان ظهور الطاهر نفس  
الصفه وحيث ان يكون احق في صدره في عسر الصفه اذ لو كان احق من حيث الصفه الاداد  
الحق من الظهور وحكمه السطوة ليعلم ان صفاه مخرم او نقصان فيظهر المراد كانه السرقه  
في حق الطوار والساش فانها ظاهرة في كل سارق في عرف باسم اخر خفته في حق الطوار والساش  
لاختصاصها باسم اخر عرفان بدو تغاير الاسامي يدل على انهما المسميات لانهما صنعت  
والاعمال المسميات فالاصول كل اسم له معنى على حدة فاشبه الامران اختصاصها باسم اخر  
لنقصان في معنى السرقه او الزيادة فيها فاما قلنا فوجدنا الاختصاص في الطوار الزيادة قلنا انه  
داخل تحت اسم السرقه وفي الساش للنقصان بطلان امره عند اطره وهذا ان اخلل في الساش  
يكن في معنى السرقه الملوكة والماله والحر والعقود اما في غير الاداد وقد حققناه واما في طار  
السرقه اذا كان عام وجه السارق في كل حال فط الذي قصد حفظ لكم القطع حفظه لعارض قوم  
ادعيه والساش سارق عني لعلمه به علمه وهو لا يكر عسر حاط ولا قصد وكذا كرا اسم السرقه  
يدل على حاطر اما خوذ لان السرقه قطع من اسما اساسي في عاصده وهو الحول لان الساش  
تحت التراب والسودنة عنده لا هو خصوصا فاما بندا ابانتهات واما بطوار فانما احصيه  
لنقصان في حياته وصدق في علمه ان الطوار اسم لقطع الشيء عن القطان بغير علمه اعتره وهذه  
مصادقه في عانة الكاد وعدمه اكد ومثل في نهاية الصلحه وان شدد لانه ابانتهات حكم الطوار الطوار الاول  
واما المكل فهو الاخر في اسكالة او امثاله كما يقال اكرم اي دخل في الحرم واشق اي دخل في القفا  
وهذا فوق الحكم وان كان الحد الطويل بالاكمل بعد الطلب ليعبر اسكالة وهذا العوض في الحق  
او الاستعادة بدعيه وهو كبر جلا عترت عروطنه فاخلطه باسكالة من الناس فطلعت موضعهم بنامل  
في اسكالة لسوق علمه وحكمه اعفاد احقه فاهو المراد ثم الامان على الطلبة والسالم فيه الى ان

حما

سبب المراد للمعالي وهو مثل ولرب وان كنت جبا فاطروا فوسكر في حق احرارهم والاف لرحولهم في الاسكار  
طهر طاهر البشارة بحبيلهم وباطنها لا ولها شهيد بها حضمه وكما نظر الى جاني الفناح الفم وانصافه اذ قال  
اما انه فابلاء البراق فله كما بالظاهر في الختام وبالناظر في الوصو لان الواحد فيه عسل الوجه والمواجه  
فما معدومه وفيها يظهر البدر وهو اسم الطاهر والباطن اما بعد انصال اما انهم سعيهم بالعدول  
كما طاهرا اذا كان به حاح ولا بعد ربه ما بعد ان عاده وعبادة وقولهم ما تو احراركم اني شتم  
وكلمه اني شتمه لاسمها ليعني اني لعولم اني لكر هذا اي من اين لكر هذا لعل الوحد الاطلاق  
في جميع المواضع ونعني كيف قال ليعني اني يكون لي علام وهذا الصف الاطلاق والتحذير للاوصاف في كسر  
ستم سواك كانت فاعده او مضطجهم او عا الجنب بعد ان تكون لما في واحد من ان الاسكار السالم  
في المساق حيث سبوا صرنا كما قال انكم حوت لكم اي مواضع حوت لكم مبين بالحق ان سبها لما تلقى  
في ادحاهن من المطف التي منها النسل لندو راي العوض الاصل هو طلبة النسل لا قضاء الشهوة فانوهن  
الما في الذي لعلق به هذا العوض هو مكان اخرت باي حتم ستم وروي ذلك اليهود كما فوا يقولون  
من جامع امراة وهو محرم من دبرها في قبلها كان الولد احرار ونزلت وقوله ساي فوا برام من صم صمو  
مسك لان القلاودة تكون من الزحاج لامر العضم ولكن ما قلنا وجدا العضم مشتمل على خاص  
د مضمه وهي انها لا تحكي ما في بطنها وحمدة وهو البياض والزجاج عا عكسها معلنا ان لكل الاواني  
شتم عا صفا الزحاج وورقه وبياض الفضة حتم اعلم صفت من سمين لها وهذه السعولة  
بدعيه واما المخذل فاد حتم حتم المعاني واستنهم لمراد استنبهاها الدرك نفس العباد بل  
بالوجه الى الاستفسار في الطلوع السالم ما حوذ من قولهم اجعل عا الامراي ايم وهو بهم حتى لا  
توقف علم نفس العباد بل بالوجه الى الاستفسار في الطلوع ذلك التفسير السالم في التفسير  
كم اعرب ولا علم لم موضع فيستفسر موضع اولا في نطلة ذلك الموضع ثم تامل في امثاله السوف  
علمه وحكمه اعفاد احقه فاهو المراد والنوقف فيه الى ان سبها لعل كماله صلوه والوكوه  
حما بجلان لانها في اصل الوضو للادعا والماء وقد رند في الشرح او صاف مستفسر او لا ثم  
نظير المراد ثم تامل لعل الوضو المكلع المعقوم وهذا ان سبها صلوه عرفت فعمل  
النسب علم وهو صا انه علمه والسالم صلي وراعي الفرائض والواجبات والسنن فلا بد من السالم  
لبيان البعض من البعض وكذا وجه الاصلاح فيها فدا وخصا في محال البعض البعض من هذه  
والنصوص في البعض فاحالي عسر ذلك الاما ابانتهات في الساش في الكوة ورد بقوله فطلب  
العلم الذي اجله وحسن الكوة اهو مكلع البصا بخلقهم بقاء فادع من الدين عسر محوذ وكل  
وكذا واهل شرط وحق الاسامه في كوة السولم ام لا وغير ذلك ما عسر بعداده وكذلك























استعارة لفظ الطلاق والتامع دم جوار الفرس ايضا وقد نطق المصنف وهو قولهم وامارة مؤمنان  
 ذهبتم بغيره للنبي ان اراد النبي ان يسكنها فكأنه الذي علم انعقد بلفظها محاد بالانفاق لان الحكم بملك المالك  
 ما يكون عاملا لحقها بما ليس بالملك في كونه حكم القسم والطلاق والعدة ولم توقف الملك عما يقصر  
 فدل انها قامت مقام النكاح محاد او احصا من الرسائل بالاستعارة لان جوار الاستعارة للاتصال  
 وذا الاستعارة في حق جود دون فود بل الامام سوار في وجوه الكلام فدل ان هذا قصد الاصل او غير  
 ان السامع يقول نكاح غيره لا سوق هذا اللفظ وانما سوق النكاح او الزوج لانه عقد شروع بمقتضى  
 لا يحق من مصالح الدين والرفاهية التوارث والتوالد والاحصاء والتحصين وهذا شروع بلفظ النكاح  
 او الزوج لانه في الاحاد النكاح للمص والزوج تلفيق بين السند على وجه يملك الاحاد بهما في  
 المعصود كزوج الحرة وخوة النكاح معي بما ذكره في كتابه من الكفاية فساو ما لا ودينا وليس في دين  
 اللعنة معنى الملك بل في ما اشار اليه فلما لم يصح الانتقال لفظ النكاح او الزوج الى لفظ  
 الملك استعارة لان لفظ الملك قاصر عن اللفظ الموضوع له فاما في غيره وهو الاحاد والافهام  
 وهذا معنى قولهم انه عقد خاص شرع للفظ خاص وظهر السهادة فاما شرع بلفظ خاص وهو لفظ  
 السهادة فلم يخزان يقوم غيره مقامه استعارة حتى اذا قال الساهدا حلف بالله ان هذا الزوج على  
 ذلك الرجل كذا في المال لا تحت العضا ان لفظ الشهادة موحى بغيره اي بوجه على الفاعل الحكم والعمى  
 موحى بغيره فاصيانه اسم الله على الملك وكان مقتضاه عن الشهادة من هذا الوجه علم يصح  
 الاستعارة وكذا عقد المفاوص في عقد المفاوص عندكم لان غيره لا يودي معناه وكذا لم  
 يجوزوا نقل الاحاد الى المعصود لفظ غير الوجود على عن لفظه على انه افضح العوض العجم  
 وظننا لنكاح موحى بملك المتعة ولفظ العقب والبيع وصح بملك الموقبة بملك المرفوع بملك المتعة اذا ملك  
 المتعة بملك سماعي فله يحقق الاتصال بين السببين اي بلفظ الحكم او البيع ولفظ النكاح وحكمه  
 اي ملك المرفوع وملك المتعة يصح الاستعارة بالاستعارة لان مقتضى ان مقتضى النكاح يكون المحل  
 غير قابل لها صارا محادا في ملك المتعة وما ذكرنا من مقاصد النكاح هي كونها غير محصورة غير له  
 المرفوع ما هو المطلوب من هذا العقد وهو سوت الملك له عليها لانه امر معقول معلوم وكذا في المرفوع  
 لها ماله ولو كان المعصود بملك الاحكام لم تحت التول لها علم لانا مشتركة فيها وكذا كان الطلاق  
 سدا للزوج لانه لما كان المالك اذا است انت المعصود هو الملك ولما لم ينعقد النكاح بلفظ  
 النكاح او الزوج مع انه غير موضوع لا يجاب ما هو المقصود وهو الملك وانما ينعقد بلفظ هو موضوع  
 لا يجاب الملك او في لفظ العقد هذا العقد بلفظ النكاح والزوج وان لم يوصف الا بالملك لانا جعلنا  
 هذا الحكم فلا نطلب به المحقق ان العلم معلوم وصفا لعمناه كالنصر في الاندال شرح فان النصف ورد

حكم الحكم به عقل عنه او لم يوفقا انا اعتبر المعاني لصفه الاستعارة كما في القياس بغير المعنى  
 الصف ليعاين لسوت الحكم به في عمل البصر لما است الملك لها وصفا صفة العدم الى لفظ الحكم او  
 البيع لانه مرفوع في الملك وانما لم يصح استعارة النكاح للبيع وان كانا متساوية فيقوم بالظرف لانتساب  
 التي غيره الا و ذلك بان سببه كالخوس بان سببه ان شاء الله والاول على وجه اخر ان هذا الاتصال الحكم  
 بالعلم كالاتصال للملك بالشرع انه موحى بالاستعارة في الظرف حتى اذا قال ان استر بغيره هو  
 حرد نوى به الملك مال الملك نوى به الشرع بصدق فيما ديانا اعلم ان المحراد بالاول هو الاتصال  
 الصوري في الشرعات وهو الاتصال من حيث سببه والعلل وهو نوعان احدهما اتصال  
 الحكم بالعلم كالاتصال للملك بالشرع انه موحى بالاستعارة من الظرف لان مصحح الاستعارة وهو الاتصال  
 وهو اتصال العلم بالعلم والاتصال في العلم من اجابته اما اتصال العلم بالعلم فانه اثر العلم  
 والاول بغيره في الموثق في الوجود واما اتصال العلم بالعلم في العلم من مطلقه لعينه بل  
 لسوت الحكم بها حتى بلغوا البيع المضاف الى الحر لعدم حكمه والمعصود والعلل احدهما فتي بعد العلم  
 حكمها بغيره كالتسوية الى الحكم اعسار او الحكم الى العلم وجودا ملاءم الاتصال والاستعارة  
 موقوفه على الاتصال تحت الاستعارة وكذا قلنا مما قال ان ملكك عبدا فهو حر ملكك بغيره بغيره  
 ثم ملكك بغيره الثاني بغيره حتى ختم الكفر في ملكه ولو قال ان استر بغيره هو حر فاستر بغيره  
 بغيره ثم استر بغيره الثاني بغيره حتى ختم الكفر في ملكه ولو قال ان استر بغيره هو حر فاستر بغيره  
 ديانا وان قال ان استر بغيره هو حر فاستر بغيره ديانا لان استعارة الحكم للعلم في الاول واستعارة  
 العلم للحكم في الثاني ولكن ما فيه يحفظ لصدق قضاء التهمة وفيما فيه شديد صدور لانتسابها و  
 هذا اذا كان ملكا مان كان معسارا لى عبدا وان استر بغيره وان ملكك استر بغيره حتى تحقق  
 النصف الثاني الوصية اعني الملك الشري والحاصل ان صفة المالكية لا هي بعدد وان الملك لان  
 الرجل يقول والله ما ملكت ما في دهره ولا علمه ملكا لى ما معرقا وصفت كونه مستقيا على  
 الوكيلات شري ولا ملك له اصلا والمالك المطلق يتبع على كاله وادان صفة الاجزاء يكون ما خضع  
 به في المنكح لان الصفة في الخاص لغوي في الغالب يعتبر فاذا لم يوجد له من حيث المنكح لا غيره  
 به محبة وان لم يمتنع الملك الثاني اتصال السيد بالسيد كالاتصال بالملك المعصود وان ملك  
 الوصية فصح استعارة السيد للحكم دون عكسه لان هذا الاتصال ثابته حتى الفروع الاستعارة عكس  
 في حق الاصلا الاستعارة ولو حود الاستعارة بغيره في حوادها دون الاتصال وهذا ما وجدنا  
 السيد وانما في سببه ان اثره في اثره عا حاد الى الموثق ما لا يسعى السيد لان اتصال الموثق  
 الى اثره باعتبار ان المرفوع المعصود منه وان اعسار الموثق بغيره على الاول السيد ليس معصود











منه في النسخة

فانتم عنه مقام معناه وكان المعنى مطلوباً بالكل حال معق على وجه اصنافه الى الملوكة ثم رجم بعضهم ان قوله  
هذا اني محار عن قوله علق على من حسن ملكته او من جعل له هذا حر وليس كذلك لان الحصة مكنية  
والاخلاق فيه بل الحق ان قوله هذا اني محار في الاكبر سنانه لاسات العلق عن قوله هذا اني محار  
الحل من غير نظر الى اصناف الحكمه الاصنام لا عدده ولا يلزم ان يحرق الاسلام فان في اسما القوم الا ترى ان  
العبارة بعينه دون حكمه ولا تعبر على هذا السبق بل ان العبارة بعينه من الحصة الى محار قوله هذا اني  
في موضع الاصحاب جمعهم وفي الاكبر سنانه محار من حيث استعملت في غير موضع الاصحاب في قوله  
اسد للملك المحصور معان لغو لاسد لسان السماع اذ الاول حصة والثاني محار والمحار غير الحصة  
فلا يصدق في محار هذا المحار طرقتان احدها انه محار هذه الامور امنه بالحرمة من حيث ملكته في محار قوله  
هذا اني اكبر سنانه امرا اضعف من حسن ملكته لان ما صرح به وهو السوء سبب لحرمة من حسن ملكته  
والثاني محار المحرور لانه ذكره كالمأخوذ من المحرور في ملكه وهو السوء فكان هذا انما هو محار  
لما يصير الامم ولد له لانه ليس بمحرور العبد اسد لثبات امومة الولد لانه لا يملك اعجاب  
ذلك الحق بالمعيار اسد بل معناه اسد او هذا الوورد رجلان عندنا في ادعاء احداهما انه  
انتم ضم لشرية فتمت بضمه اذا كان موسرا كما اذا اعنفه ولو لم يكن اعناقاً من اسد اعانهم  
لو وردت انتم مع غيره لانتم لشرية لعدم العلم منه فعلم ان ذلك كما تقر من اسد لانه والاول اصح  
لانه ذكر في كتاب الاكراه اذا اكره على ان يكون هذا اني لعدده لا علق عليه والاكراه انما يمنع محار الاقرار  
بالعلق لا صفة انشا العلق وجوب الضمان في مسلم الدعوى بهذا الطريق ايضا وهو الامور بالكلية  
لا باعتبار انشا المحرور فانه لو كان علق على من حسن ملكته بضم لشرية فتمت بضمه فلهذا اني لان جوب  
قوله هذا اني علق من حسن ملكته فلا ضرورة في جعله محررا اسدا وهو محار وهذا الطريق نصير  
مفرا علق الام ايضا مصداق ولد له لان كلامه كما جعل امرا احرية الولد جعل امرا امنه الولد لانه  
لان هذا الحق بمنزلة الاقرار وما نكلم به سبب ح هذا الحق بها في ملكه كما هو موجود حصة المحرور الولد  
وقد سجدوا الحصة والمحار معا اذا كان حكم عنهما قوله لاسرته هذه هي هي من وجه النسب وتولد  
عنه لواء اكبر سنانه حتى لا يقع المحرور بذلك لانه لا غنى ولا لاشا مع غير انما اذا دام على هذا اللفظ  
فانما يعرف عنهم لانا عسار لان هذا اللفظ يوجب العرقه اذ لو كان كذلك لكان شرط الدوام كما في  
ولكن لانه لا دام على هذا ولا يقر بها بلست مظلومة معلوم مفروق القاص بها للعلم وانما قلنا انه  
يوردت الحصة والمحار هنا انما الحقة وظاهر في الاكبر سنانه وفي الاصح سنانه نفرد اسات  
الحصة مطلقا لسوت النسب من الغير ولا يصدق في حصة لان اقوال المحرور على غيره غير معتبر ولا يصدق  
في حق الحق خاصه انما كان في مسلمه العبد المعروف من سنانه ناعا امرا لانه القاص كدبه فيه هنا لانه

سواء

مملكه

هي

اقرار على الغير لانها محرم علمه مقام كدب لانه مقام رجوعه لان كدب الشئ لا يكون اذ من كدب نفسه والرجوع  
عن الاقرار بالنسب صحيح فكانه رجع عن اقراره في حق نفسه لا اقراره عند القاضي وعند الرجوع عن  
الاقرار لا يسل الاقرار ولم يسل بالنسب مطلقا ولا في حقه خلاف مسلمه العبد لانه ليس باقرار على العبد لان العبد لا  
يصير بالحرية ومن يصير به لا يسل حقه وهو الاب والرجوع عن العلق لا يصح معق فاعلم بان بعد الحصة  
ويورد العبد المحار في العصل الى الاصح سنانه منه والاكبر سنانه وهو الطلاق المحرم ايضا لانه مناسبه  
من الحرمة الثانية بالنسبة ومن لم يحرره بالنسبة بالطلاق بل يحرره منافاة لان الحرمة لم تثبت بهذا الكلام  
ما في النكاح والخلفه ولا يرفع اصلا ولا يصلح حقا من حقوق النكاح والحرمة الثانية بالطلاق  
حق من حقوق النكاح لانه يملك النكاح ويرفع ويرفع فلم يحرم سماع قوله هذه هي لطلاق المحرم خلاف  
قوله هذا اني محار الحرية الثانية بهذا الكلام لاسا في الملك لان علمه في الحصة علقه من حسن ملكه لاسا الملك  
من الاصل وعلمه في محار عنه من حسن ملكه ايضا وصاح محار او الاصل ان الكلام اذا كان له حصة ولها حكم  
صارا الى اسات حكم بلك الحصة محار عند اسات الحصة وهذا محار هذا العلق في هذا اني ولم يكن في هذه  
مضى **الحصة** برك بدالة العادة كالدرا بالصلوة والحر بدالة اللفظ في نفسه كما اذا  
حلف انا كذا وكذا وكقوله كل ملوكي حر وعسكاري حلفوا بالعتاقهم وبدلالة سباق النظم لقوله طلق امراتي  
ان كسما طلاق بدلالة معنى رجع الى المستطعم كما في غير النفر وبدلالة محار الكلام كقوله علم انما الاعمال  
بالساعات ورجع عن اجني الخطايا والنسيان اعلم ان الاصل في الكلام هو الحقة لانه لو لم يكن كذلك واما ان  
يكون هو المحار وهو باطلا لا جامع او لا هذا اذا كان وهو يصفى الى ان الحصة الفهم من شئ من الاطلاق  
الا بعد العريه وهو باطل الا اذا دل الدليل على صدار الى محار برك الحصة كما ساءا الاول فمثل الصلوة  
فانما اسم للدعاء فان صلا عبادتها وادفعتم سبي هذه العبادة المعلومه محار اسوا كما في دعاء او لم يكن  
كصلوة الاحرار من انما شرعي للذكر قال الله تعالى واقم الصلوة لذكرى لى لذكرى فيها وكذا في دعاء  
فان من قال الله اكبر صح ان يقال دعائه واج وهو في اللغة القصد والحقون سب الزنوقان المعروف  
ثم صار اسما للعبادة معلومة محار انما فيها من قوة العزيمة والقصد يعطيه انما ساءه الساءه للزيادة والعمرة  
هي في الاصل الزيادة ثم صارت اسما للعبادة مخصوصة شرائطها وادائها والذكوة هي في الاصل الثناء صارت اسما  
لاداء طائفة من اعمال السابى لوجه مخصوص من غير ان سبق الى الاتمام معنى الثناء وانما صار هذا لانه عابر كل  
الحقيقة لان الكلام موضوع للاتمام والمطلوب به ما سبق اليه الا وهام ما دنا عارفوا اسما لم شئ كان حمله  
حكم الاستعارة كما حصة لوجود امارة الحصة وهي انما دعه الى الفهم ثم ان كان الاستعارة في الشرع كانت حصة  
شرعية وان كان فيه وفي غيره كانت حصة عرفية وصار اعنى اللغوي محار اعرف او شرعا حتى لو ورد صلوة  
او محاروا شئ الى بنت الله يلزمه العبادة المعلومه وان لم ينو العلى الى الله عز وجل حصة ولكن مطلق اللفظ



انصرف اليه للاستعمال فيه ولو قال علي ان ضربت سوي حطم الكعب يلزمه الصدق بالشوب للاستعمال  
فيه لان كان اللفظ صفة في غيره ومن جمل الاسرى او انا كذا ساسم و غيره الى ما سافر سبه  
في الاسواق على حسب ما اختلفوا فيه وسقط عنه وهو صفة بلالة العادة ومن جمل لا ياكل بيضا خضر  
الدجاج والاور للاستعمال فيه ولا ساول بعض الحمام والعصفور ومن جمل لا ياكل طينا فهو على ما سطر  
في اللحم او شواء على اللحم المشوي للعرض والبرم انه كذا راس الغنم وهو صفة انه في توصف ان الارب  
عام وقد سقط بعضه فصار حارا عند المعصم الكرمي لان شرط العموم الاستعمال لم يوف به  
عند المعصم لانه ليس بشرط الاستعمال عنده واما الثاني فعلى وجهين احدهما ان يكون الاسم  
مستعملا في سواه نعم ويكون في بعض افراد ذلك المعنى نوع فصور عند الاطلاق لاسا واللفظ  
ذلك الفرد الفاصر كما اذا حلف انا كذا لحاقا له اخذت كذا كرم السكر لانه ان اللحم يكامل بالدم لانه شئ  
على الاستداده قال الفهم الحرام الى سده والتخمين احده الى سدت وقوت استداده يكون بالدم  
فلا بد له من قاصر ولادم السكر لان الدموي لا يكره الماء وهو بعض هذا كذا كرهه ولو كان فيه جم  
حل انها شرعية لان الاله الدماء المستفحة ملكا الاسم ونقصان في المعنى صرح عن مطلق اللفظ لانه  
في المعنى معاملة الكامل في المعنى منزلة الخارج عن صفة وكقوله كذا ملوك في حرفه لاسا والملك بالاسم  
لا في نفس ملوك مطلقا لكونه ما لا يدور ما عساده لا يكون ملوكا على ساول مطلق اللفظ وكذا كراهية  
الى طلاق لاسا والمبتوتة وان كانت في العدة لانه لزوالة اصل ملك الملك وكذا حرم وطبها وان  
في بعض الاحكام وكذا المنع من الخروج والبرود وبانها على عكس الاول ان يكون الاسم مستعملا في القصور  
والسعة وفي بعض افراد ذلك المعنى نوع كان به اصابه عند الاطلاق لاسا واللفظ ذلك الفرد الكامل  
كما اذا حلف انا كذا فانه كذا لا يكره الرمان والخبث عند اي صفة احده لانها كذا اسم للتوابع  
لان معنى اللفظ وهو السمع قال اسم المعنى والاعلوا فانه كذا اي سمع ان يكون امره لادعيا مانع به  
القوام وهو العدا لان يتعلق به قوام البدن الاسمي سماعا فكل انساني سواي ساول مانع به القوام  
وحصر السمع باسم السمع والربط والعصب والصلحان للقدرة ويقع به القوام والربط قبل يقع به القوام  
لا في معنى الادوية وهو من حله التوالد اذا كان الاسم مستعملا في القصور والسعة عند الاطلاق  
ساول ما كان بالعام كذا سمع وليس فيه اصابه لانه لو حلف بصدق الى ان كذا ملوك المعنى وجب اصابه  
باسم في هذه الاشياء فلا ساول ولا سطلو الاسم والاعلوا فانه كذا اي سمع ان يكون امره لادعيا مانع بها  
فوق السمع غير مانع بها واللفظ عند الاطلاق وكذا لو حلف لا باطلا فانه سمع عند اي صفة سمع على ما  
سمع الحرام لانه اسم للسمع وجميع السمع في الاصطلاح لكونه ما يسمع وفي ان لا يكره هذه ولا ساول ما

٢٢  
هو كل مقصود كاللحم والصدق والحق عند محمد بن ساول في ذلك لكان معنى المراد به وهي الخوافقة  
منها وهو توافق الخبر وعلى يوسف رواه اما ان كنت قبل قوله عن شئ فليس هو وشئا  
ولكنه بذكر صفة الامر والخبر بعبارة على انا عند اللفظ لانه هذا ان صفة الامر لا يجب عند  
الجمهور وعند البعض النذب بالاباحة والكفر غير واجب لا مندوب ولا مانع اد لو كان كذلك لما  
استدق حب العقوبة ولا من العقوبة ساق الى انه دل ان صفة الامر متروكة كذا صفة الخبر  
ان يكون المحرم ما دونهما حر فيه ولا يكون متوجبا للعقوبة وذكر العقوبة عقيب السجدة ظاهرة على  
ان صفة غير من اده اما المراد الاكاد والنوع حارا لانه صدر المراد هو شئ المأمور به وهو الاعل  
وبن الصدق ملازمة من حيث المعاقبة فاستحال ضلوا لخل عنها واجتماعها وسقط الشئ باسم صفة من  
في تمام الحار كقوله وجواب سنية صفة مثلها فاعتدوا عليه مثلما اعتدوا عليكم ولو قال لا يكره طلق  
امراتي ان كنت رجلا وان قلت او اصعب في مالي ما سدت ان كنت رجلا لم يكن بولك ولا لو قال الاخر  
لي عليك الفرد في وقال الاخر لكرهنا الفرد وهم ما بعد من ذلك لم يكن افوازا ولو قال ان سنان حرم  
مسما وقال له انك من كذا ما وان قال انك من سلع ما لم يكن من كذا ما وان قال مسلم طرقي محصورا  
بول فسر لكان امنا ولو قال انزل ان كنت رجلا فبذل لم يكن امنا وصار الكلام للتوابع محاربا لاله  
ساق لفظ واما الرابع فمثل قوله اسمر من اسقطت منهم اي ادفع واستدع فانه علم المحرمات  
التي هي بالمعصية والكفر لان الامر بالسمع قبح وقد قال الله ان الله انا امر بالحق والعدل  
والامتنان لئلا الامر بالمعصية هو سائر الاودار والامتنان لئلا تكلف العا جرم مع وقد اوسع هنا  
لموجب الاصل من اللزوم ومثله على العود ان قامت وهو مستلزم امره لخرج فقلها ذروها ان حوت  
فات طالق ووجت وجلست ثم حوت بعد ذلك اليوم لم تطلق وكذا اذا قال لعمره نعال تقدي على فقال  
والله لا اسوي ثم رجع الى سيرة مسوي لم يمسك ان عرس الحكم من سائر الجواب عليه مسعده والفقير  
مصدر من غير التقدير اذ اعلت سعة لسمع سمع الحاله التي لا رت فيها ولا يفرح عا شئ من صاحبها  
فصار حرج من فوزه كما يقول ساعته واما الخامس فمثل قوله وما استوى الاعى والبصير صا هو  
هذا الكلام للعموم لان القول على المصدر لعمه وصار بعد لونه لا يتولى استواء النكدة في موضع النفي  
بمع وحدسها طاهون وجميعه لان كلاما وهو الخبر عنه اي الاعى والبصير لا تحت العموم لاستوائها  
في الوجود والعقل والاشياء وعبر ذلك فوجت الاضمار عما حكم حاص وهو ما دل عليه صفة الكلام و  
هو العاين في البصر وكذا كان النسبة لا يوجب العموم حتى لا يصح التمسك بقوله عا شئ ده سارق او عا شئ كسافر  
احاسا في احوال القطع على الساس لا ساءا وهما من جميع الوجوه بالاجماع فكان المراد في كل خاص  
وهو اللع لان بعد الحار العموم ساقول على انه في اهل الزمة اما لئلا يكون الجرم لكونه حراما وهم كذا ما



واموالهم كالمال فان هذا عام عندنا حتى يصل اليه بالمدى ويصير الحرام اذا انقلب خبر الذي او خبره ودية  
الذي يادى حنه الحرام لان الحرام كالمال وما تركت الحصة لعدم محله قوله علم اننا لانعال بالسات ورفع عن افعلي  
الخطا والنيان فانه سقطت حقيقته لان الحرام كالمال لان حصة الاول ان لا يوصل العمل دون اليه علم الحكمة  
انما المقصود للحصة الثاني ان يرفع عن محرم الخطا والنيان والعمل يحقق بلان والخطا والنيان افعال  
والتي علم مضموم عن الكذب فصار ذكر العمل والخطا والنيان مجازا عن حكمه كانه علم ما حكم الاعمال  
بالسات ورفع حكم الخطا والنيان والحكم نوعان احدهما الثواب والثاني ثنائها الطوارى والفساد وما خلفان  
لانه قد يوصل الطوارى ولا يوصل الفساد ولا اثم فهذا لان الحرام يعلق بالركن والشرط والثواب يعلق  
بصفة العزيمة فان من فوضا بما خسر لم يعلم به حتى يصار منه عا دلكا لم يكن مقصدا فذكر لم يخرج في الحكم لعدم  
شرط واسحق الثواب بصفة عزمته وبكسبه لو صار ما وسمعه باعداد الاركان والشرائط لم يورد حكما ولا  
سحق السوار حكم المام على هذا ان يعلق اثم بغيره وقصده ان يكتاب المحذور حتى لو جرى عيانا سانه  
ثبتي من كلام الناس من غير قصده في صلوة نفسه صلوة ولا اثم واذا صار محله صارا الاسم من الملتزم  
والاصح الاجماع به لا بد ليعرف به نصير كالمال اول ح ولاه ما صار كالمشرك ولا عموم له وحكم الاجرة  
وهو السوار والمال مراد اجماعا فليس في الاجر مراد بغيره السبب الاول على استمرارية السبب في الوضوء والثاني  
على عدم فساد الصلوة والكلام باسيا وعلم فساد الصوم بالكلية خطأ او بغيره العلم بالاصح والاعتماد  
والعزم مامور بالتحرر المضاف الى الايمان كالحرام والحكم حقيقة عدما حقا للعلم علم ان بعض الناس  
منهم المعتزلة قالوا الحرام المضاف الى الاعمال كقولهم حرمت عليكم امهاتكم وحرمت عليكم العسرة قوله علم  
حرمت ان يجرعها محار بدلالة محار الكلام اذ التحريم هو المنع واليحرى لم يصر الحرام ممنوعا عما في مقدوره  
والفعل مقدوره فلما الاعمال ليس مقدورة لنا اذا كان معدومة فكيف هو موجوده وقد اراد  
تحريم العمل اي كاح امهاتكم واكل المسنة وشرب الخمر والكر حتى انه يمتثل اليه العلم بالحق بظاهره انه بما  
سب ان المراد محرم تعلم من الاعمال المعلوم بل كالمال الاعمال وذلك العمل غير مذكور ونفس اصدار بعض  
اولى من بعض فاما ان يصر الكفر وهو محال لان الاضداد لا احاد الاصح او سوف في الكفر وهو المطلوب  
ولنا ان التحريم اذا اضمحلت عن كاره كالمادة لزمه وحقيقه ما يكون محار اذا القادق بين  
الحقيقه والمحار ان يكون كالمادة لزمه ولا يفي المحار غير لازم وفي فلو جعلنا التحريم معلقا بالفعل  
لم يكن العين حراما والخاص ان التحريم نوعان تحريم بلاي بعض الفعل مع كون العمل فاما لا كرس عصبه الغير  
والكل ما لا يغير تحريم محرم المحل بشرع عام ان يكون فاما لا كرس الفعل مع عدم العلم به لعدم المحل  
وذكر العمل بانواعا كالمحرمة بالتحريم المضاف اليها لم ينق خال الشرب شرعا وهذا كالتسليم فانه رجع  
الحكم عدم الفعل لعدم كونه شرعا وهذا في عامة المحرمين لو كرس الفعل لعدا عدم العلم باعداد عدم

علم اقوى من عدمه بقاء المحل من جعل البعض غير محرم وحرم العمل حتى صار شرعا باطلا وهذا  
حول الحريم من محال صفة اليه الى محال بصفه اليه وهو على طبر وملا خلا وبقا من المحل  
نما علم مسلة طلق الاعمال بعد المعادلة افعال محلو له لم لما ان بعضها فصح وطلق الفصح فصح  
يود عليهم الاعمال الصحة وقالوا الا فصح فيها ورد عليهم الاعمال المحرم اذ التحريم سدد على  
الحرم فقالوا اصلا والتحريم الى العيز حادوا انما التحريم صفة الفعل واعلم ان المراد قولنا بفعل  
حرام اي منع عنا حصلا واكسا وعن حرام اي منع عنا تصرفاته **فصل في المسعرات**  
فصل في المسعرات اما ان يقع في معوقات اللطيف وطحا كاطلاق الاسد على البجاء او في موكها فقط او  
خا ان يسعد كل واحد من اللفاظ المعقودة في موضع الاصل كذا في الركبتا يكون مطاها بما في  
الموجود وقوله اشار الصغير لافني الكبير كذا العداة ومما ليس وكذا واحد من اللفاظ المعقودة  
التي في هذا البيت مسعرات في موضع الاصل كذا في اسناد اشارات كذا العداة غير مطاها  
لما في الواقع اذا السبب لم يخلو كذا العداة والحار لم يركب عتلى او فها كقولك لم يركب  
عنه احياء كذا في مطلقا فانه اسعد لفظا لاجيا والاكفالي غير موضع الاصل فم سبب  
الاحياء الى الاكفالي مع انه غير مثبت العلم وفصل في الحار في الركبتا فان ما يطوي له حار من  
جمله الاسناد امك حله على ان الحار في المعقودة فانه اذا حار لاجيا على السور والاكفالي على  
الرؤية مع الحق والاسناد ما وعلم حقيقة وفصل في اللطيف في اول قصده ليس خفي ولا حار  
اذ شرطها الاستعمال بعده تحت الاستعمال لاصح والاعمال لاجيا وكذا الاعلام لانه غير  
مستعمل ما وضعت له لغة ولم يعل عنه لعلامه والاكثر على انها بجرايب فيها واصل الحار  
اولى من الاسر الاله الكفر واليه فضل المراد وحذف العريسة اولى لانه ان وجد القوسه حله  
على الحار والاعمال لاصح والمستعمل لا يفسد الصلا عند عدم العريسة **فصل في حروف**  
المعاني وتصل ما ذكرنا حروف المعاني فاما ينقسم الى خمسة وعشار بعض الحسايل يصبى عليها ولا  
يذكر في حروف المعاني لانها توضح المعاني الاعمال الى الاسماء اذ المكنى من المعاني  
كقولك ضحيت البصرة الى الكوفة نعم اسد حروفها وانها وولها عتار حروف  
التبجي حروف العطف اكثرها وقوعا فوجد العداة بها فلو او بطلق العطف من غير قصد  
على لقائه ولا تتركه به وان جوبه وجمع غاة البصرة والكوفة وقل بعض اصحابنا للمقادير  
وهذا بالكنية وهي على الشايع ولهذا جعلوا في الشايع طائفة الوضوء لان الابدى عطف  
على الوضوء بانواعا واحكاما لعل على بدايات السبع يرد به قوله ان الصفا والميرة من  
سماواتهم فلو لم يكن الواو للرب لما كان هكذا واصله ان ادكفوا واحدا وقوله علم



قال من اطلع الله وركوله فقد اهتدى من عصا فقد غوى من شمس حطبت العموم انت وركوله  
عصا الله وركوله فقد غوى ولو كان الواد للجمع المطلق لما افرق في حال من علم الواسع علم وركوله  
ذلك العابد وركوله من انشد كفى الشك والاسلام للمروءات هلا قدمت الاسلام على الشك  
وهذا يدل على ان التاخر في العطف يدل على التاخر في الترتيب وقول الصحابة لا يسمون به الله  
ثم يسمون به بالحق فبدل الجمع وقول الله تعالى والجمعة لله وهم كانوا نصحاء العرب فبدل  
انهم يسمون الواد الترتيب وكما تقول هذا حكم الاسود الانا سنفرا الكلام العرب التام في موضع  
كلامهم كما وقعت الحاجة الى موقوف حكم شرعي كان موقوفه الوجه الى الكتاب والسنة والتام في اصول  
الشرع عند الاستفراغ والناظر في موضع كلامهم سيرا الى الواد للجمع اعطى الترتيب اما الاول  
فان العرب يقولون في ردوهم وعملهم من هذا الاخر اجاعنا في الجمع من عوصى عبادهم ولا يرون  
ولو كان الترتيب لا صدق في خبره اذا جاء معا او جاء عمرا واولا لما صح ان يقولوا عمرا وبعده  
او قبله الله بكون يكون اولا او ساويا ولو كان كذلك لكان السامع موقفا وادخلوا التاخير  
وهو الواضح وعكسه في الاعراف الاحاد العصبه وانما استعمل حيث لا يرتب قبله بل يرتب وبعده  
اذ لا يصح تبادلهما وادع عمرا والاصول في الكلام هو الحقيقة فوجب ان يكون جمع في غير  
الترتيب بل هو من ذلك ان يكون حقيقة في الترتيب فقالوا لا يترتب نعم الترتيب في قول السد  
اشترى الجمع والخبر في قوله حوله واسمى وركبه وليس كذلك في تلك الشبهة لعدم الركوع فذل  
ان ما تلوها وما تلوها فحصل الركن في الترتيب عمرا وركبه في قوله حوله واسمى وركبه  
انما هو بعد العمرة اذ على عدم الترتيب والم انه على اسويه وقال اهل اللغة واد العطف  
في الاسماء المحلقة كواو الجمع في الاسماء المتكلمة فانهم لما لم يقدروا من جمع اسما المحلقة كواو الجمع  
استعملوا فيها واد العطف الثاني لان الترتيب في قول الواد والاولا انما كان السكوت وسر الترتيب  
واذا دوا به الجمع منها دور الترتيب كقولهم لا تهم عرسلهم وادى خيلهم ولو وصم الفاء مكان  
الواو نحو ان يكون سر الترتيب فبقي ملبس في الكلام لان العوض هنا الجمع في هذه  
العملين لا الترتيب في الوجود ولو كان الترتيب موحدا في الكلام بذكر الفاء مكانه لانه  
للترتيب وبقا في صوغ الطلاق في جود الركوع فبقا في الامراته ان طلق الدار واسم  
طالق ولم يقع في طلاق كذا حرام كذا بالفاء اذ لو كان الترتيب كان منزلة الفاء ووصلت الجزاء  
كافا او اما الثاني فكلما اضر في الاسماء والافعال والجروان يكون كل عطف موضوعا للمعنى  
خاص بغيره واما الاسماء فاما ليس لعلم من الواضع او عذر دعائه ان يكون غير ضم

الايهام هذا اذا كان الواضع حكما من العرب اما لو كان الواضع قد افاض الاسماء بالباء كما في المحل  
والمناسبة ولد ذلك الترتيب في حلق الامل ثم انهم وصعوا الفاء للتوصل مع العقيب ثم للترتيب  
مع الترتيب في مع الترتيب ولو كان الواد للترتيب او للقران لكان الالف واللام في الالف  
وما كان الواد اصلا في باب العطف كان ذكره لانه اتم وصح لمطلق العطف مع بسوء هذا العطف  
انواعا وفكر نوع منه حرف خاص وكان كما عرفت وعبره كالمركب والنفود الصلوة هذا كالا انسان  
او الترتيب انه مطلق في بسوء انواعا وكما في حرف خاص بغيره الوقت فانها مطلقة غير عام على عمل  
حدها ولا لاد منها على السعد بوصف ذلك الواد للعطف المطلق ولا لاد الالف والقران والرسالة في  
فان لم يكن في الخارج الاعلى هذه الصفات في الترتيب بصفة العقبه وضعه انما هو  
بصفة الترتيب وضعه لم يتم ومطلوب الترتيب هو قدرا ليس في هذه النوعين ينفق الى العطف  
وضع له وذلك في الواو وما ذكرنا وهو مطلق العطف اعم والحاجة الى الترتيب في المعنى اعم  
اسم من الحاجة الى الترتيب في المعنى الاخص لان الحاجة الى ذلك الاخص مستلزم الحاجة الى ذكر  
الاعم ولا يخلو ان كان بعد وضعه لمطلوب الترتيب وكما قلنا ان حكم النص في الالف الوضوء  
محصلة على اعضاء الثلاثة ومع الواسع من غير عرض لقران او ترتيب وانما كان الترتيب معلوم علم  
معلق بصفة الكمال عواما في الترتيب ونافله في قوله بعد الموطوءه ان دخل الدار فاقاب  
طالق وطالق انما يطلق احد العددين اذ دخل الدار وطلق الثاني عند هذا الاعداد انه  
للقران عند هذا وعنده الترتيب كانه يوصى ما قبل ان يوصى هذا الكلام عنده الا فرقا فلا  
يعد بالاولى وما دام ان الاول يعلق بالثاني واسطه والثاني بواسطه والناظر في اسطه  
ولا بعد هذا الترتيب حسا بالواو لانه لا يسمي للقران فعدد حود الشرط في ما علق كذا  
علق وقد علقين مرسا وعلق مرسا فنزل كذلك لان الحق في حكم العلق والعلق حكم العلق  
ومن صرده الترتيب الوقوع ان لا يسمي الا واحدة لانه يثبت بالاول الى عدة وصاد كالتخيير قال  
جو حبه الاجماع فلا يفر بالواو وما ان موحدا بالواو والاسماء في المعطوف والمعطوف عليه ما  
يتم المعطوف عليه اذا كان المعطوف ناقضا ومن صرده المشاكلة ان يعلق كل طلاق بالرجوع  
بلا واسطه وعند الرجوع في جمل الترتيب انما يحصل في الكلام بالاطلاق وباسطه طلاقا عند  
الشرط وذلك لان الترتيب الوقوع كما عرفت في كل طلاق بالشرط وعلمت به انما كان الترتيب لا  
يحب ببل اذا وجد الشرط وهو شرط في الالفين كلما اخلت الالفين جمعا في حال واحدة واذا كان  
موحدا الكلام الاجماع فلا يفر بالواو لانه لا يسمي للقران في المعطوف هو الاضاع الترتيب في الكلام  
المطلق وهو الواو واد قدم الاحرم واحرا الشرط ان قال بعد الموطوءه ان طالق طالق ان دخلت







قوله على ما كان عدل منفتح على الابواب هكذا هي بالواو كأنه قال حتى اذا جاءها حادها وقد فتح ابوابها  
هذا لان في بيان النعم في هذا الاسلام واللاق الكرم ان يكون ابواب داره التي هي مطلة العظم والسبح  
معتوقه حال الوصول وابواب داره التي هي موضوع الغزير والتمكين عن معوج اللهم اذ قد انكسر  
شوق علمي لعلها الى حاد الكرام والرضوان وحناء على يد خلقنا من اهل الهوان والطفوان  
كقولك بعد اد الى الفاد انت حرضي لا عنق الانا لاد ان الواو للحال بعد حاد الحرف حال  
الاداء فالتساق اذا لاني الصفة اسبق الموصوف ولو قبل حرفي انزل اسلم من لم يامر حتى  
سئل ان الواو للحال قد يكون الواو لعطف الجمل كما دغم المعصم او لا سئل ملاطمة  
المشرك في الخبر كقولك هذه طالق بنا وهذه طالق مطلقا بنا واصله لان الشكر في الخبر  
انما كان لا مقدار المعطوف اليه فاذا كان ما مفقود ههنا للشكر وكذا قلنا ان المعطوف  
مسار في المعطوف عليه فانه لم يمتدح عليه بعينه لان الاستراكية لا يصح لصدوره افعال الثاني  
والصدور ويوقع في اشتراكه فانه لا بد الاول بعينه حتى اذا قال ان دلت الدار فالتساق  
ان الثاني يعلق بكل الشرط بعينه والاصح الاستدراك كانه اذا عا والشرط اذا لم يعلق  
بعين ذلك الشرط وجعل كانه اذا الشرط صار كانه فان دلت الدار فمقع مطلقان بعد  
اي صفة هم اذا لم تكن موطوءة ويوقع الخلاف بين اصحهما وصاحبه هم لانهم يعلق كل  
طلاق بالشرط بالواو اسلمه فمع تلك تطلق في المسئلة المسندة وتطلقان هنا بالانفاق  
وصحوت عليهما واحدة عنده في العلم علم ان الثاني يعلق بعين ذلك الشرط وانا انصار الى  
الاستدراك بصدوره استعمال الاستراكية في الخبر كقوله حاشي يرد وعرو حتى يخص الثاني بحاشي  
صدور ان الاستراكية هي واصله لا يصدور لانه عرو لا يصدق ذلك فلهذه الصدور فرد الثاني  
مثلا لحد الاول وقوله ولما طالق ولما . فانه مع عا التسمية عروا ومع عا الاول لان  
الاسم ان يها في بطله واصله لا يصدق فاما عدم استعمال الاستراكية في الخبر فالاول هو الامل  
كقوله نعمان عا الف وعلقان فان الالف الواو صفتها صفان لا مكان الاستراكية فصار الثاني  
اي الاستدراك وامرود المعطوف بحرفه عا حده صدور بالاول وهو مسار كالمعطوف والمعطوف  
عليه فانه لم الاول بعينه اصلا ومن عطف الجمل حولها انكرهم انما سئل في بيان حكم الفاذ في  
وقوله بحواله الباطل والراشحور في العلم عدم يقف هو قولنا وسحقن اية الهدى عا وجه  
لم سبق لمصنفنا ولا المنادى حدال ان سا اسلم وقالوا في قوله اسلم طالق ان اسلم مصدق وانما يطين  
او مصلية ان لعطف الحرف حتى يقع الطلاق على حاله على حاله حتى لا ينفك بها والحال يعلق  
الطلاق بالمرصو والصلوة ويدس فانه من الله لا في القضاء الام خلاص الظاهر وقالوا في قوله

حد هذا المال مصادره واعلم به في البراءة تعطف الجمل لالحال حتى لا يصير شرط بل يصير صفة وسبق  
المصادره عامه في وجوه الحادات ولا يصدر بصدور في البر وكذا في قوله طلق وكذا في قوله  
عند اي حصة حق اذا ملكتها لم حلت شي وقال ان الواو للحال بدلالة حال المعاد صم اذا علم عقد  
معاوضه مصير شرط وبلا محتمل الالف له عليهما اذا اطلقها فكانها قالت طلق حتى حال يكون كذا في الف  
فلما في قوله انزل اسلم من اد الى الفاد انت حرضي لا عنق الانا لاد ان الواو للحال كانت حال معاوضه استقر الواو  
لها كما استقر في باب القسم كقوله احل هذا للمناع الى منزلي ذلك درهم فانه عمول عا التسمية اي درهم  
وهذا الخلاف قوله واعلم به في البر فانه لا معنى للمها فانه لا يصح ان يكون حد هذا المال مصادره  
ما علمه في البر ولا يملك حله على حال كما حملناه على الحال في مسئلة الخلاف بدلالة المعاوضه انه لم يوص  
دلالة المعاوضه ههنا لا نفس معصه المعاوضه لما عرفت ان المصادره عين ولا واد اعلم يكون كذا  
واذا ادع يكون شركا واذا قال يكون صفيما فلم يصلح الواو للحال وكذا في قوله اسلم طالق وانما  
لا معنى للمها وليست الحال حال معاوضه محله عا عطف الحرف والوصف نعم الواو لعطف حصره وانا  
نعم عنها الى الحال لاله المعاوضه كافي مسئلة الاحادة والاصح المعاوضه ههنا داله انما في الطلاق  
راند والطلاق في الغالب يكون بغير عوض متى دخل العوض كان عشا في جاز التزوج حتى لا يمكن ان يجمع  
عنه بغير جواها ولو كان العوض من اصلا فانه ما بعد العوض فلا يجوز ترك الحقيقة بدلالة هي الزوال  
خلاف الاحادة لانها معاوضه اصلية لم يشوع الا بالبدل كسائر البيوع وانا جعل الواو للحال في قوله اد  
الى الفاد انت حرضي لان صدر الكلام عن معصه الاسرط للثمن وان قوله اد الى الفاد اصح صريه لان  
الصدور لم يحرك هذا القدر فانها لا بد في الشهر على بلشتر او عشر في الامر ادا الف من غير عقد عا التسمية  
والاصطلاح عليها دلل الدال وامارس على انه شرط للثمن وقوله انزل اسلم من ان وصه داله اعلم انه  
الحال لان الامان انما يزداد اعلم الذي بالزول على ما من بانوم يحصل هذا المقصود بالوقوف  
عالمها من الاسلام ومثاله اعلم الذي كان الظاهر منه الحال لمصير معلقا بالنزول السا ما قوله  
انت طالق وانما صرعه وصدور الكلام ههنا مفيد بنفسه وقوله وانت موصيه حله تامة لاله فيها  
على الحال لان الظاهر حاله مسددا لم لا يطلقها في حال مرضها لان مرضها سبب العطف والتزحم  
ولكنه محتمل ذلك لانه لا يمتنع بها في اطلاقها بصدور ولو حاشا منها ولا غبارا لظاهر لا يصدق قضا  
ولكونه محتملا صحت نيته داله والاصح ان المضادة الاطلاق العموم والتصرف لان العوض حصول  
الرجوع واما المحصل له فالداله في قوله حد هذا المال مصادره عا حلال الثاني وهو قوله واعلم به في  
البر قال مع انه لا يصلح الحال مع ان العوض معدوم وقت قوله حد هذا المال مصادره فلم يجعل الواو  
لحال بل للعطف والحصره وقول حرا الاسلام وكذا في الف ليست للحال لان الحال معاد واسم فاعلم واما











في حكم عيش معدوم وجود السطر في الثلث جله لعل في كل ما ليس له اصل او سطر وهذا خلاص ما قاله  
 ابو حنيفة في العطف بالواو وان كان العطف على ما هو طوله ان دخلت الواو في طرف واحد من طرفي  
 فانها اذا دخلت في طرف واحد من طرفي العطف على سطر السطر الاول وكان سطر الاول معلقا  
 للثاني بالشرط او اسطر الاول (مما) الترتيب عند العطف ضرورة وجود السطر الاول ان يكون  
 الوقوع متبعا والابان بالواو يطل على علمه ولا يقع الثاني ضرورة ويتصل به ان العطف  
 من غير ان يتبعها ان اعتبر اقوالا لعل فان استويا اعتبر اقوالا والمواد بالاسم المعطوف بها  
 فقال محمد بن ابي جعفر رجل امراة فقال لاحدنا ان طاولت رجلا من هذه الامراة  
 اخرى انه جعل عطفها على الخوا دون السطاي لان هذه طاولت رجلا من هذه الامراة  
 الاولى لان طاولت لود طلت اخرى لم يطلوا واحدة منها وان جعل عطفها على السطر صا عطفها  
 على الباقي ان دخلت وتكون معناه ان الدار حلت هذه الدار طاولت لانا اذا عطفها على  
 السطر كان عطفها على الضمير المرفوع المصغر من غير ان يكون بالضمير المرفوع المصغر  
 هذا ليس مستحسن قال الله تعالى اسكنوا في دياركم وجعل الختم قال اذهب اليه واسكنه في داره  
 من الفعل الاسكن اي اسكنوا في دياركم وجعل الختم قال اذهب اليه واسكنه في داره  
 في صريحتي سكنوا اللام الكثرة وان سوت النون فعولون علامة الرفع المصغر في سقط  
 بالحارم ولا صير ولو ان صير الفعل الذي هو الالف فعولان والواو في فعولون من غير ان يكون  
 من الفعل باحاز وقوع النون بعد الالف على الاعراب الكثرة واذا كان صدره لا يقوم بنفسه  
 تاكد التثنية بالعدم وهذا لان الفاعل المطلق مقارن كالحركة من الفعل كان له سببه بالعدم ان  
 الاسم لا يكون خرا الفعل متى كان الفاعل ضمير متصلا لا يقوم بنفسه ما كثر التثنية بالعدم والعطف  
 على العدم باطل والعطف على ما سببه العدم غير مستحسن خلاف وجه المعقول ان لا يكون له سببه  
 ما سببه قوله في وقال الذي شركووا الله ما اشركونا ولا ابوالنا فانما حسن ذلك ان يكون  
 بالضمير المصغر لا عاده حرفا في قوله ما عطفه لا اذ ان حسن خلاف ما لو كان فعولان  
 واذا عطفها على اجزاء كان عطفها على هو ضمير مرفوع موصلة وذكر حسن ذلك ان كان  
 فان نوى السطر صدق فاعلمه افعاله حتى يطلق الاولى بدخول الثانية وان دخلت الاولى طلعت  
 الاخره ايضا لان ذلك ما يراه العطف ولا يصدق باطلا وان صدقنا هو يعلو علمه  
 دون الخفض واما اذا استويا في الحسن اعتبر اقوالا التي فلان على الوقوع في الاخره  
 دراهم ودرهم ان الدار معلق على المسند لا على المسند منه حتى يلزم ان في درهم ما عطفه

حتى

دراهم ومعه دراهم ان عطفه على كل واحد منها حسن لان المسند هو عطفه ودرهم اقرب اليه من  
 ما يقرب على ان الاصل في الدم الراه واما ذكرنا لان الواو حلق في هذا السطر ونكر في عكسه  
 ولكن لا سطر ان بعد النفي فعولان ان ذلك في عطفه والثابت به انات ما بعده فاما في  
 ما قبله فثابت بدليله وهو حرف النفي بخلاف بدليله للاضراب على الاول مضافا او موحا فعولان  
 ويدل على ضرورة ما جاني يكون بدليله وهذا اذا عطف به مفعولا مثله واما في عطف الجملتين فهو  
 كبر في مجيء بعد النفي والاعراب فعولان ما جاني يدل على ضرورة قد جاء او جاني يدل على ضرورة  
 ان يكون الجمله الثانية معلقة على الاولى في الحق كما ان يترك من التظهير فيها معلقان اذا التثنية منفعة الاولى  
 مسند كذا قدره صاحب المعتمد والمفضل عن ان العطف له انما يصح عند اتفاق الكلام اي  
 عند انظامه بان لم يكن في كلامه ما يقتضي اذا لم يكن في اخره انباء ما بعده ما اوله فاذا اتفق  
 الكلام معلق النفي في الاول والابان الذي ذكر في اخره والا فهو متنافي وان لم يكن الكلام متصفا  
 لا يصح العطف ونكون لكي لا يساوي لعلق له بالاول كلامه اذا تروجت بغير اذن مواها  
 بانه درهم فقال المولى لاحد النكاح ولكن اخره بانه وحمس او ما دل على اخره ان درهمي خمس  
 ان هذا يصح للنكاح وجعل لكن مسددا لادب في قوله بانه نعمه فلم يكن الكلام متصفا وهذا ان  
 في الاخره واساتها لا يجمع في معنى العطف من العقد بقوله الاخره ونكون قوله ولكن اخره  
 اسداء بعد الانفاخ والمهر في النكاح من الروايد حتى يصح مع فساد مرفعه ولا يصح العقد  
 لبعيره ولو قال لعلان على الفرد درهم فموصوفه لعل لا ولكن عصب يلزمه ان لا لان الكلام متفق  
 على ان يكون اخره ان السبب لا اصل لما وان قد صدق في الاقرار باصلا انما الاستبانت مطلوبه  
 لان احكام ما دام بين التفاوت فيها لم يصدق له فاما اقربيه فملزمه ان لا ولو قال رجل هذا العبد  
 الذي في يدي لعلان فقال المقر له ما كان لي مقلد لكنه لعلان فان وصل كلامه فهو المقر له الثاني  
 وان وصل فهو المقر له قوله ما كان لي وطع مصرح في ملكه فملكه لكنه مختار ان يكون فباع نفسه اصلا الى  
 احد فيكون له الاقرار فيرجع الى الاول اي المقر ومختار ان يكون فباعا الى غيره لا وان وصل به  
 قوله ولكنه لعلان كان سائلا به في ملكه عن نفسه الى الثاني واذا اوجده وقطع كلامه كان فباعا لملكه اصلا  
 الى احد فصار رد الاقرار بملكه المقر والموقوف المقتضى له بعد التثنية اذا قلنا ما كان لي فوطه ولكنه  
 لعلان فقال المقر له قد كان له فباعه موقوفا وذهب الى بعد القضاء والعبد المقر له لانه بقاه نفسه  
 الى الثاني حيث فصله الانسان فيكون للماني ذلك مختارا لانشاء دليل كان بعد القضاء ومخارعا  
 ذكر في حق المقر له الا ان المقر به نعمه للمعق عليه لان ما هو كلامه وهو قوله ما كان لي  
 قط بكذا السهم وواقرار بان القضاء باطل وهذا حجة عليه ففدا او قوله ما يرجع الى بكذا















في ذلك صرنا الى المسئلة الا انه يجب على ما زعم البعض من عدم اللفظ وسواء معنى حتى او لا  
ان اذ انشد العطف لاجل الكلام وعقد ضرب العادة بقوله لم يسلك من الامور او يتوب عليهم اي  
حتى يتوب عليهم او الا ان كان الفوائد هنا معنى حتى قال اي عسى معنى الا ان احسن ان يعطى عينا  
او عيا ليس لانه يصير عطفاً للفعل على الاسم او العنصر على العنصر فستعطف جمعهم واسمهم بما اختل  
وهو الغاية لان ما كان لا حداً المذكور في مكان كان كذا صدمتها لها معنى صاحب فساد العادة  
هذا الوجه فاستقر للغاية والكلام عظم لان معنى الامر معتد الامتداد لمعناه وسواء عليهم في معنى الغاية كقولهم  
لا افر وكل او بعضي حتى اي حتى بعضي حتى او الا ان بعضي حتى معنى الامام عيا هذا السوكل من امرهم  
شي الا ان سور الله عليهم مخرج عالم او بعدهم متقى منهم ولما دل على العود على الحصة عند عود  
اجل عليها لم يسور الا بعد ان يعطى قوله او سور عليهم عيا ما فعله اي تكسهم ومحو قوله ليس لك من  
الموسى اعبر اصادا والمع ان الله ما كذا سورهم فاما ان يملك او يحرم او سور عليهم ان اسلموا او بعد  
ان احرقوا على الكفر ليس لك من امرهم شي انا ان عند معصية لا ادرهم او تقدر سور ما صار ان طعان سور  
في حكم اسم عطف واما عيا الامري ليس لك من امرهم او سور عليهم او سور بعدهم وعيا هذا ما لم يخذل الجاع  
لوما لا الله الا اذ خله هذه الدار الاخرى لن معناه حتى اذ ظهر له انه لا راد واج من السعي والامانة  
فركت الحصة وحلت على الغاية بخار الا ان العادة صاحبه ان اول الكلام حطو معتد الامتداد فليتنق به في  
العام فان دخل الاول ولا حد وان دخل الثاني او لا يرفى بحسبه حتى اذا دخل الاولى بعد ذلك لا يحس  
لان الدخول في الاخرى عام لنفسه فسادا فظاهرا سميت العرف ما اذ لم يدخلها حتى دخل الاولى  
حسبه لوجود شرط الحسب طال بها العرف حتى للغاية كالي اعلم ان حق للعامة في اصل الوضع هو  
المنع الخالص الذي وصوله ولا سقط في كثر منها الا محاركا اذا استقر للعطف المحصران قال  
ان لم تكن حق العدى بعد في عامه بطل معنى العام ثم كما سمى ان الله والعام ما سوي له الشئ و  
معتد الله ونسب علمه فاصلها كال معنى العام مما وظفها لذلك كالي قال الله حتى مطلع الفجر  
وان امر قبا عسار ان محذور حتى يحل يكون اخر جزء من الشئ او ما ياتي في خروجه ومنه محمول  
الكلت السكة حتى راسها ونمت ابداه حتى الصباح والاول حتى يصحها او لثما كما نوه الى يصحها والى  
لثما لان حاله ليس سور وطى محذور الى الا ترى الى قوله لم وان ذلك الى المرافق والمواقع ليست ما خرج  
من الايدي ولا ملاصقة للحرا الاحد وان ندوا بعد حتى فاصليها فالراس هذا كله والصباح مدام  
كالقوى الى عامه لاسر طى خرجها ذلك محذوران فعولا كلت السكة الى اسمها وتكون الراس غير ما كثر  
وذم بعضهم الى انه محذوران فعولا كلت السكة حتى داسها عا ان الاكف قد انقطع عبد الراس في قول عمر لا سله  
وعولا كلت حتى داسها الى اناسها فانه معنى ان يلى الراس غير ما كثر محمول على قوله هو لا او عا انه استمر

واللهم في صلحك معلوك مولود  
ولقد نضر كما ابدع وصاله الامم من ادم

اندی

[illegible]



منذ انما الاخر يصلح دلالة على الاسماء فان اعطاء الحرف احدى ما سمي به العال لان المسح للفكر الخادب  
لا يفسد الفكر حتى لا يفسد النية والوجهان وهو الحرف انه ترك الحرف فكان دلالة على انها العال وكذا الاعتقاد  
والاستعداد من سبيل المنع عن الدخول في مكان الصلوة وفي سور العزرا المنع في الاول للنجاسة والاعتقاد  
بذلك في الثاني عن العزم على ما به وفي قوله تعالى ما يلوهم حتى لا يكون منه للمخاراة مع الام الى  
كذلك يكون منه بالصدور وهو العال وان كان بعد الامور ولكن الاخر لا يصلح دلالة على انها العال لان الغنة  
تكون مطلوبا ولا تكون مبالغا فيكون اعيان الله على المخاراة مع الام الى ان الصدور وهو العال  
يصلح سببا لان لا يكون منه وتكون الدلالة والآخر وهو قوله حتى لا يكون منه وتكون الدلالة على  
حرفه وقوله في قوله تعالى حتى يقول الرسول انما الله تعالى به حتى لا يكون منه وتكون الدلالة على  
واشدايد الى ان يقول الرسول انما الله تعالى به حتى لا يكون منه وتكون الدلالة على  
بهم الصغر ولم يولد حتى قالوا ذلك على هذا لا يكون معلوم وهو الرسول اسدنا لما لم الرسول  
مسمى معلوم عند معال عما هو موضوع الغائات انما اعلام الاسماء المعيا من غير ان للعالم في المعنا  
اذ هي جديس الى الحدود والمعنا والاصا وجودا او وجوبا وتكون على الام الى ان يكون  
لكي يقول الرسول على هذا لا يكون معلوم سببا لمعالم الرسول ومقال الرسول يصلح حرف الفعل وهذا هو  
اسما معلوم لمقال الرسول ومقال الرسول يصلح حرف الفعل وهذا هو  
لطفه لانها حال ما صبه حكمه في الكشف وذكر في المعين الماضي حتى يقول ما وقع باع وحق حرف  
اسدنا لان حتى الحاد ما يقون نادسان اعلم ان حتى الاسدانه يكونان يكونان بجملة بعد ما اسميه  
ومعلوم نحو حرف النساء حتى هذا حرف حتى هذا هو هذا لا يكون معلوم سببا ولا يكون متباها  
له وان بعد هذا جعل مسما للتعطف المحض ومطابق الغاية الى ان بعد ان جعل على الام في جعل  
مسما للتعطف المحض ليس لهذه الاسماء ذكر في كتاب الله تعالى هذا صاندا لومات الى  
كان في اخره حتى اصبح ان لم انك حتى بعدى الى ان لم انك حتى بعدى عندك اعلم ان هذا كان في لومات  
في جداول لو جدر هذه حرام في اخره حتى يصح اي حتى يتي بدي او حتى سفع ما ان او حتى يطر اللام  
ثم ترك صبه قبل هذه الاشياء انما ان الضرب بطريق التكرار لما احتل الامتداد به اذ في حاله  
ونوا الى احاد في حكم البر مع كونه عروضا غير قابل للبقاء والادوم فالكلف عنه لان محمل الامتداد في حكم  
الحنث او الى ان الكلف في الضرب مباح عنه والامساع عن الشيء اكثر امتداد من ذلك الشيء والمذكور بعد  
حتى يصلح للاسماء اذ الصاح او الاسماء او الابعاد او في النظام دلالة على الامساع عن الضرب  
ميجعل على جمعه واذا وقع على الضرب من العال حسب ان شرط الحنث الكلف عنه قبل الغاية الى  
موضع على جمعه عروجه ترك الحنث ونعم العرو كالموا ان في اخره حتى انكرا حتى

٣٣

٣٣

عن هذا على الضرب اسدنا عسار العرف ولو ان حتى يعسى على كرا حتى يتي على كرا فلهذا على  
حقيقة العال على ان الضرب الى هذا العال معاد فوجر العال جمعه العال ولو ان عند حرام انك  
حتى بعدى ما به لم بعده لم حنث لابي قوله حتى بعدى لا يصلح دلالة على انها العال بل هو دواع الى انك  
الاسان فلا يمكن الحنث على جمعه العال والاسان يصلح سببا للعدا يصلح حرف الحنث عليه وتكون المع  
لكي بعدى مصادر كونه الاسان على وجه يصلح سببا للعدا او قد وصد ولو ان عند حرام  
لم انك حتى بعدى عندك كان هذا للتعطف المحض لان هذا العال احسان ولا يصلح ان يكون عابا للاسان  
بل هو دواع الى انك لا الاسان ولا يصلح ان يكون اسما له سببا لفعله ولا فعله حرف الاسان منه لان المكاني  
تكون غير المكاني ولم يصلح للمخاراة انما على العطف المحض ليصحح الكلام مكانه ما لم انك بعد  
عندك فكان شرط البر وجود العرف فاذا لم يوجد حتى اذا اتاه فلم يعد اصلا حتى ولو بعدى  
من بعد غير مترشح وهذه استفادة بدعية لاذكر لها في كلام العرف انما افرحها اصحابا على  
ما من اسعارات العرب وقد ساء في الاسعارات لا بعد الساع وانما بعد المتاسية من الغاية  
والعطف باعسا والتعاقب وقد استعملت للتعطف مع ما من معنى الغاية انما افرحها اصحابا على  
للعطف المحض عند بعد الحنث وهذا نظير اسعارات اصحابا في غير هذا الباب كما اسعارا  
السبع والحمية للسكاج والعاق للطلاق وغير ذلك على هذا السعي ان يكون حان في ربح حتى عمره ان لم  
يسمع من العرب فان هذا كيف يحور هذا ولم يعرف العرب فلنا وفيه محذو في اللغة فقد اجمع  
ابو عمرو وعمره قوله واذا استغنى للتعطف المحض يكون مع الفاء دون الواو وان كان واحدا منها  
وان كان للتعطف ولكن الفاء للتعطف فكان التجانس منه ومن الغاية اشده منها حرف اخر ما باللائحة  
بل الى اسما للعرب وتكون للما معي خصه وتكون جمعه له نه دا اذ التصق الدائم ومنه على  
الاتاع اي التصق موذي نوصه نوصه منه ونوصه الاسان حتى لو ان استر من كره هذا العبدان  
من صطبه صده يكون الكرم ما صطبه الاسد ان به قبل العصف ولو كان مسما لما جاز الاسد ان به قبل  
العصف عسا كان او د ما كذا في المسوط علاف ما اذا اضاف العبد الى الكرم ما استر من كره صطبه  
صده هذا العبدان ططبه يكون علاف لا حور الامو جلا والاصح الاسد ان به قبل العصف لان  
لبيا للاصا واذ اقرب ما لكى وقوا الصوا لكى بالعبدان هو اصل في اليبه اذ المسح اصل في  
اليبه حتى يترط وجوده لصبه اليبه والا لاصاق الاساع يكون بالاصول والفتى به في المسح حتى لا  
يترط وجوده لصبه ولو باع وكنت عن ذكر الثمن ليعقد اليبه ولبت المكل علاف ما اذا لم  
يقرب الاساء ما لكى ما يكون هو الاصل لانه اصا و اليبه اللم يكون مسعا والمسح الذي لا يكون الا  
سما و ترط ما حله ولو ان ان حبر في قدوم فلا من معدي حرم على الحق على الخبر الصدق



حتى لو اجزاه لم ولم يقدم لم ينفق خلا و قوله ان اجزى ان لا لا قدم والفوق ان لا لا حاد في الحاد  
عباده عن الاعلام ومنه الخبر في اسم الله وفي النوف صاد عباده عن كلام يصلح دلالة المعروف  
مساهل للصدق والكذب ما اذا كان خبر في ان لا لا مقدم بعدا مطلقا خبر صدقا كان او كذا لان  
ان مع الفعل مصدر وصار المحل له القدر وهو المعقول الثاني في القدر لا يصلح معقول الخبر لان معقول  
كلام لا فعل مصدر الثاني السكك بعدونه وذلك بعدا للعلو القدر لا موحى للعدم لان العلم مصدر العلم  
ما لعدم شرط الحث وقد جرد اذا قال ان خبر في مقدم فكل ما لعدم هذا لا يصلح معقول الخبر  
معقوله بخلاف دلالة حروف الاصل في كلامه فان اجزى خبرا ملصقا بعدم فكل ما لعدم هذا  
واقعا على حقيقة وهو المعقول ما لم يوحى حقيقة الحث ولا السكك بالعدم ليس بحقيقة القدر ولا الحث  
به ولو قال ان حوصلة الالاف في ستر ما لكي ارا الاذن لان الالاف الاصل في حقيقة ملصقا به  
وهو اخرج وصار المستحق حرمه باطلا بالاذن والمسلح منه بكرة في موضع السكك وهو الخوض الثاني  
معه ان حوصلة الفعل يدل على المصدر لعدم وصار عاما بغير حرمه كان بعد الوصفه صادر مستحق  
وبقي سائر انواع الخرج اذ احدا في الخطر فاذا حرم غير اذن تحت كقوله ان حوصلة الدار الاطمة  
قائمة تحت اذا حرم غير ملصقا بملأه قوله الا ان ذلك قائم بقوله الا ان مرة واحدة لا تعدل  
الحكم على الاستثناء لعدم انما شبه لان الاذن غير غائبي الخرج يجعل محاردا على العامة بما سمي  
العام لان ما بعد العامة وما بعد الاستثناء عانف ما قبلها وما قبلها ما تفي باجدها قال ابن  
الان يعضوا منه الا ان يعطيه قلوبهم فان ابن عسق اللاها مع حق فان قلت ان الفعل في  
تقدو المصدر قال ابن عسق وان يصبر واجبركم اي الصبر خبركم والاصل المصدر بها وهو الاذن  
بالعدم الاصل محوصلة المصدر وهو الالاف وصاد كقول الالاف في فكل ما مع حقيقة الاستثناء  
ولا يحتاج الى حوصلة العامة التي هي محاردا الى هذا قال ابن عسق الا ان قوله لا يدخلون  
النبي الا ان يكون لكم فان تكرار الاذن كان شرطاً فلهذا جاء الاستثناء ثم ان حرمه الاصل في  
معنى ملصقا وحده شايح لعام الدليل علم وهو الالاف فكل ما لا حرمه ملصقا ما دق  
هذا لم يصح حذف الخرج من غير الدليل معذرت حقيقة الاستثناء فتعين مجازة وفي قوله ان طاعة  
عسقه اسم مع الشرط اي لو قال ان طاعة عسقه اسم او بارادته او محبة لو بوضاهم يطلق  
اصلا لان يعلق بوقوف علم كقوله ان شاء الله وهذا لان الالاف في الاصل في تعلق الصاق  
الجزا بوجود الشرط على علمه وقال ابن عسق في قوله واما سحر او وسكك للتبصير قال  
صاحب المحصور في الالاف اذا دخل على قول متقدم نفسه كقوله واما سحر او وسكك للتبصير  
طاما للحقيقة لا يعلم بالصدور الفرق بين قولنا سحر للتبصير وسحر للتبصير في افاده الاول

الشول الثاني السعصع ملزمه مسح بعض الراس وهو اذ في ما ساد الاسم وما ان لا اصله لان  
المسح فعل متعد بالالف كقولهم ثبتت بالدهن وصار قدومه واسمحواد وسكك ملزمه مسح كل الراس  
وليس كذلك السعصع والاعرفه هذا اللغز كما قال ابن عسق في الموضوع للسعصع حرمه لو كان  
الالاف للسعصع لكانت الدلالة علم وهو ليس اصل في الكلام والالاف لو كان للسعصع مع انه لا الصاق  
يكون مشترك والاصل عدم الاسر ان اما الصلة فكل ما فيه العلم الحقيقه العلم على فاده غير مقصود  
هي التوكيد بالضرورة بل هي للالصاق بها كما في قوله كبرت يا علم كلها اذا حلت في محله المسح على العجز  
معه الى الالاف وصدوره واسمحواد وسكك الى الصفوها وسكك ملزمه مسح استيعاب الراس لان  
عجز مضاق الالاف والاصح ضرورة الاضافة اليه ما تعلق الصاق الالاف بالحد وذلك لا يتوعد الكثرة عادة مضطر  
المراد به اكثر البدل والاصل في البدل الاصل في العلم في التلث اكثرها فصار السعصع مراد بهذا الطريق لا عجز الالاف  
كما في الثاني في ما من قلت قد قال ابن عسق في قوله واسمحواد وسكك ملزمه مسح استيعاب الراس لان  
قلت عجز الالاف الحسن عجز الى حقيقة لا شرط فيه الاسعاب كعجز المع والاعلى ما هو الالاف ما عجزنا  
الاسعاب بالاسم المشهوره وهو قوله علم تعارف الله عنه فكيف ضربتان صرته للوجه وضربه للدواعس  
فعلت الالاف اصله هنا كده الدلالة مصدر كقول ابن عسق في السيف وروحوا بالفرح اي روحوا بالفرح او  
ياشاه الكفا وهو ان الله في شريع السم حلقا على الوضوء بطريق السفسف بل على انما ما كان  
في الاستعلاء الاصل في وضوءه كذا فقام قامه وعلم الا انما ان حوصلة الكلمة من علموا الشيء على الشيء بغير  
على السطح ثم صار موصفا للالاف لان اللزوم والوجوب من مضيئته لان تعلق الشيء بملأه معوله له على  
الف يكون دما لان حوصلة اللزوم في الدل ان الذي عليه ويلزمه لان يصار له الودع معقول لم على  
الف ودمه لم عمل الودع لان الحفظ على علمه في الودع فان دطت المعاوضات الحصة كانت على  
اي اذا اسعلت في البيع ما قال تحت من هذا الشيء على الف درهم والاحارة ما قال حرمه  
الدار شرعا درهم والكاح ما قال يرد حرك على الف درهم كانت معنى الالاف المحاردا للماس العوض والموض  
من اللزوم والاصل في الوجود ما ساد الاصل في الاستعلاء الكاح ومن لم يكن من المعاوضات الحصة  
الحق ما حوصلة الاحتمال العلوي بالشرط كالتسليم والاحارة وكذا اذا سعت في الطلاق عند فانه  
معاوضه ايضا اذا الطلاق يصلح ان يكون موصفا والاحال عوضه وصار محاردا عن الالاف كافي في المعاوضات  
الحضرة عند ان حوصلة الشرط حتى لو قال المرأة لزوجها طلقك بملأه على الف درهم وطلقها واحدة لم يحجب  
عليها شيء من الف ويكون الواقع رجعا عند ان حوصلة الف وعندها تعلق الف ويكون الواقع باينا  
كالوفاة بالف درهم له ان تعلق التعلق حوصلة واسمحواد اللزوم على ما قلناه وليس من الواقع وهو  
الطلاق وبين ان ما حوصلة مال مقابلة بل من معاوضه وهذا لان المعاوضات مع ما صاله معاوضا



بلا ترتيب فليس العوض مع العوض بلا ترتيب حقيقة للمقابل وبني المشروط والمسروط معا فيه لا معاملة  
 فليس الشوط او لام المشروط في وجودها بالانطلاق معا فيه وذلك معنى الشرط والجزاء  
 لا معاملة ولا معاوضة لان أخذ العوضين ليس بان وانما يصح لزوم المال في مقابلته غير المان بالقيمة  
 نصا فمحلها الشوط حصصه لان المسروط بالارم السوط ويعقبه كالمغلي بالارم المتعلق علمه ومنه  
 السام لان الصاعد على الشيء يكون موقوف ذلك الشيء كما ان السعاف قد يكون احداهما اثر للآخر وقد  
 امكن القول بحصصه هذه الكلمة سواء في الشوط في الإطلاق لان الإطلاق في ذلك العوض يصح بعلقة بالشرط  
 ولهذا كان من حارس الزوج فيما حتى لا يملك الزوج الرجوع بحصصه من ممتلكها وادانته ان على الشرط هنا  
 لا يحل عليها شيء من المال لانها شرط للزوج والودائع الثلث والمعلول الشوط لا يثبت الا بعد وجوده كمال  
 الشوط لان الشرط يفاد المسروط علمه ولا يوسع احوال المسروط على احوال الشوط لان الشرط علمه  
 وقد جعل الكلام له في الحرام عالم بوجوه الكلام مستثنى من الحرام والانه لو يورج احوال المشروط على  
 احوال الشوط يكون منه بغير المسروط على السوط وفي المعاوضة المحبسة يستحق معنى الشوط لان  
 الربا لا بعد السقوط السوط عامه من يعلق المان بالخطر فخر على الحار وهو مع ابا الوعود معي  
 الزوم خلاف يعلق المان بالطلاق على ان الإطلاق ما يصح فيه التعليق والمال ومع في ضمن ما يصح  
 فيه التعليق وما يثبت في ضمن الشيء لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم المنفرد والاولى ان على الشرط لو لم  
 يبايع عنك على ان لا تشرك بالله شيئا سوط ان لا تشرك بالله على ان لا تشرك بالله الا على  
 كذا الشوط او سوط مقدم الكلام على قوله حقيقة يتوهم حقيقة الوضوء واعلم ان سوط ان يقع الثلث  
 والمسروط وحوط الف مكانها فالت ان يعلق ثلثا على الفرد داهم واليه اسرار الشحان مسرورة  
 النوحى ومحور الاسلام يورجى رجاى كنهها فان قلت ان كلمة عينا وطلبت عينا الف وهو الشرط وكان  
 الإطلاق مشروطا ووجوده بالشرط لما كان الكلام محذورا حوله كماله كماله على  
 الإطلاق كيف وقد صرح بحر الاسلام في تصحيحه في اصول الفقه فان المال عند عقبة الإطلاق  
 وهذا الصريح مبني بان المال مشروط ومن السعاف ما اذا مال من سعة عدي فاعلم ان بعضهم  
 الا واحد منهم عداى حصصه على كل كلمة العموم والنسب والاله ان يعقبه جميعا لان من البيان  
 وقال المحققون من هذا النوع في الاصل بالاسماء العامة كسرت من البصر وكونها سعة  
 اخذت من الوداه وسببته في فاحسبوا ان جسر الاوثان ومن يده ما حانى من جردا جمع الى  
 هذا الى انهم انما بهى بفضله من عول سرى البصر في تعداد معداد منتهى سرى  
 ان من البصر مسددا لغيره وكذا استعملت في احوال الدين فان يعلى الى حل سعة لوفان  
 طالع الى سهرمان بوى القبر يطلو في الخلا ليلوا اجر كلامه وانوى التاخير باجر الوقوع الى

عنه

معا الشتر فان لم يكن له من يفتح في الحال عند دعوته الى الجاهل بالاحد الشئ لا يصح سوط اصله كما صدر في الجمع سوط  
 اصله وعند الاصح لان الى الشاخر ما يدخل علمه وهذا على اصل الإطلاق فاحصا صرحه واصل الإطلاق فاحصا  
 انما جبر بالعلق معنى سوطا ما اصله العلم بالاحد الى جبر بالعلق فحملنا الكلمة ثم عينا ما جبر المطالبة وان كان قاعة  
 بنفسها كقول من هذا الحائط الى هذا الحائط لا يدخل الفاسان فان لم يكن فان كان اصل الكلام مساو للعلم كان ذكرها  
 لا حراج ما وادها عند كل كافي المراتق وان لم يساوها ومنه شكل وذكرها عند الحكم انها فلا بد من كمال الصوم  
 اعلم ان من الحائط ما لا يدخل كقول من انما الصام الى اللد كقول من سوط الى ميسره ومنها ما لا يدخل لغيره  
 انما كافي المراتق وهو الى المحل الاقرب وهو العائد ففقط القول من قوله الى حرمه والاصل ان العامة اذا كانت  
 قائمة بنفسها لم يدخل لان الحد لا يدخل في الحدود وكذا لو قال لعل من هذا الحائط الى هذا الحائط لا يدخل  
 الحائطان بالاقول وما لا يكون قائما بنفسه فان كان اصل الكلام مساو للعلم كان ذكرها في العامة لا حراج ما وادها  
 مستحق موضع العامة داخل كالمراخى لان لا يصح عند الإطلاق ساول الجاهل الى الاصل وكان ذكرها في العامة  
 لا حراج ما وادها وان كان اصل الكلام لا ساول موضع العامة او من شكل وذكرها في العامة عند الحكم في موضع العامة  
 فلا بد من العامة كالمثل في الصوم او مطلق الصوم بصر الى الامساك ساعة للعلم له الحلق وكان  
 ذكر العامة عند الحكم في موضع العامة ويحمل فلا يوصف في العامة في الحاد انما يدخل في الحاد لان مطلقة  
 بعضها لاسد كذا في الاجال في الايمان وادام احسن على حصصه ليدخل حتى لو مال الاكله فلان الى سهر  
 دما ان لو مال بغيره من هذا العدد بالعدد ومن لم يكن من هذا فان اصل الكلام ساول فان مطلق قوله  
 لا اكله فلان ساول العرف كان ذكر العامة لا حراج ما وادها وفي ظاهر الرواية لان يدخل في حصر المطالبة في  
 موضع العامة وفي حرمه الكلام وحسب الكفاية في موضع العامة شكلها فلا بد من الشكر في حرمه العلم على  
 من دما الى عشرة وموله لا موله انما طالع واحدة الى ثلاث لم يدخل في العامة لانه ان مطلق الكلام لا يتناول  
 وفي بقية سكر ما لا يدخل في العامة الاول للضرورة لان العامة واحدة ولا يكون العامة بغير وجود الاول وجودها  
 بوجوبها وما لا يدخل في العامة لان هذا العام لا يقوم بنفسها ولا يكون عامة مالم يكن موجوده ووجوده كالحا  
 بوجوبه ووجوده الثالث بوقوعه فلهذا ذكر طالع العام والتالى في للطر وحققا كذا في الدار بغيره  
 فوك سعي في العامة وحولها والاصل في كذا في ضريح الحار يمكن المصوب على الحدح يمكن السعي في المكان وعاد ذكر سائل  
 مانا صيانا فانها اذا كان طالع عصبه بواقي من ذلك او غيرا في فوسره لزمه لانه اقرب من سوط في طرف  
 وعصبه الشئ وهو المظنون لا يتحقق بغير الطر ولزمه وكذا الطعام في السفسه والبر في الجوالق لكن  
 احلفوا في حرمه وابانة في الحرم والزمان فاعلاها سواء وخرق او حيفه بينهما ما اذا نوى اخرها رضى  
 لو فلا سوطا في عدوتوى اخرها لم يصدق فضا عندنا انه وصفتها بالطلاق في الفرد والغير اسم ككل  
 وانما مصف بالطلاق في كذا اذا وقع الإطلاق في اوله في الاوى الى ان لم يكن له من يفتح في اول العام فاذا نوى



آخر النهار نقد نوى خصص بعضه فلا يصدق قضاء الكالو قال استطلق عدا ونوى خرائها عداى حصم يصدق  
 فصلا من حوال الطرف اذا سقط اصل الطلاق والغدا واسطر مع في اول المصنف بالطلاق في جمع الغدا ولا  
 يصدق في الباخره اذ لم يسطح حوال الطرف صا والطلاق مضاف الى جزء من العدمه فيكون منه ما لا ينافي  
 مصدوره العاضه وادام سوشا عن الحركه الاولى اعسار السبق وعدم المراجعه واذ نوى خرائها كان محسوبا  
 المحسوب وهو مصدري اولى بالاعسار من الحركه الاولى وهو ضروري وذكره كثر قوله ان صحت الدهرامه تقع  
 على صوم الابد ولو قال ان صحت الدهرامه على صوم ساعه وادام اصف الى مكان بعد استطلاق الدار او  
 في ملكه مع الطلاق عليها حاشا تكون الحان ان المكان لا يصلح طرفا للطلاق فالطلاق حتى وقع في مكان فهو  
 واقع في الاماكن كلها وفي ادا المصنف بالطلاق في مكان مصدريه في الاماكن كلها واحاطا بصلان المكان  
 الداخل عليه حرف في ملكه موجود في الحان العلوق به بغير كلامه العدي صلا استطلق  
 في عدا فانه ليس بوجود في الحان فالعلوق به يكون معلقا معنى فبعد على العلوق حقيقه في ملكه ان حط الدار  
 فاب طالق وهذا ان الطلاق انا سوقف وقوعه على شيء اذا كان متعلقا بذلك الشيء حصم او مع اما  
 الاول مخوفه ان استطلق ان كلمه فلا يابا داجا عدا في وقوع الطلاق سوقف على الكلام وعلى الغدا  
 سولمه بها حرف العلوق واما الثاني مخوفه ان استطلق عدا فالطلاق سوقف على شيء عدا وان لم يكن معلقا  
 حرف العلوق لان قرن الطلاق والغدا مقتضى حدوثها معا والعدم معدوم للحال فلا يصح الطلاق في الحال  
 بل سوقف وجود الطلاق الى شيء العدم بصركانه فان داجا عدا فاما اعدم العلوق حصم ومعنى  
 كان داسالا للطلاق والطلاق المرسل لا سوقف على شيء ثم في قوله انت طالق في ملكه ما على الطلاق بالشيء  
 لانه لم يذكر حرف العلوق والقرن بالطلاق ايضا معدوم لان ملكه موجوده معدوم العلوق حقيقه ومعنى كان داسالا  
 للطلاق لان يصح العمل بمصريح السطر الى ان يوازم اصلا العمل فكانه فلا استطلق في حركه الدار  
 مصدريه الشرا وعلو الوقوع لوجود الدصول كما هو حكم السطر مصدره وحياسه وبس اسم لان السطر حكمه  
 والكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء وقد سعار حرف في المقاربه اذ اسبب الى العمل بعد استطلاق  
 في دخول الدار لان العمل لا يصلح طرفا ولكن ليس الطرف والسطر مناسيه من حيث المقاربه محله في علم مع حرف  
 الصلوه عام نعمها عام محصور بل لو قال مع دخول الدار على الطلاق بدول الدار وقع بعده ان  
 قران الطلاق والشيء معدوم ذلك الشيء فلهذا ما حرو وقوع الطلاق في حوال الدار فصار مع السطر على  
 هذا فالوا في الزاويه لو قال استطلق في مشد اسم او في ادا دتم لم يطلو كانه قال استالله لان في معنى  
 الشرط فكان معلقا ما لا يوقف علمه ولا يقع كما لو علق مسمه علمه وكذا حوال السطر لا  
 في علم اسم فانها مطلق لانه معلوم في المعلوم فعلى هذا علم او حصم اي معلومه ولا يصح سطر لان معلق  
 بالموجود والشروط ما يكون معدوم ما علم فخر الوجود فان قيل لو قال في عدا الله لم يطلو في القدره معلوم

على المقدور من سبط سامون هذا قد رده الله مقلنا المراد به الا قد رده الله الى الله امام المصنف  
 الى تعلق المصنف وسيله التحقيق في العلم ولو ما على عشرة دوايم في عشرة بلزمه عشرة لان العدد  
 لا يصلح طواه فلعنوا الاله سوى به معنى او او او الالف مضاف لان في الطوف معنى المقادير لم يرم  
 عشرة ولكن بدور هذه الاله المزمع عشرة لان الالف مضاف الى الالف الاله الاله وكذا الالف مضاف  
 واحده في واحده مع واحده فان الالف مضاف مع وقاسوا كانت موطوءة او غير موطوءة وان  
 ما عند العوا وطلق ثبوت ان كان موطوءة والاول واحده كونه واحده وواحد ما صاحب الحصول  
 وما في السببية كما في قوله علم في بعض المومنه مانه من الالف وهو ضعف لان لم يعلق احد من الالف هذه  
 منه عجب لانه ذكر هذا جوابا عن كلام ابن جني ان كون الالف للسبعين الالف الالف الشهادة على  
 السبعين مقبولة فلما ان محلي ابن جني الدليل الذي ذكرناه قد وقع فها الى ومن ذلك حروف القسم  
 وهي الالف والواو والهاء وما وصح للفتح وهو ايم اسم وما نودي معنى القسم وهو لعمري واما الالف  
 فهي التي لا تصاق وهو اصل حروف القسم لانها توصل الفعل الى اسم الله المحلوف به واصلق  
 وهو في يد عا فعل محذوف فعمل الالف بالله معنى اسم او اطلق بالله على الالف ما قالوا او  
 كذلك يجوز استعمال في سائر الاسماء والصفات بان يقول بالتمتع والوصف وعنه الله وورد له وحاله  
 وكبريائه وفي الحلف بغير الله مصر او مظهر ان يقول بالي او بك لا يقول او به لا اعلن فلم يكن للفاء  
 احصاء في قسم عا او الواو والهاء وذكر في بعض نسخ من الاسلام بالقسم وعدوه واما الالف  
 فهي التي لا تصاق ولم يكن لها احصاء في القسم اما الواو والفاء اسعرت عن الالف بالقسم كما سلف  
 المناسبة صورة بالحادث غيرتها وهو ما ليس القسم ومعنى حصة ان الواو للجمع والفاء للاصناف  
 وفي الاصناف الجمع والفاء للاصناف اسعرت عن الالف لصلاب القسم لا معنى للاصناف ولفظ الاظهار  
 احلف والله لانه انما اسعرت عن الالف لصلاب القسم لا معنى للاصناف ولفظ الاظهار  
 بصار معان المعنى الاصناف فكان معاداعا ما ولا حاجة الى ذكره انما انفسه خصوص الاستعادة  
 لباب القسم لانه الداعي الى التوسعة لكثرة دور القسم على السنتم الا يرى انه اذا قال بعمرك  
 هذا العدد الف درهم لا يصح السبع ولو كان معاد المعنى الاصناف يصح والله حسم  
 احلفا احلف والله وهذا المعنى لا يوجد في الالف لان الفعل لا اجل حروف الاصناف مستدع  
 وبالدخول على الحضر معقول انه لا عبدي وبك لا دورن سلك والحدود صور الواو والالف  
 المظهر في الاظهار مرك لا معلن ولاوة لا حرجي لسطر دسه الحلف عن الاصل واما الشاء  
 فاما اسعرت عن الواو وتوسعة لصلاب القسم كما سلف المناسبة فاما حروف التزويد والرفع  
 الالف معلم الواو كما في الالف الالف او غيرها ما كان موعنا ما هو منزع الحظ رسته عن الالف والواو







ان کو دیکھو

در العلم

لوقت لا يقطع عنها ذلك حال مع ان المحارات متى لازمه في غير موضع الاستفهام كقولكم متى القائل  
 ومع هذا لا يقطع عنها حقيقة والمحاراه ما اذا عولاد منه بل هي حاسره ما ولي ان لا يقطع عنها معنى  
 الوقت وهو موكها حتى اذا قال لا سوام اذا لم اطلقك بانت طالق الابع الطلاق عنده ما لم ابع احدكما  
 منكم قوله ان لم اطلقك فمالا يبيع ما يبيع منكم متى لم اطلقك هذا اذا لم يكن له منه اما اذا نوى الشرط  
 او الوقت فكان نوى ان لا يبيع ما يبيع للوقت المستعمل بعين الزمن مع معنى الخطر قال انك اذا  
 شئت اخرجوا ولا تخروا ان استدل اخرجوا ان الشرط يقطع خطرا ويؤدد من ان يكون من ان لا يكون اذا  
 منع ما هو كاني كعوله ما اذا التمس كورث اذا انساها انعطرت في مسطولا حاله بخواد الامم ليس  
 كان كذا يستعمل في جواب الشرط قال الله وان يصيبهم سم بآدم من الهم اذا هم يقطعون معناه ثم يقطعون  
 ما اذا كان داخل في الكاسي لم يكن مهاي لم يكن على خطو الوجود ولم يكن للشرط اعتبار الالهام والتردد  
 لانه قد يستعمل في الشرط محار مع ما مع الوقت كفي وصار الطلاق صا ما الى ف حال انعاع  
 الطلاق عليها فيه وكما سكت فقد وجد ذلك الوقت مطلق وهذا هو ان لا سوام ان طالق اذا است  
 لم يعد ما المجلس حتى لو قامت مجلسها لا يخرج الامر من يدك كالتوفان متى سكت طلاق ان سكت  
 وله اذا استعمل للوقت كعوله واد ان يكون كرهتم ادعي لها واد اعراض المجلس يدعي جنود و  
 سئل للشرط المالح كعوله واذا انصرك حصا منه معناه ان يصيرك للرد فوال القاء في مجلس  
 وذا ان خصوصان ولا يطلع متى كون الخاصة على حظر الوجود وليس بكانه ولا ما سطر لا حاله  
 واذا است الوحيان على ادعاء العارض اعني معنى الوقت ومعنى الشرط المالح ان حله على الشرط لم يقع  
 الطلاق حتى يموت احدهما وان حله على الوقت مع الطلاق في الحال ولا يبيع الطلاق بالشك في حوله  
 ان طالق اذا است عد صارت المشه اليها سعي وان اردت به الوقت لا يخرج الامر من يديها با  
 القيام وان اردت به الشرط لا يخرج الامر من يديها بانعام ولا يخرج الامر من يديها بالسك اذا ما مثل  
 اذا دعتي للوقت المهم في اصل الوصع ولكن لما كان العمل عليها جعل للشرط ولزم في باب المحاراة  
 وحرم بها مثلالا ولكن معنى ما مع الوقت مع الطلاق كعوله ان طالق متى لم اطلقك متنا  
 لم اطلقك عقت النهر لو جود لم يطلها فيه بعد كلامه وقوله متى سكت لم يقصر على المجلس  
 وقدم ما حث كلاما وشي ما في الفاظ العموم ولو للشرط فعول لوصي الا كرمك الا ان جعل العمل  
 للاستفهام ان كان ما صا ولو جعل للمصحح ان كان مستعلا ودعم العزاء ان لو سئل في الا  
 سعال كان كذا ذكره صاحب المفصل وروى عنها اذا قال ان طالق لو دخلت الدار عنك  
 ان طالع الدار ان لو بعد معنى الترتيب فيكون به فكان معنى الشرط ولو قال ان طالق لو لا يصح  
 وان طالق لو لا دخل الدار بها لا يطلو على منها معنى الشرط لان قوله ان طالق موصى قد منع اعسار



وجود الصفة او الدخول محل الشرط في المنطق كان الشرط في الحقيقة هو المودوم عما حصل الوعد  
وهذا الصفة موجودة ولكن الشرط ما نواه ليحقق الحكم وقد وجدنا وذكروا في السير الكبريات  
على معرفة هذه الحروف التي اذا ما انحصرت منوى على عشرة من اهل الخصص معلما وقع علمه على  
عشرة سواء اختلفوا في علمهم الله ولو قال منوى وعشرة او عشرة او مائة فكل ذلك لا ان اختلفوا في  
العشر الى من منهم لان الحكم عطف امانهم على امان بعضهم فامض المعايير ولم يسطر نفسه في امانهم  
شفا فلم يكن له اختلفا ولا في الاول لا يسطر ذلك نفسه كليم على الاستعلاء فمعه ان يكون معلما عليهم  
ولا ذلك لا يكون بولائه الله ولو قال عشرة فمعه وعشرة ولو قال منوى في عشرة فهو واحد عشرة  
والخارج الى الامام في التسع لا الله لانه ما شرط لنفسه امان من صمم الى الله ولو قال اسوا في عشرة  
وقع على عشرة لا غير لداس الخصص ان يدركه منهم لانه اذا صار غيره اما نسبه فاطا ان يصير  
هو اما والخارج منهم الله لان الامان ان يكون لاجله ان لو كان بخلافه وكفى سوان الخافان  
استقام والاصل القول كقولنا في صحة هو ام سقم ولد لكان انو صفة في قوله امر حركت كنهانه  
انقاع وتلعو قوله كنهانه لانه لا حاله للحرية ولا يعلق عشرة وعندها المسد اليه في الخلق والاعتق  
شفا قوله ان سبب الطلاق يقع الواحدة وهي الفصل في الوصف اي الناس والعدد في الثلث موصفا  
الها سوطه الروح اعلم انها اذا كانت غير مدخول بالطلاق واحدة وتلعو امر كلامه وان طر بها وقت  
واحدة وصحة في الحال ثم المسد اليها في صورة النسوة او صورة النواصع شفا ان نوى الرجوع لان للطلاق  
احوالا فانه ما من وجه في النسوة نوعان علمية وحسية وهذا لان عند موقع الواحدة على كراي سبعة وله  
ان يكون الوجه ما بينا ما اذا كان كذلك عند مكره فوضه اليها والاما لا بعد الاشارة في حاله ووصفه  
عمر له اصله معلوم الاصل معلوم اي ما لا ياتي في الاشارة من الامور السريعة كالطلاق والطلاق  
الكلمة الى اصلا في اصل الطلاق بعد حملها على السؤال في الحال فذلك لا يكون قبل وجود الاصل ولو لم  
يحملها على الاصل لا حقا الى الغايبا بل يقع شيء ما لم يشاء في الخلق ويرتبه صحة علمه لروح وكما  
اسم للعدد والواقع فاذا قال ان طلاقكم شفا يطلو ما لم يسا و يعلق اصل الطلاق عسما لان الله  
واقعه في نفس الواقع لان العدد هو الواقع وقد علق جميع الاعداد عسما وان لم يصير جميع ال  
عداد معلقا عسما اذا يعلق اصل الطلاق بها وسوف المسد بالخلق لا يفس فيها ما سبق عن الوقت  
وحسنت واين اسان للمكان اذا قال ان طلاقكم شفا ان لا يقع ما لم تات او سوف مسد بالخلق  
لا يفس فيها معنى الوجود حتى يفسا عموم الاموات علا في ذات شفا في شفا لانه معلوم في الاموات كلها  
ان شفا في الخلق وهذه اللفظ المذكي بعلامه المذكور مطلقا سواء في المذكور والامات عند الاحاطة خلافها  
لعموم اصحابها وعملنا في سوا الامات المحررات انما وان ذكر بعلامه الناس في الامات خاص

الى

لأن دخول الامات في شرط التسعة وذات التسع من الال المذكور و قوله ان الملهم والملائكة لعلهم  
لأنهم يكونون الى التي علمه فطلب الخصص المذكور مطلقا الذي به طابا ان الملهم لساو الفرض كان  
بعده بكونه احق قال في الخبر اذا ما ان منوى على سبع لم يوس وبان الامان سواء الفرض ولو مال  
ان منوى على سبب لساو المذكور من واد و لو ما على سبب في نفس له سوى اثبات لاسه الامان لساو الام  
لا سوا الال المعهودات ولهذا ما لم يحد واد واد على سبب اذا اوصى لساو ولا ان يوا لساو  
والامات مالا وصلة للملك لان النفس بها والاثبات المحلطة بالنسبة لساو لساو الاحوات المحلطة بالاحوة  
فالاسم وان كانوا احوه وحال او ناسا فمعه كونه في الكسوة والمراد بالاحوة والاحوات بعلها  
على انما لغيره اي انا اكملوا الامان الذي من صميم كنهانه واما الاصل فاطهر المراد به ظهورا سا  
حقيقه كان او محار و منه معنى الفصل في الظهوره واد بعا عنه عما سوا لانيه والصحح الحاضر  
كل شيء وتقال ملاص صرح كذلك اي اظهر ما في قلبه لغيره من جود امكروه ما يدع اظهاره هو اظهره الطاهر  
ما بظام كنهانه الاستعلاء الله وهو كقولنا ان حروا ان طالع بعث واسترته وهبت لظهور المراد هذه  
الاعاط بوا سطة كنهانه الاستعلاء حكمه يعلق الحكم على الكلام وما به مقام معناه حتى استغنى عن الغيرة  
الى الله معلوم اي وحده اصلا في الخلق من يدا او وصف كان بوصف الحكم حتى اذا قال يا خيرا واطالع  
او حرد تلكا فلفظ يكون ارتفاعا نوى او لم نوكا لو قال ان حروا ان طالع لساو الله فام مقام معناه  
في الخات الحكم لكونه صرحا ولا يحتاج الى الله واما لكنا الله فالاسم المراد به ولا فهم الا بكونه  
كان او محار واصل الاعاط الضمير بان المراد لافهم بالادون العونية فان هو لا يغير نفسه بل اسم  
اسم الابدال له اخرى هذا لان الصبر عبادته عن الاسم المتعبد للاشارة الى الحكم والحاظ الى غيرها  
بعد سبق ذكره فالاسم المراد منه بلا قونية ومن معنى لكنا الله احدث الكني فان النوب معروفة باسمه  
العلم والاسم الصريح لظن شخص ما جعل علمه في كني عنه بالاسم الى لده وفي النوى الابدال زائدة  
وفي معرويه ولده وتلك الكنية حقيقه ونسبها رعن اسمه العلم لانه الاتصال بها فاعلم ان لكنا الله  
قد يكون في حقيقه وقد يكون في محار و هو قولهم كنهانه كنهانه في لا كنوا عن قذور غيرها  
واعمر اجابا بها فاصارح وكنها ان لا في العوليا الاما لبيد وما عوم ما بها مع لاله الحال و  
و المراد بها فاما الحكم بها ما لم يرد ذلك الرد بل لا بد من صحتها ولها في محار صلا في صلا في كنهانه  
فما به راتق و لا حلاله حقيقه وغيرها وكنا الله الطلاق وكنها محار وكنها في صلا في كنهانه  
وكنها راتق و لا حلاله حقيقه وغيرها وكنا الله الطلاق وكنها محار وكنها في صلا في كنهانه  
لانها معلومة المعاني بمقتضى المراد ولكن باعبار معنى التردد وما بصله هذه الاعاط لانه ان  
يراد به النسوة من جهة الحواش او من جهة القرائن او من جهة الكناح ساهمت الكنايات في صفة ذلك







في موضع الكتاب مع ما كنى له والارادة الحقيقة عند ارادة الحار بل على الحقيقة عن ارادة الحار وسأله في كثير  
الرماد عند ارادة الحار فان كثرة الرماد مع ما كنى له من الرماد فانه اذا كان كثرة الرماد كان كثرة الرماد  
وكان كثرة الرماد وكان كثرة الاصا وكان جواد ايراد ذكر الرماد والارادة ولكن لاسات الجود واذا قلت  
فكان سدا لهم منه الكمال المحصور اصلا بل على ما اسفل عن موصو الاصل الى موضه الحار في  
الكتاب ما اسفل عن موصو الاصل بل على اللوام بواسطة سوره فكان في طريق بعض والحاصل ان الكتاب  
ما اسفل المراد به هذا الاستناد حاد ان يكون في موضع الحقيقة وحار ان يكون في موضع الحار والاصح  
هو ان يكون الظهور حاد ان يكون الظاهر حاد ان يكون الظاهر حاد ان يكون الظاهر حاد ان يكون الظاهر حاد  
وس كخفي والكتاب بان الحق ما حصى مراده معارض عن الصدوق والاصح في ذاته كانه السوف فانهما  
ظاهره في ذاتها ولكي الطراد حصى اسم الحار كذا المراد بهذا النص في حقه واما الكتاب فقد لا يكون مفهوم  
الجميع نفسه كذا المعانيه بان القسم الرابع اما الاسد لان معاده النص هو الطراد وهو ما سبق  
الكلام له وادبره فصدوا وعلم فلا تاملان طاهر النص متاخر واما الاسد لان شاده النص  
لنواحل يابست على لونه لكنه عن موصود ولا سقوله النص وليس يظهر من كل وجه حتى لا نعلم من  
الكلام في اول ما فرغ من عترته من عترته اساده ونظيره من الحسوسات ان من طرأ على شئ اعلم  
فراه ولا مع ذكر عترته عنه وسوره باطراف عسمة من عن قصد ما علمه هو المقصود بالسطر وما  
وقع علمه اطراف صره فهو مري بطريق الاشارة مع الاقصد وهو كقولهم في عيا المولود لم رزق  
سوق لسان السعفة ومنه اساده الى السبيل لا باء اعلم ان السبيل معاده هذا النص وجوده على  
الولد فان الكلام سبق لذكره الثابت بالاساده ان نسبة الولد الى الاب لانه نسب الولد اليه بحرف اللام الحقيقية  
للاحصاء فيكون في الاما ان المحصر بالنسبة هو الولد والاب والام حق التملك في ما ان الاب والام  
وحرف اللام في الملك كاصاف العبد الى سيده فقال هذا العبد لعل والام اسار وولده يقول  
اب وما كذا لا يكره انه لا يعاقب منه اي لا يقتل وصا صاقتله ولا خذلو على جادته وان علم حرمته بالام  
نسب الهم بلام الملك فلا استوجب العقوبة بسببه كما كذا لم يكره وان الاب سقود بغير الولد ولا  
شاذ كذا فيها اصلا به وحل السعفة على هذا النسب ولا شاذ كذا في هذه النسب وكذا الاشارة كذا احد  
في حكمها وان الولد اذا كان غيبا والاب محاسب شاذ كذا الولد اصرى بغيره لانه نسب بلام الملك  
من قوله وعلى الوارث مثل ذلك كذا ولعل في حقه سائر العرائر عبر اولاد صا فالسما في  
فالوارث في الاصا عسار القوام معسار والاربع وانعم عترتها معومه اذ كذا صرمتها سمي وارثا  
وبما وكما معناه ايضا لانه سقود الارث اي من احد الاربع ومنه اساده الى ان السعفة على الاقارب  
سوى الولد بقدر حقه من الارث حتى ان نفقة الصغير على اللام والحديث ان الوارث ثلث

سقى من الارث كذا في السارق من الزنا والعصية محسنة الحكم على معناه في قوله رزقته وكسوته من الثا  
الى حواله صاع سعي عن العبد من الكبار والوزن واما اعترفته المعروف وفكره لئلا ياتي حقه من حواله اسما  
الطريق عليها وكسوته وفكره لئلا ياتي حقه من حواله اسما  
من الغنيمة الفقراء المحاربين انما تولد لسان هذا الحكم على سبيل العسر ما سبق من اول الله وهو قوله  
على ما انا الله على رسول من اول القري طلة الى حوله للفقراء المحاربين وهو قوله للفقراء الذين  
لدى القري والموطون عليه باعادة الكلام كقوله في اللذين استضعفوا من اممهم وهم المهاجرون  
الذين تولدوا انصار وهو موقوف على المهاجرين الذين جاؤا من بعدهم عطف على المهاجرين انصار  
هم الذين جاؤوا من بعدهم في الامم انشاده وقال ملاكم على خلقوا بكم لاسم الله الكفار عليها فانه كما  
يقول مع اصا الدار والاموال لهم والعقير حقه من كمال المال ان من بعدت بده عن المال لان العقير  
ضد الغني والغني حقه من كمال المال من قوت بده من المال الحكام ليس معنى حقه وان كان في  
بده اموال حتى لا يحل عليه الزكوة وعلم انه اخذ الزكوة وان السد عن حقه وان بعدت بده عن  
المال لقيام ملكه حتى وجبت الزكوة عليه ومطلوب الكلام محمول على حقه وهذا حكم بان مصعفة الكلام  
ولكي لا يفسد كذا الا ان التامر سمناه اساده وكذا اختلف العلماء فيه لاحلافهم في التامر وكذا حله  
الاشارة من العباد بمنزلة الكتاب من الصريح وكذا يعرف من الظاهر والاشارة فانه وان سنوا من  
حسب ان الكلام لم يسبق لها الا انها احز فاما عسار ان الاشارة قد يكون حقه من حاج الى التامر خلاف  
الظاهر وقوله وحله وفصله بلثون كذا والاسات بالعبادة سان المنه للوالده على الولد لان الالته  
وهو قوله ووصينا الانسان بوالديه احسانا حلت كرها ووضع كرها بذكره منه اساده الى ان  
اقل مدة الحمل ستة اشهر لانه بعد مدة الفصال حولا يقولون وفصله في عامين من الحمل ستة اشهر  
كذا حتى ذكر على اكثر الصحاح واحصى من ابن عباس في قدره ولد جلا روح امواه مولدت  
لسته اشهر من عثمان ربه من حها فقال ابن عباس ما انما لو خاضتكم فخصمتكم قال نعم وحله  
فصله بلثون شهر او فان فصله في عامين فاذا ذهب للفصل عامان فلم يسبق للحمل لسته اشهر قد  
عثمان عنها احدث قوله في اصلكم ليله الصام الروح الى ما كنتم الى قوله كذا واشترى حتى يس  
الحط الاسف من الحط الاسود من الحجر ثم اتوا الصام الى اللد الثالث بالعبادة اباحه الاكل  
الشرب والحاج في جميع اللد وانتاح ما كان قبله من الحجر والثالث بالاشارة استواء الكفر في الخطر  
لانه قال اموال الصام الى اللد الكفر والاشارة في الحجاج فكان حط الكفر بطريق واحد ليدخل الكفر  
في حط واحد فاستوى الكفر في الحجاج الكفارة فلم يكن للمعاج لخصاص الكفارة كما قال الساجي ثم  
وصحده به الصوم بعد طلوع البحر لانه اباح الحجاج والاكل والشرب الى احكام الصوم بغير انما

للغوا







١٠  
 لان الكواحد منها كانت بالنظم الا ان الاول اثنى عند العادة على اختصاصه بالسوق والاشارة عموم  
 لعباده لان كانت بالاساده كانت بالعبادة من حيث كل واحد منها كانت بصيغة الكلام والعموم  
 باعتبار الصيغة محتمل التخصيص كانت بالعبادة وقال بعض مشايخنا لا محتمل الخصوص لان العموم  
 ما سبق الكلام الاجم فاما ما كان بطريق الاساده فهو راد على المطلوب بالنظر لان معنى العبادة  
 حتى محتمل التخصيص واما ان كانت بدلالة النص فثبت معنى النص لغة الاحكام اذ كان في معنى النص بوقف  
 به على حرمه الضرب بدون الاجتهاد اعلم ان كانت بدلالة النص كانت بمعنى النظم لغة وانما معنى به هو طاعة  
 لله تعالى سائر اللفظ من غير ما ملحق استوى من العقيدة من ليس بمعنى من اهل اللغة فثبت ان لم يكن  
 اللفظ في معناه عبادة ولا اشارة ومن حيث انه ليس بمعنى النص لغة اذ لا يابوا الاجتهاد في الموضوعات  
 دلالة اقسامها وانما معنى في ظاهر معنى اللغوية ولكنها معنى به ما يودى اليه معنى اللغوية كالضرب بل معنى  
 لغوي وهو استعمال اللفظ في التصريح له بالاتفاق عليه ونقص الابدان وهو مستفاد من قوله  
 اللغوي ليس معنى اللغوي وقصار للضرب صورته معلومة ومعنى مقصود وهو الابدان مدرك  
 لا يسمى ضربا عن قابل لعمامات جميع من المخصوص علمه وغير المخصوص علمه لما ادى اليه معنى اللغوي  
 دلالة النص في الجملة بها المعنى المستنبط شرعا فاما ما كان بعض مشايخنا دلالة النص في العباسي وال  
 لان العباسي ليس الا ان كانت مثلا حكم المخصوص علمه في غيره مثلا المعنى الذي يتعلق به الحكم في الاصل  
 وهذا موجود في الدلالة غير ان المعنى الموصوف اذ كان حقا سمي فاما ما اذا كان حليا سمي  
 وليس كذلك وانما فاف حرم بغيره ولا يقللها في كل كلمة كراهه ذكره عند النص في له  
 صورته معلومة ومعنى مقصود لا جله بغيره وهو الاذى وهذا المعنى نعم منه نعم حتى  
 سادك من غير انهما اهل الاذى الاحتمال وكذا في الابدان من الضرب ثم يودى حكمه الى الضرب في الشتم  
 بذلك المعنى لان الاذى الموجود في الابدان مقصود فلهذا وزاده في هذا دلالة وليس يعارض في الاعمال  
 استلزام علمه من النص في الاذى في الحكم شرعا لا لغة كما يقول في قوله على الخطية بالخطية حلا  
 ثم انما معلوم بالقدور والحسن في الاذى فان حكمه لا ينافي الصورة النظم ولا معناه اللغوي بانه  
 ان قوله على الخطية بالخطية في اخره معناه سعادته والناظر في المعنى فمصلحة فعلا والامر  
 للمحاب والوسع مباح ومصر في الحال التي هي شرطه وامامه لا يحل موضع لا صورته  
 امامه لان مصدر تكلف بالوسع ملا وحسنه في هذه الاموال في انها امثال متساوية  
 ولي يكون كذلك لان القدر والحسن وكل موجود من الخدمات موجود بصورته ومعناه فاما  
 عموم الامامه في الاول مستو للقدور والناظر في المعنى والمراد بالمثل القدر والفضل  
 على القدر فساد حكم المصريح حوز التسوية منها في القدر في حكمه سائر اعانوا حكم الاجرة

فإذا وجدنا الأدلة في غيره أمثاله أو غيره المتساوية لوجود الكثرة الجسدية فيها أمثاله فكان الفصل عما أمثاله  
فما فصلنا خاليا عن العوض في عقد البيع مثل حكم النص للأفاد في محرم بطريق العباس والي من هذا  
الاعتبار والاستطاعة في الدلالة في كسوة الفاع مرفوعة التام كاسمها وكل عرق سمع أنه التام  
بهم حرم الضرر والشم لأنه موقوف سنده العقلان المع الذي لا جمل يملك الحرمة وهو لا أدى حتى أن  
موقوف هذا المع من هذا القطر أو كان موقوف مستلونه للترحم أو للأكرام المحرم الفاع في حقه هذا  
القطر الواضح والبيان لا يحسب من هذا المحرم في سلك كذا دعوا وأثبت أنه كالتأني بالأسادة إلا  
عند التراضي الثاني بدلالة النص مثل البات بأساده الصلحان أحدهما مات بمعه له ولغيره الآخر  
سقطه إلا أنه عند العاصي دون الأثارة لوجود النظم والمع فيها ولو وجد في الدلالة غير المع فترحت  
الأسادة ما حصوه وهو النظم فكلاهما من البلاء غير أن القطر يصح مع هذا القطر في كل  
خاص معنى عام وهذا هو الأصل في الحدود والكفارات بدلالة النص في خصوص دعوى العباس لأن ما عفي  
مستطع بالأي فكان دلالته كماله والحدود مستطع بالثبوت فكيف يثبت ما مستطع بالسهم بدلالته  
سقطه مثاله ما أدى أو ما عذري هو مخصص مخرج من النص ورجح من سواه بدلالة ما علمنا  
الاجماع أن السب الموحى حق ما عذريه في حصانه لا يكون ما عذريه وهذا السبب نعم غيره فكذلك حكمه وكذلك  
كفارة الاضطراب على الاعتراف الذي جامع إسمائه في ثبوت مصان النص وعيا غيره بدلالة النص لأن النبي عليه  
أنا وحده الكفارة على الاعتراف بحضامه لا يكونه أعوانا فمردمه مثل ذلك الخانة بعيت الحكم في حق دلالته  
والاعتراف أن الحكم يثبت حق غيره بالاجماع لأنه علم بالاجماع أن الحكم في حق غيره يستحق النص كذا ذكره  
الكفارة بالأكبر والشرب عند دلالته النص دون العباس لأنه علم السلام أنا وحده الكفارة في أنواعها  
عسانا أن افنا لصوصهم ومصارع هتك حرمة السرار وجود الكفارة بطريق الزجر والعقوبة فكان  
الموت في جوبها جهه المعصية في ذلك الفعل والوقوع ليس لحامه لغيره لأنه نص في وضع ملوك له بل  
ما عسانا ما ذكرنا أن الأعراف على الخانة ما باله هلك وأصلكت ولم يرد به الهلاك الحقيقي  
فعلم أنه أراد به الهلاك الحكمي بسب المعصية فما معصية إلى الهلاك لكوننا مقتضين إلى الكفر وهو هلاك  
كل ما كونه أوم كان مسافا حسنه أي كافر محمد شاه وبهذا انقسم ما له سب رتبة إذا لحق بدراة أو  
مرتدا وكل يلحقه ويعقوبه واهبات أو أوده وأنا جاب رسول الله عليه وسلم الطمان لأن  
الجواب سب على السواء إذا سب على الخانة على الصوم لا على سب أو فاع لئلا الخانة سب  
الحكم في الأكبر والشرب دلالة لأن معنى الخانة جهه أو فرد دعوا بالنسب إليها أكثر وكان شوع الواجب  
أحق من ذلك الكفارة ما وحسب على الرجل النص لحامه الاضطراب وضرب على الخانة دلالته لأن الجماع  
حانم وهو معها ومن ذلك أن النبي علم ما للذي كثر شرب بآسيام على صومكنا أنا اطعمنا الله







فلا يحل السبب دافع من الخطر الاباحه لمحصل المالكه من السبب والمسبب الا يرى ان العقوبات الغفر  
 سبها مخطو ومحص العبادات المحصه سبها مباح محصور المرد وسد على سبها متروك داخلة والاعمال  
 العدل كثره محصه عن قوله الربا والسرقه فلا يصح سبها الكفاره الدائره من العباده والعقوبه كالمباح  
 المحصل الصلح سبها مع رحمان معنى العباده في كفاره النعم والعقل حتى لا يتداخلا لاجاع وكذا العجز  
 مخطو دكا لولا فلا يصح سبها الكفاره لان الكذب بدون الاستنهاذ يترك الم حرام غصه فقه الحق  
 واما الخطا اقدان من الوصف اما وصف الاباحه فلام قصد بالوصف الصدق والكا في وهو مباح و  
 وصف الخطر فلام ترك التروى الثاني في ذكر المعقوده منها مودد فانها عقد مشروع ابدانها فها  
 عظم المقسم به وقدم الشرع به في سعة الرسول وفيها معنى الخط من حيث انها عند الحنفية مقلد  
 كذا والكفاره انا يحل عند الحنفية لا يلزم اذ من لا يحل العظم فام الكفاره عند الحنفية حرمه  
 وان كان مخطورا محضا لان منه شبهه الخطا من حيث ان الاله عمر موضوعه للعقوبه اصل الخلق  
 وانا هو الاله النادر والخطا بدلتا دس مكي الشبه من حيث الاله نصر العود في معنى الداء والكا  
 انا عاظم في ايماننا ان المعلن بها جميع العبادات ما عاظم في ايماننا سبب السبب  
 من عظمه السبب اذ اقدان مسلم حراما ما عدا الم يلزمه الكفاره مع وجود السبب حتى لم يلزم  
 التور والاسم هنا في محل العود وهو كونه كافرا حراما حتى لا يستدام سكناه في دارنا وتترك  
 ان يرجع الى دار الحر و يترك من اهل الحر ويدل له من اهل الحر و دما اهل الحر غير معصوم  
 عند سبها اسقاط العود لان العاصي مقادرا على موعده وان كان من العود في الحقيقة لا م حرام  
 العود وكذا سدد بعد ان عاظم اتحاد الخلق لعل ان النص في العود لهذا الحكم الذي مع  
 العاصي لان الاله يدل الخلق بالبراق الدم المعصوم على التابيد معاملة غير المعصوم على التابيد  
 اذا العاصي مبني على المائمه واما العود بعد محصل لا تردد فيه اذ الكلام فيه والكفاره حرام  
 المحصل هنا سباده ولا سبب الا العود الواحد والخلق حراما ويحرم الحاد والخلق والعجز  
 اذا املوا دجلا حظا بعد الكفاره ويحدد الاله يعلم ان الكفاره حراما العود والدية تدل  
 الخلق في سبب الخلق العظيم الشبه في نفس العود اذ الشبه فيمن ضمن قبل الاله اذ هي غير موضوعه للعلل  
 والاله داحل في فعل العباد ولا عود في الكلام ان الاله مضمون للقدرة النافعه بالعصود في الاله  
 يودت الشبه في فعل العبد ضرورة عاظمه الاله ابرى العاصي بالسفوط حتى لم  
 في السبب وفي الكفاره بالتوفيق حتى وحسلا عاظمه السبب واما السامعي دم انا لا يحل  
 السهو عاظم ياد ويصغر في صلوة عدا ان وجود السجود على عدا السهو عاظم على التقابل  
 في صلوة وذكر موجود في السهو واداه سبب الحكم بدلاله النص ولنا لا يحل سجود السهو بالعود ولا

ولا يصح ان يكون السهو دلالا على العبد كالمباين والثابت به لا يحتل المحصن لانه لا عموم له عا ان البات  
 بدلاله النص لا يحتل المحصن اما عند من يقول ان المعاني لا عموم لها لان المعنى واحد وانما كثر في محال  
 فظاهر ان البات بدلاله النص بات معنى النص استدعى سقي عموم واما على قول من يقول ان المعاني  
 لها عموم وهو الخاص من غيره فلام معنى النص اذ سبب علمه لا يحمل ان يكون غيره علمه وفي المحصن  
 ذلك بناء ان من قال الموحط حرمه النافذ في موضع النص هو الاذي فقد قال ان شرع جعله  
 علم الحرمه اينا وجد حتى تكلمه التقدم في وصف الوصف والا حكم لم يكلم على الحرمه فكانه  
 حال هو علمه وليس يعلم وهو باق في اما البات با مصداق النص فاما بعد النص الاسوط  
 عدم علمه فان ذلك من انصاء النص صحه ما ساولم وصار هذا مصداق النص واسم علم  
 المعنى فكان كالبات بالنص اعلم ان المعنى معقول موالا مصداق وهو الظاهر فيكون المعنى مطلقا  
 من جهة المعنى واللفظ الا ظاهر هو المعنى والثابت بالمتصحح هذا الظاهر هو المعنى ان نصي  
 هذا الظاهر المخطوف عند الاصحاح المعنى الذي لم يسلط به وقال المعنى جعله غير المذكور  
 ثم لم يرد ان السبب سوط السبب والاسم في ذلك الشيء ان الشرط تابع والركن ما يقوم  
 وكذا الشيء به من الماهية فكيف يندفع عامه القوام ام كيف يعلل الركبي شرط واما عاظمه حراما هو  
 داحل في الماهية حاد عاظمه وكذا عاظمه الا عاظمه الكا موالا شرع سوط لعدم الايمان ان يكون  
 الايمان باسا امضا يكون الايمان مع الشرع لان الشرط تابع للشرط فيكون جعل المعصوم  
 باسا لسوء الشرع مع الايمان وكذا الوفاة بعد ترويج اربعا لاسبب العواض ما ساولم ومنها ان سبب  
 صم الكفر ان الكفر بالمال الرجع الابد بعد عده وعقبة لاسبب اقتضا لان الاله يكون بالحرمه  
 وهي اهل المائمه امضا وكذا الوفاة بعد ترويج اربعا لاسبب العواض ما ساولم ومنها ان سبب  
 شرط المعنى لاسبب طائفة الفه لاسبب فضا وسبب المعنى كان المخطو والاصل المختص  
 دهن السبب ومنها ان لا يصح بدلاله البات امضا بل الشرط ان يكون المعنى في سبب لوصف به  
 كمن مفضي اذا سبب هذا معقول المعنى راد على النص من سبب المعنى المعصوم علمه  
 كالم معصوم عنه وحده سبب المعنى فقد اقتضا النص صارا المعنى مع حكمه علمه للنص  
 لكن حكمه بوا سبب المعنى كشر القربى سبب المالك والعقوبه ان النص في المعنى سبب المعنى كالم  
 ما شرع احكامه وهو الحق مع المالك كمن للشرع كالم المعنى بوا سبب المعنى كالم المعنى مع  
 حكمه صاد عن المالك بالنص لا العاظم حتى ان العاظم لا يشار في هذا الاقسام وعلاقمه

المعصوم











العلم المسوي كالذي قام بمقد علم عبد الله المسوي واما المسوي الثاني فلو لمسوي واما المسوي الثالث  
العدد لانه لا يعطى اكل الانكال العدد مصر العدد على هذا اصلا وانه لا يستطوع الا ان اصل  
الشيء انقضاء واما المسوي الثاني فلو لمسوي واما المسوي الثالث فلو لمسوي واما المسوي الرابع  
الباني وكذا علمي استاني دون است طالق فان ملك اذ اطلق لا ياتي فلانا ونوى السكتي طائر  
واحد غير من فانه يصح والعلمان بان اصحابه على قوله لا ياتي بل على المساكنة لغة وهو انما يحصى  
اشد مصار على الظلال والاحكام بان واحد المساكين المذكورة لغة وقد ادا دام ما يكون منها فيصح ونوى  
نوى بان يصح لانه لان المكان بان اصحابه ولا عموم له حتى يصح بان الخصوص وانه لا عموم  
في التعلق بحال ما يحصل لان عم المساكين ما يكون في بلد والمطلوب من المساكين في العرف ما يكون في حار  
واحد دام ما يكون المساكين في حار واحد واما دفع العلم على الدلالة على العرف وان كان  
قاصره الى ما من بان التعلق علم مفهوم بها وذلك بان اصحابه على قوله واحد منها فعلا صاحبها والاصحاب  
تأصص الظان ان يكون في بلد واحد فاما في الدار فان يصح الاصل في توافر السكتي من اذ اقام  
وعمل الثوب وخوها لاني اصحاب السكتي يكون فاصره منه بان واحد محمل اي بهم غير معين يرجع  
الى تلكه على المساكين والمساكين بان لغة مصحح بان يكمل لان في اخمصه عددي من ارباب المساكين  
محاول غير المكان فان ملك اكل جدر صغير في يده ولم امسوه وهذا ولدي علم النسب  
محال ام الصغير عددي المقروص صدقة واحدة من ثمانية بالكاح فاما بان واحد الميراث  
ودعوه الولد نصا او وارثا بكاح الام اصحابه على قوله لا يصح بان في ذلك الكاح صحها وحمل  
ما الى موت المزوج حتى يكون لها الارث ولو كان سور المصنف باسناد انا جبره على ما لم  
لا ارث لعدم الحاجة اليه على قوله هذا له احوال بان ولده منها اشارة لا اصحابه لان الولد  
يكون احوال وبعاده عادة فصار شعبة الولد سهم الوالد من سادته والاب بان اشارة كان  
الناس بالظاهر على ما خلاو المصنف الاعيان ان الكاح وان سادته مصنف السبب لكن المصنف  
غير مصنف اذ الكاح غير مصنف الى الكاح على الارث والى الكاح لا خلف والشيء اذ ان سادته  
والا لا يكون بان سادته وارث الكاح لان الارث اذ لم يكن لاني موجودا والكلام في علم الارث ضرورة  
ولا بد ان لا يعرف من عبادة النص بان عبادة النص بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته  
باشارة المصنف بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته  
اسم الحكم بصفه مع سوق الكلام لم فهو عبارة النص والحكم بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته  
الحكم بصفه مع سوق الكلام لم سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته  
فان الحكم بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته المصنف بان سادته

لا بد

بسم الله الرحمن الرحيم هذه حروف متبادلة لا عدد فيها الا اسم فم وانصف فله ما م قد مر من قبل  
الاسماء الاربعة بالاعلام الواضحة والالوان اللاحقة على وجه اسبق عامم بواع ولا بما دل دفاعه كدانه  
محصل المصنوع على التي باسم العلم يدل على الخصوص عند البعض كقوله عليه السلام ان  
مع الاضاد في عدم وجود الاعتناء بالاكسال لعدم الماء اعلم ان الاسد لان المصنوع على جبين  
معهم وما سدوا الصبح ما مرسى الاسد لان العارده والاشاده والدلالة والاحصاء وما سواه من  
الاسد لان المصنوع باسم العلم والمصنوع بالوصف والتعلق بالشرط والمصنوع بالسبب  
ووجوده كذا ما سدوا وقالوا ان يكون الدقاق المصنوع على التي باسم العلم نوعا للمصنوع وقطع  
الشرط من المصنوع علمه وعمره في الحكم انه لو لم يكن نوعا للمصنوع فلهذا فلا يكون  
يكون شيئا من كلام صاحب الشرح غير مفيد المراد باسم العلم ما يدل على الذات ولا يكون الاعمال الوصف  
واستدل بقوله عليه السلام ان الماء لا يصاد فهو المصنوع من ذلك حتى اسد نواته على نبي موخر  
الاعتناء بالاكسال لعدم وهم كانوا اهل اللسان ولو لم يكن ذلك موحا للشيء لما جد الاسد لان منهم  
وعندنا لا يصح سوا كان مقروبا بالعدد او لم يكن لان من غير المصنوع ان هذا الحكم غير ان المصنوع  
في غير المصنوع عندنا كذلك ان حكم المصنوع في غيره لا يسميه بل يعوله المصنوع ان في غيره لا يسميه ان  
المصنوع مانع فهو باطل لان المصنوع لا يملكه بوجه ما او اسما للحكم فاما لما ساوله لان المصنوع المصنوع  
بوجه المصنوع فلهذا بوجه السعي في غيره وهو ضده ولانه لما لم يكن الاسما يسمى المصنوع غير ما ساوله  
فان لا يملك السعي الذي هو ضده اولى ولو كان المصنوع موحيا في حكمه في غير المصنوع علمه  
كان في كان العقل للمصنوع باطلا لانه يكون ذلك ما سالي ما ناله المصنوع فدا جميع الفقهاء على جواز  
لعقل المصنوع بعد الحكم الى الغرض وعلى التخلي انه كان يكون هذا اذا لم يكن المصنوع علمه باسم العلم  
محصولا بعدد ما كثر الربوا ما اذا كان محصورا بعدد فذلك يدل على ان الحكم في غيره ان في ايات  
الحكم في غيره ابطال العدد المصنوع في الاحود واسد بقوله عليه السلام في الفوا اسبق بعلو في الحظر  
والحرم بلا جواز بعلو علم احلنا مسان دمان ما المصنوع بالحوث والجداد والدمان الكبد والطحال  
ما ان ذلك يدل على ان الحكم فيما عدا المذكور والصحة ان المصنوع لا يدل على ذلك في سعي في المصنوع  
وذلك في اعداد لسان الحكم بالمصنوع في العدد المذكور فقط ونحن نقول ان الحكم في غير المذكور انما  
نفس علم المصنوع لا يملكه بوجه ذلك ابطال العدد المصنوع وهو لو لم يكن نوعا للمصنوع فلهذا  
للمصنوع ما يله ولنا هذا مخرج الادعي ما لم يثبت له لئلا ان الفايده مقصوده على ان الحكم  
غير غيره لا سبق هذا الكلام ولا يصور ذلك حتى لا يخل في رسم الجيا طعم بعلو مرعى من فائدة  
اخرى وهو تعظيم المذكور وتفصيله على غيره كما في قولهم فلا تطلوا من انفسكم هذه الالام الاربعة

74











محل علمه بدينه اما الواحد في الحالين ففعل واحد والدمه باحاط الله به خلاص حقوق العباد  
الواحد للعدم ما لا فعل لان المعصود ما يقع به العدم على ما هو او دفع ضرره وكذا ما لا  
العدم كذا فلو كان محسوسا ما استوفى في الاستقفا وان لم يوصف من المكون معلوما اذا كان  
الركوه حق الدم وما دى بالثابت فلا فعل الا اذا من علمه فليس الا انه معلوم منه وجعل ادراك  
كاد به نفسه باعداد الامام وجوده انما كان طول خبره لان الله به اباح كالح الام حال  
عدم الطول وما حرم حال وجوده لان العلق بالشروط لا يوصف في الحكم قبله فليس الحكم قبل وجوده  
الشروط بالاناب المطلق فان لم يكن الشرط هنا والسرط ما يوصي الحكم عند انقائه فليزمن ان يكون الحكم  
مستقيا عند انقائه المعنى عليه كالموضوع اما كان شرط صحة الصلوة يسوي الصلوة عند انقائه فليس  
الشرط عباره عن العلم فان الله به فلا جاء اشراطها اي علامتها ما فيها وان كان الشرط عباره عن العلم  
فليزمن من ثبوتها ثبوت الحكم والزم من عدمها عدم الحكم والدليل عليه قوله ما اذا حصن فان اس  
بما حسبه الام ولا صلا وان اطلقها حرا على الفاحصة وان لم يحصن فلا فاسوهم ان علمهم  
حوا وحكم الكتاب لا يسي من هذا الشرط وان لا يكرهوا فاساتهم على الوعا ان اردن حصنا ولا  
حلا الا كراه عند عدم المحصن ايضا وان كنتم على سيرة محمد واكابرهم فها من معصوم والوهن  
كان عند عدم هذا الشرط وخروج من المحرم يوسا في تقسيم السبل ان ساء الله به ولاه لو كان الام  
ان دخلت الدار باب طالق بل تمام حر البنت يصح ولو كان عدم الشرط بوجوب عدم الشرط لما  
صح وقول صاحب المحصول المحرم عند ما عبر المعلق حتى يبي المعلق موقوف على دخول الدار فاذا  
تروحت بزوج اخر وعاد الى الله ودخل الدار وقع المعلق مشكلا ان يلو في الزوج الطلقات  
البنت بحسب غنى صارت منجزة لا يسي معلقة وقوله الوصف ملحق بالشرط فلو كان عدم عند  
العدم فلنا ان ان الشرط لا يوصف عدم عدم فالحق به اولى ان لا يوصف عدم عدم عند عدم  
على ان اقتضى درجات الوصف اذا كان مورا ان يكون على الحكم ولا حلا في العلم الوصف في الحكم عند  
عدمها لو ان لم يكن الحكم معلقا حتى ولا لزم من عدم العلم المعصية عدم الحكم ولو دل عدم العلم على عدم  
الحكم في صورته انما كان الامور كالحق بان يكون العلم محله كقول محمد بن عبد الله العيصي انه لم يسم لانه  
لم يوصف ما عدم العلم من حيث هي ولا يدل على عدم الحكم ولهذا جود ما كان الامم الكفاية لان قوله  
على من ساءكم الخواصات لا يسي الحرمة عند عدم هذه الايمان لما ساء وهو قوله وما ساء حاله و  
سواء لانك انك انما جازون موكلا فان العبد هذا الوصف لا يوصف في الحكم في الماتى لم يها حرم  
معه بالاسا وانما لم يركوه في العواملا عتار نصا خرو وهو قوله علم اركوه في العواملا

لا

وايوا مالا عسار ما ذكره قوله وما ساءكم اللاتي في حدودكم من ساءكم اللاتي دخلتم من لانا علينا  
فان كون الوصفية محذور روح الام ليس شرط الحرمة ولو كان العبد الوصفية بوجوب عدم عدم عدم  
ما وجد الحرمة بل وجد المحرور على هذا قال في فقهنا لتمامه ولد له اولاد في بطون مختلفة فقال الكبري  
سبل لا حرم من بعد ظهر بسور نسب الكبر منه انها كالم ولد من في كل الوقت ام الولد من اس  
كولاهما نسب ولها منه بلا دعوه وعندنا بالنسب الا حرم منه لانا عسار العبد بوجوب  
الا كبر ما به لو ساء الى الاكبر وقال هذا النبي لا نسب الا حرم من ايضا وقد ساء ان التنصيص بالاسم  
لا يوصف في الحكم في غير المحرم بل في الاسم لكي لا نسبها منه لان المحصن بوجوب كون عا وراه  
وغير ان السكوت باموضع الحاجة الى السان ان حكم السكوت خلاص الموقوف به لانه لو لم يكن كذلك لما طر  
السكوت عن ما يبرح وقوع الحاجة اليه في غير موضع الحاجة الى السان لا يكون ما ساء ساء  
المولى عن السان بعد تحقق الحاجة اليه لانه يفرض على المولى دعوه النسب ما هو مخلوق من ماله ايضا  
لمن قبل الدعوه بغير النسب منه لانه ولدوا على فراشه على سبل الاحكام حتى يملك نفسه واما ان يصرحوا  
به على وجهه لملك نفسه بالدعوه نصا فكان ذلك في صاعده فكان الحاجة ما ساء الى السان فكان كونه  
عنه دعوه نسب الى حرم عند لزوم السان ولو كان النسب ما نفعا حلالا امره على الصلاح لا يضر نادا  
بلفرض لا يخصص للاكبر بالدعوه وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا قال يهودي وارث لا تعلم له وارثا  
عمره في ارض كذا بعد السبا ده لان هذه الزيادة لا يسي علمهم بوارث في ارض في غير ذلك الموضع  
فكانهم سكتوا عن هذه الزيادة وقالوا لا تعلم وارثا عمره وعندنا لا بعد هذه السبا ده لان النفي  
في ارض كذا انما في عمره لكن نفى التهمة لانه لو لم يعلم له وارثا اخر في غير ذلك الموضع الشهادة  
تد باله والاحكام بالنسب اليه بان لم يعلو له وقال ابو حنيفة السكوت عن سائر المواضع في غير  
موضع الحاجة الى السان لان ذلك المكان غير واجب ذكره المكان كذا الا حرم من عسار ما عسارها  
بمصاصي ذلك المكان في سائر المواضع ومحل تحقيق المباح في غير وارث خراي لا تعلم له وارثا  
في ارض كذا مع انه مولده في منشاء ما حرم ان لا يكون له اخرى موضع اخر ولا يمكن التهمة في شهادتهم  
والا لمطلق على ما بعد وان كان في ما دشن عند ان يبي من كراهه العدا وسان الكفارات  
لان قبل الامان زباده وصفه في محرمي الشهادتين بوجوب النفي عند عدمه في المخصوص في بصره  
من الكفارات لانها جبر صرا على ان يطلق محرم على المصدري لو ادعى المطلق سوا كان في  
حادثه واصد له في حادثه سبي عنده اما اذا كان في حادثه فلا في الشيء الواحد لا يكون يكون  
مطلقا ومعدا اذا المطلق هو المظهر المحترم للذات دون الصفات بالنعى والالامات  
والحق هو الحق من الذات مع الصفات والمطلوب ان المصدا نا طوعا كان هو اولى بان محل

وارث



عطف الي علم لوجوه الخ فال عكاسه في كل عام بادسواله ما عرص عنه كواله  
 حتى اعا دمسلة ثلث فوات فعال علم لوملك مع لوجوه لوجوه استطعم ولو كنتم اصلم  
 اسكن اعاسكن فوات منه بعبه علي ان العلم العبد لا اطلاق واحده الكون الى المعبد لوجوه  
 حكم المطلق اعدام بما هذا المنهى عنه لما فيه من كمال الالهام ما اهدم الله م تلاخور الا ان يكون في حكم  
 واحد مثل صوم كعاد المبرك في الحكم وهو الصوم العبد وصوم صوم كعاد ما خا شمسده  
 بطل الاطلاق وفي صدمه العطر و رد الصان في السبب ولا تراحمه في الاسباب فوجبه اجمع اعلم  
 ان الاطلاق والعبد في صوم كعاد المبرك و رد في حكم وهو الصوم في وجوده لا العبد و صفيه  
 متفادين اي الساب والعرف فاذا استبعده بالسابع بعراه ان سحود وصام بلسه انام  
 مساعات وموانه كاب دوام عن سول الله صا وقد كان شهودا في السلف وما خبر المشهور و كحور  
 الزاده علي النص بطل الاطلاق وفي صدمه العطر و رد الصان وهو قوله علم اذ واعر كل  
 حر وعبد مطلقا واد واعر كل حر وعبد المبرك في السبب ولا تراحمه في الاسباب فوجبه اجمع اعلم  
 الحكم الواحد اسباب كثيرة علي سبيل ابدال كالمكمل فوجبه اجمع اي اجمع العلل ما و كذا الصدمه عن  
 عباد الكا في النص المطلق عن عبد المسلم بالنص العبد وهو بطريقه سابق ان العلق بالشرط لا في  
 النقي اي د حوال الاطلاق والعقد في السبب بطل العلق بالشرط وصا و الحكم الواحد معلقا و كذا  
 سلك كاح الامه معلق بعد طول الحره بالنص وهو قوله في سبب مكم فلو ان سلكه المحصاف  
 من الموقوفات وما ملكك اباكم من فساتكم الحومات و نبي مرسلا في الشرط مع ذلك محو كاح  
 الامه حال طول الحره بالامات المطلقه وحال عدم الطول لا بالامات المطلقه وكذا الام وهذا  
 لان الارسان والعلق بها فان وجود اي عبد الوجود ممتنع ان سلك الحكم ما كالمكمل لا حور  
 ان سلكه في سبي واحد بالسبع والخبه ما ما مقل الوجود وهو معلق اي موقوف وجوده  
 بالشرط و مرسلا في الشرط اي محملا للوجود ملا الشرط والعدم الا صا كان محملا للوجود بطريقه  
 ولم سلكه لعدم الامري انه لو قال اخوا علق عدى ان د ظل الدار لم يعوق عدى  
 ان كرم زيدا و د ظل الدار صح حتى لو د ظل الدار ما عصبه جان ولو كرم زيدا و د ظل الدار جان  
 اعناه بالامري جميعا وكذا لو قال له اعوق عدى ثم فلا له اعصبه ان د ظل الدار فلكل امر سلك  
 والمعلق سمعا حتى اذا عزله عن صدها لي الاخر وكذا فان ابو صوي فيمن قريب التي طاهر  
 منها في خلال الاطعام مسانف لم متانف و لوفقها في خلال الصوم والاعاقق استتاف  
 لان الامم فان مبرور فيه من ملان بها سافتم خد صيام سهرى ساعن من ملان بها سافتم  
 فم استطيع ما طعام سهرى سافتم و لم يعل فيه من ملان بها سافتم و لم يعل في الحقد ان  
 مسكينا  
 بدر

اصلا وسفي المطلق علمه فليس الحكم معديا بها كما في نصوص الزكوة فان النص عن صفة الصوم وقوله عليه السلام من ابل شاه محمول على المعدي بصفة الصوم وهو قوله عليه السلام من ابل شاه في حكم الزكوة بالانفاق ونصوص الزكوة الشها دة فان المطلق عن صفة العدالة وهو قوله تعالى واسلمه يدوا كهدي بن بر جالك محمول على المعدي بها وهو قوله واسلمه يدوا ذري عدل منكم واما اذا كان في حادس من المعدي كعادة العدا او الكفارات فان المصنوع علمه في كعادة العدا كحور و موسم وفي كعادة الطهارة والمعرفة مطلقا في المطلق في هاتين الكفارين على المعدي فكما ان العدا حتى لا حور اعاق الرقة الكاف في هاتين الكفارين عنده كالا حور في كعادة العدا لان قد الامان زنا دة وصف حوري حوري الشرا فوجه الحكم عند عدم الوصف في المصنوع علمه لما مر من اصله في نظره من الكفارات كانه طهر واحد لان الكفر حوري في كغيره من السور والحر والسرع كما في العدا في مصف الايمان كعادة حكمه حمده وهي السور الى الله بخلص العدا الموسر في العبودية صار ذلك ما في سائر الكفارات الا ان في المعدي الموافق في الوصف صفة العدا في الصميم لان كل واحد منها طهارة وكما بطرس بطرس الطعام في المعدي في العدا لان التفاوت ثابت باسم العلم وهو الوصف الا ان وجوده وكذا الحواش في اعداد الزكوات ووظائف الطهارات وزيادته الصوم في الظاهر فانه يلحق به كعادة العدا لانه زيادة عدد من الاسم وهو كبره وان اربع الكفارات او ثلث دعات لان الله التي حوري حوري الشرا وقد مر ان يخصص الاسم بالحكم لا بوصف الحكم في عمره وعندنا لا علم المطلق على المعدي ان كان في حادس لا مكان العلم به اعلم ان المطلق على المعدي عدا سواء ووجه في حاد واحد او في حاد شرا لان العلم به يمكن فلا حور ترك العدا صدها وفي الحاد ترك العدا المطلق وهذا لان المطلق حكما معلوما وهو الاطلاق وهو معنى معلوم وله حكم معلوم وهو على الحكم من الانسان اي فرد شرا من افراد تلك الفئة والعرض منها القبر والتوسعة والمقدح حكما وهو الفساد وهو معنى معلوم وله حكم معلوم والعرض من التدرج والتضييق في الحور حمل المقدح على المطلق لانه حكم الاطلاق في الحور حمل المطلق على المعدي لانه حكم الفساد في الحاد اكل ابطال صفة الاطلاق في ابطال صفة الوصف واساس صفة العدا في صفة العدا ان اطلاقه فضيلة الشرا من بقاء صفة الاخر فصح ما هو مشروع بالواي وقال ابن عباس انهم اصابوا ما هم وابعوا ما ينزل الله وفي الرجوع الى المعدي معروضه الحكم المطلق ترك الابهام فاما انهم قالوا في عمره في الله عدا ام الحراه منهم فاهموا وانما اراد قوله وامهات ناسكم فان حرمها مطلقا عن عدا الدخول في حرمه الوسم معديا بالدخول بعوله من ناسكم اللاتي دخلتم بهن فلم يحمل المطلق على المعدي وقال ابن عباس انهم اصابوا الدخول في الاشياء ان ناسكم نسوكم قال ابو هريرة لما











كان الاصل في الكلام اذا اعتد معرفا كان غير الاول انه اذا جعل للجنس بذكره المذكور وغيره  
فان ينفذ اكثر من كان في علمه احدى وعندها يخص بنسبته الى وجه في هذا في الاصل عما ادبجه او  
الاول ما خرج مخرج الخواص فخصص به كادوي انه علم بها مخرج روي ان ما عزا الى فخرج ان  
للجواب متعلق ما سبق كما علم له وحكم العلم بخصوصها والثاني ما خرج مخرج الجواب فخصص به  
كالقول في هذا انك تعلم هذا العلم في هذه الدار عن حمانه فقال ان غنست متعلق حواء  
مخصص بذكر الاعمال المذكور في السوال حتى اذا غنست الاعمال بانه لا يغيب عبده وكذا اذا قال  
لغيره فقال تعدي معي فقال ان تعديت معدي حواء فخصص بذكر الغذاء والسالت بالاسطر  
نفسه وان يكون معهودا من السبب المعقون به فهذا مقتضى ان متى استقل بنفسه  
صار كعوض الكلام فلا بد من ان يوطأ به قبل من السبب فيقول لا خرا ليس على عكس كذا معهودا  
ويقول كان كذا مستقولا او جلفا فانه خذافا ان هذه الالفاظ لا تتعمل بنفسها مستقولا  
المذكور الذي كان سببا لهذا الخواص بصر ما تقدم من الخطاف كالمعاد فانه فاصلا ان يكون  
الحال ما بعد السعي يقول لم قال لم نعم وندى الى مدام ويوم تصدقته لما سبقها من الكلام  
منقول مستعمل اذا كان مدام وندى لم نعم نعم تصدق بقوله وكذا اذا غنست وقع الكلامان بعد  
الاستفهام كالوقال قام اندا ولم نعم وندى فعلت نعم فقد جعلت ما بعد الحمد فان كان بعد قصه  
موجبه كان محققا لذكر الاجاب وان كان بعد قصه منبه كان مؤكدا لذكر النفي واحدا لصدق  
بما اني الجبر يقول للعالم هذا انك تدفعون حلال هو كاي ولا يستعمل في جواب الاستفهام  
وقال حمر الاسلام اصله ان يكون ما كذا النفي في الاستفهام مع الاستفهام ومع عكس الاستفهام  
احل محمدا وقد يستعمل اي بلى ومع في جواب ما ليس باستفهام عما ان بعد وفي معنى الاستفهام  
او يكون متعاقبا لذكر قد كذا في كذا الامور مسلمة في نعم من غير الاستفهام ومن غير حال  
الاستفهام كمن يقول لا خرا خصوص الف الذي عليك فقال نعم فقد اقربها والواقع ان يكون مستقلا  
سعيه زائد على قدر الخواص فان كان بعد النوا او ان غنست العلم في هذه الدار فلا يخص  
سببه ويكون اسدا ان في خصصه به الغاء الزاوده وفي جعله نصا مبتدأ اعسار الواده التي تك  
بها وكان الى الان يقول بوقت الجواب في بلى وما منه ومن انهم وخول بذكر الواده للتوكيد  
ولقد علمنا اذا قال امراه لزوجها فوجت عما فقال كل امرأة في طالع ثلثا انها ساول الخاطبة حتى  
وطلق في الحال انه قال عما قدر الخواص ان يقولت في طالع ثلثا فكان مبتدأ وعري في بلى  
الخاطبة لا بد من ان كلامه خرج حواء الكلامها فخصص الكلام السابق والكلام السابق في توجع غيرها  
عليها والى باده عما قدر الخواص انما عر الكلام الخواص طالع الواده متى جعل حواءا واللفظ

الزيادة هنا ان جعل حواءا لان عرصه يطلب عليها وسكن عرسها وذا سطلين عرسها على العموم لحوار  
ان يقع في علمها انما اذا قال ما قال غير الى طبع الا انها ساول ان جاز ان يكون عرصه احاسها واعصاها فاداد  
ان يطلبها مع غيرها حسب العرس الخصام فاصوما دور الاحكام فلا تترك هذا الاحتمال عموم الكلام  
ولو نوى عرسها صدق باده لا مصلاته فخصص للعام وقد الكلام المذكور للمرجح والدم لا عموم له  
كولم يرد ان الابرار في نعم وان العار في حيم وهذا على عن بعض السافعة حتى سعو من عموم قوله  
الذين يكثرون الذهب والعصر وابطلوا التعلق به في جوب الزكوة في الخلق والوا القصور بذكر الخاق  
الدم عن يكثر الذهب والعصر وليس العصور العموم وعندنا هذا سدا لان اللفظ دل على العموم  
ولست دالته على المخرج والدم ما عمن دالته على العموم لان المناقاة منها مع كغير هذا  
على العام فلا يخص عرسها بالمكالم ام لا ومن الجمع المصداق الى عامه حكمه جعقا لجامع في كل واحد منها  
اسم جمع لولا الاضافة لاسطر بالجمعة بها وهو مستقولا عر فمرو عندنا بعض معاملة الاحاد على الاطاد  
حتى اذا قال لامرأته اذا ولدت تاملين فاما طالعان مولدت كل واحد منهما ولدا طلقتا وكل  
فوقا اذا دخلتا هاتين الدارين قد ظلت كل واحد منهما دارا طلعتا ولا تدرى كل واحد  
منها في الدارين عند فمرو لا تطلعتان حتى يدخل كل واحد منهما الدارين فاحال ان هذا مع مساو الى عامه  
محققا لذكر العرف شاهد لنا فانك تقول ليس يقوم ما هم وركنوا دواهم وانهم من ان كل واحد منهم  
ليس بوجه وركب دانه وعمل الامر بالشئ يعني النهي عن صدره والنهي عن الشئ ان يكون صدره  
وعنه الامر بالشئ يعني كراهة صدره والنهي عن الشئ ان يكون صدره في معنى كراهة صدره اعلم  
ان العلماء اختلفوا في ان الامر بالشئ هل له حكم في صدره اذ لم يقصد صدره بل في بعض المعك  
بعض انما عمنه لا حكم له في صدره وقال الخصاص عمن صدره سواء كان له صدر واحد كالايمان  
مع الكفر او اصداد كالنعيم فان صدره القعود والسجود والاصططاع والكوع وقال بعضهم بوجه  
كراهة صدره والخصاص عندنا انه يعني كراهة صدره ولا يقول انه بوجه ذكره اما النهي عما الشئ  
فما هذا ايضا فان الفرق الاول الحكم في صدره بوجه وقال الخصاص ان كان له صدر واحد كان امره  
وان كان له اصداد لم يكن امر الشئ منها وان الفرق الثالث بوجه ان يكون صدره في معنى سعي  
يكون في القوة كالواحد عما القول مختار نصي وكذا في الفرق الاول ان كل واحد من الامر  
في النهي ساكت عن غيره والسكوت لا يكون موصفا لثبته سعي ما كان فلا الامر كالتعلق  
بالسرط عالم على المعلق بحدود السرط لان سكوت عمن سعي عما ما كان قبل التعلق  
الاولى له لا بوجه حكما فاما ساوله الاطرير البدلعه الله بعد التعلق ولا بوجه حكما في  
صدرا ما وضع له اولى وعما قول هؤلاء اذ لم يامر العبد بامر كذا الواحد لا ان يترك الصدرة







عزمت ان افعل كذا يكون عينا لا ان العباد انما يوكدون مصدقهم بالبر والخصه في اللغة الب  
 والسهوله حال حصل الشراء والاسع السليم وكثرت وسهله وجودها مست اصابتها وان  
 قلت في الوصية ما ذكرت مثلك لان العزم ان كان مع الحرمة يكون جمعاً بين الصدق والبر  
 خصص العلم قلت معنى الاستباحة ان معاملته مثله في المعاملات ما سراج ان يستعمله الامام  
 لان المواحدة ليست لاحكام الامور المحظورة لا في انواع اى النوع اى انواع اى النوع اى النوع  
 انواع فريضة واحدة كسنة وتعلم هذه اصول الشريعة وان كانت متفاوتة في انفسها عما سياتى ان سياتى  
 وهذا ان العمل ليس بمعزوم لانه شرع خبر العصفان يكره في العزيمة وهي الفريضة فلنا ذكر في قصد الاداء  
 التمر عنه هو شرع ابداء كسائر العزم فريضة وهي بالاختلاف زاده ولا يصح انما يشبهه كالا  
 بان والاركان الاربعة علم بان الفريضة تعدد القطع حال انه مصنف ما فرضت اى قدوم بالسنة  
 نعم وفان سوره اولها فريضة اى قطعاً الاحكام فيها قطعاً لفريضة اسم المقدر شرعاً لا اختياراً  
 والاصناف معطوعه لم تكونه ما يبدل لموضوع العلم قطعاً كالكتاب والسنة المتواترة او الاجماع  
 الايمان والصلوة والركوه والصوم والحج في مقدوره معطوع بها ليس بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع  
 وسعى مكتوبه اتصالاً لما كتبت عليها في النوح الحفوظ وفي هذا الاسم ما سعى عن التحفيف لانه معد مساه  
 وما سعى عن شدة الدعاء والحاجة لانه لا معطوع به وحكم اللزوم علماء وصدوقاً بالعلم وعلماً بالدين  
 حتى يكتفى بحدوده فيفسق بانه لا يعدر علم ان حكم الفريضة لوزنها بصدقاً بالعلم ولا يشبهه لانه ما يبدل  
 قطعي حتى يكتفى بحدوده لان صدوق العدد به لما حاه منه بغير امان وكان الترتيب كغيره وعلماً بالدين اى  
 لوم ادلوه حتى لو ترك الاداء يكون فاسقاً لانه ترك الاداء حيدراً لا للعلم لا اعتقاد ولا لتفويض بالامتناع  
 عن الاداء فيما هو من الكتاب الذي لا ان يكون نادكاً عما وجبه الاستحقاق فان الاستحقاق بالشرع كغير  
 فانما يدور الاستحقاق بها عاصراً لترك من غير عدد فاسق خروجه عن طاعة ربه فانفسق هو الخروج  
 من الشيء بغير مقتضى الوطء اذا خرج من فشرها والفا سق موم من لانه غير خارج من اصل الدين ولا  
 اعتقاد وان كان خارجاً من طاعة علماء الفاسق المطلق هو الكافر لكونه خارجاً عن اصل الدين الا ان  
 احصى باسم الكفر الذي هو فوق انفسق في العزوم والفا سق في العزوم باللوم العاج ولو حث وهو  
 ما نسب للفرقة كصحة العطر والاصح اعلم ان الواحد في حود من الوصية هو السقوط قال الله تعالى  
 واذا وجب جنونها اى سقطت على امرى بانه سخط على العبد علم من غير ان يكون له موصاه  
 للعلم قطعاً علم الفريضة فان ثابت بدله قطعي كما بالعلماء ولم يسقط علماً اما الواحد فله عالم  
 بغيره قطعاً سمي في ذلك فانه سخط علمه لا انا علمنا ومن استصعب كلام صاحب  
 العقوم لانه لم يعم محموله او ساخط علما وان كان با علما او هو ما خوذ من حمل القلب اذا اضطر

عليه في ذلك على نحو اظهر ان معنى احاد المراد به في الشرع ما نسب للفرقة شبه كبر الواحد والعام المحض  
 والام المحل وهو كصحة العطر والاصح لكونه نوعاً الفاعله وبعد الاركان الطهارة في الطهارة فان  
 يكونها كبر الواحد وهو قوله علم اذ واعى كل حرد بعد الخرب صحوا ان العلم زادكم صلوه الحد لاصولة  
 لافاضة الكتاب فتم تضليلاً فانك بعد الطواف صلوه وحكم اللزوم علماً عن الفريضة علماً بالعلم  
 في ذلك حتى لا يكون ما حده ونفسق بانه اذا استحق بالاجابة لا اى لا يسقط بركه علاء انما نسقه  
 لوجود المصير الى خبر الواحد لا جاع وبوثة فلا يجوز تركه والمباح ما يجوز فعله وتركه فكما ساهب  
 وليس المباح تركه لولم يرد في قوله ما يترك الحزم وليس شرط الوصية تحقيق العقاب على الترتيب  
 حالاً للعلم الى حواد العفو عن صاحب الكثرة وكذا حط من حد الواحد ان الذي يعاونه ولا فرق  
 عند السامعي بين الواجب الفريضة وما تترادفان فانه عنده فانه لما تقرر بوجود الفاعله وبعد الاركان  
 سدت الصلوة بتركها فلنا ان الكبر الاسم ولا معنى له لانا ساهب انما الفريضة وان الكبر الحكم فكل ذلك  
 لولم يرد في بيان ما لا يشبهه كالا لكتاب السنة المتواترة وما نسب كبر الواحد وكوه وادافاوت  
 الدلائل بغير ما تواتر المدلول وعرفه من حاله السمي انه قال قدمت على اى حصة من فسانة عن  
 الصلوات المفروضة كم هي على خمس عن الوتر فقال احب فعلت لعله ما على كعب فنبسم في وجهي ثم  
 سالت معرفت ان الفريضة من الواحد الفريضة كاسي السماء والارض وبيان ذلك ان الفريضة لاسم  
 فيه وهو قوله ما فافروا ما تيسر العزوم من فريضة فراه العزوم من الصلوة ساهب الاله وهو  
 قوله ان ذلك علم الكبر عوم ادى من يلقى اللبس ساهب وهو قوله في اصول الصلوة او الاجماع  
 او ان لاسر الاحاب ولا وحور خارج الصلوة فوحسب يكون في الصلوة وخبر الواحد وقوله  
 بعد الفاعله في جعل الفاعله حراً وهذا ادعاء الصلوة كبر الواحد وهو نسخ ولا يخفى على العبد  
 بالحبر علماً ان محكم الكتاب ومعدله وفي انما قلنا وكذلك اصل الركوع والسجود ما نسب  
 بالكتاب وهو قوله اركعوا وسجدوا بعد الاركان يا رب عبد الواحد فلو جعلنا بعد الفريضة  
 وافداً الصلوة بتركها كما افداها بترك اصل الركوع والسجود ليسوا من موصيات الكتاب  
 وهو قطعي ومن موصيات الواحد وهو غير قطعي وكذلك اصل الطواف بالكتاب وهو قوله و  
 سطووا بالنسب العتيق واسرار الطهارة من خبر الواحد حيث سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان ذبا اصل الطواف بترك الطواف لا حقاه بالنسب القطعي وذا لا يجوز ولكن ساهبها بالصلوة  
 علماً فانما في قضاء ما دام علمه ولم يسمه ما علم حتى اذا لم يصح علم ساهب الطواف علمه في  
 رد خبر الواحد وقصد صلاته سواء السجد لوجود العلم به علماً ما ساهب في ادائها الله  
 ومن سواه بالكتاب والسنة المتواترة فقد اخطأ من الدلائل في ساهب عن درجته وحط الدلائل

الكتاب







سبيل له الا ان الامم الباقى اى لا يسل الى اصابه ما اذاه الامم الباقى وثامه انه لا يخفى عما ذه  
مجتا انما لهذا ضرورة وان كان ما فيه فعلاها امران متعارضان اعنى المودى وغير المودى  
انا نظونا الى المودى على علمه انما الثانى عما قورنا وان نظونا الى غير المودى كما ذكرنا الشايع ان  
انه بعل نفسه موجب للمودى احتياكا فى باب العبادات فان من العبادات ما لا يجرى فيه الا باخذه  
فلما اذا سجع فى الصوم والصلوة فهو مستقر الى الله ثم فعل الصوم او الصلوة والفعال حاصله  
الكف او القيام الى الصلوة وانما عدم ما سعى صوما او صلوة والقرنه فى الصوم باعتبار كفى العسر  
عن قضاء الشهوة وفى الصلوة بغيره هو عظم وقد وجد محرم الاظهار هو كالمردد صا دله ثم صمد  
لا فعلا وحسب لحياته ابداء الفعل فلان حسب لحياته ابداء الفعل بقاؤه اولى الى المندود  
للمهم تسهم لافعلا انه قصد العبادته بصدور العبادته كما جاء فى الحديث  
ثم حسب لحياته اى لحياته بصدور وهو قول ابداء الفعل الى ابداء المندود وهو الصوم والصوم  
فلان حسب لحياته ابداء الفعل مشروعه فى الصوم والصلوة بقاؤه اولى وهذا لان معنى العبادته فى  
الافعال كبر بالنسبة الى الافعال حسب الصلوة على العبادات جبر على الاقوال القادر على الافعال والافعال  
وقد جبر الساقى الاقوال دون الافعال والافعال بدس للافعال والنقاء اسهل من الاقوال  
حتى مستوطا الله ابداء الصلوة لاني بقاؤها مستوطا الشهوة فى ابداء النكاح دون بقاؤه وعنده الف  
من العقاد النكاح ولا يمنع بقاؤه والسيبوع منع صحة الحكمه ابداء الانقام كمن عليه فعوله وهو صنف  
ابداء الفعل وهو قوى فلان حسب ابداء الفعل وهو قوى بقاؤه وهو صنف اولى والحاصل ان الذى  
شرع اصلا غير متعلق بالعود اى ما ان كلف جاحده وهو العوض او الا وهو اما ان يام ما دكم وهو الذى  
اولا وهو ان يحاسب على تركه وهو السنه او الا وهو اما ان يثبت على فعله وهو الفل او الا وهو المباح او  
لولا ما لا يتعلق بفعله بواب ولا ترك عقاد وهو علم بالصواب ورحمة وهو اذ نوع نوعان  
من الحكمه احدها احق من الاخر ونوعان من الحار اصداهات من الاخر اعلم ان الحكمه ما بعد من  
عسى اى يبرى عارض عذر وهو اما ان يكون حكمه وهو نوعان صدها من الاخر احق اى كذا فى المولى  
الذى وضع له الحكمه او عازا وهو نوعان صدها من الاخر اى فى كونه حار او هذا الاصلان شرع  
مع فنام السبب المحرم هو الحكمه ان يرب علمه حكمه وهو الحريم هو الاصح والافعال النوع الاخران  
شرع مع عدم السبب المحرم هو الحارم الاصلان لم يبق مشروعا على حكمه لولا انه والافعال النوع الاخر  
فان قلت قد يستلزم اول الفصل ان الحكمه ما سيجع بعد مع فام الربط المحرم وهو لانا فى  
الحكمه الحارم ومورد انقسام يكون مشر كالاحاله قلت هذا انقسام على التفسير الذى قوبله  
ان احق نوع الحكمه فما سيجع مع فام المحرم وفام حكمه كالمكره على اجراء الكفر فانه رحت

له اجراءها والعقوبه فى الصبر حتى يبدل ان حرمه الكفر بانه لا يكشف عنه لصدوره ولا على حال وجوب  
حق الله فى الايمان به فام ايضا كلفه بقدر الكراهه اذا خاف التلف عن نفسه احوا هذه الكلمة الى  
الاسماع عنه حتى يعلل نفسه بصدوره ومع ما حواه هذه الكلمة لا يغوت حق الله معنى لان الركن  
الاصلى هو الصدوق بالقلب وهو باق لا يغوت صدوره من كل وجه لان دار الايمان قد صرح واستدامة  
الاقوال فى كل وقت ليس بركن الا ان اجرا كلمة الكفر هناك حق الله بصدوره فى الاسماع عنه بعام  
حده صدوره ومعنى فكان للاسماع عزمه حتى اذا صبر حتى يبدل كان ما جورا وله ان يرحصا حوا كلمة الكفر  
عند الحق نفسه من حيث السعي وفتح سبب الحكمه عنها وافطاده فى مضان وانما لانه مال العبادى  
اذا كره صام على الافطار او اكره انسان على الملاقاة بالعدد رخصه ذلك لان حق الله لا يغوت  
مع ذلك الحق العبادى لان النكاح بالعضاء او المثل وتترك الحاشية على ما علمه الامم المعروفة اذا خاف  
الحكمه ثامه رخصه فى التزكع عامه لحقه ولو اقدم على الامم المعروفة حتى يبدل كان ما جورا فهو العزم  
ان حق الله فى حرمه الحكمه بام وبى بدس فقامه المعروفة لان الظاهر انه اذا بدس فقامه انفسه  
انهم يعتقدون الامر به وان كان يعلون خلافا فمؤثر فعله فى باطنهم لا بحاله وان كان عزمه لا يفرق  
حجم نصا دس بنفسه بما هذا خلافا ما اذ اذ اذ الفادى على عا جاعه من المشركين وهو يعلم انه يبدل  
من عبادى على ما انه لا سعة الاقدام عا ذلك ولو لم لا يكون مثابا لان جميع الامم يصنعون مكان  
مضاعف ما ملقيا نفع فى التملك من عبادى بقم حقاس حقوق الله وحاسه على الاحكام اذ اكره  
حرم على الجاهل رخصه لولا ما اذ المصطوفى العبادى اذ اصابه محصيه رخصه ان يبادى ما لا الغير  
بغير ادنه وان جوب سبب الحريم وحكمها ولجودا وحسب الضمان حقا للمالكه حكمه ان الاخذ بالعزمه اولى  
من توجيه كانه هذا اى حكم هذا القسم اى احد العزمه اى ان هذه الاشياء بيعت بحرمه فى نفسها  
وان رخصه فى ذلك اذا خاف الحكمه عا فام بطور له وموجبه فكان با ذلك مطلقا لربه مقاما حقه حقوقه  
والثانى ما سيجع مع فام السبب الحكمه تراخى عنه كما قد رخصه العظماء على ان النوع من نوع  
الحكمه ما سيجع بعد مع فام السبب المحرم الا ان الحكمه تراخى على السبب كانه اقتضى السبب فمجم  
ان عمل علمه من حيث فام السبب يكون بطور الاول وكانت الاستباحه ترضى للمعدر وتكون الحكمه تراخى  
عن السبب كان هذا دون النوع الاول فكان الرخصه معنى على حال العزمه ما اذا كان الحكمه تابا مع  
السبب كان فى العزمه اقوى ما اذا كان الحكمه تراخى عن السبب كانه يبيع شروط الخيار مع البيع الثابت  
فالحكمه وهو المالكه فام ما بت بالنوع الثابت تراخى عن السبب السبب شروط الخيار بطوره العظماء فى  
ما دس ان رخصه له بناء على كسب تراخى حكمه غير ان يكون معلقا بشئ فالسبب المحرم هو الشهود الشتر  
هو فام لهذا الوادى كان المودى فمضا ولكن الحكمه تراخى الى دداك عده من ايام الاجر حتى اذا مات







فجاذا ان شروع له الحاد والعدل احدها ما ظهر الما وظهر الحق فواحد للعدل والاسم والشروط ما لا  
 بين العلم والكثرة المحقق من معنى الوفاق والاشهر الحاد وحلا وما اذا نذر بصوم سنة ان يكون  
 وهو حرمه بحرمه صوم ثلثة ايام ومن صوم سنة عند محله هو وانه عن الى حسمه رجع الله فلم يمتد ما  
 تحت علمه الوفاق لا محال في ظاهر الروايات بل انما محققان حكما والمقدور مبرم معصوده واحتمل عينه والكفاية  
 زجرا وعقوبة وحسنه وهو مقتضى حرمته اسم الله و عند المغايرة المحقق معنى الوفاق وسلساها سواها  
 كما لم يرد اذا حتى لو لم يولد الا قبله لا يدرى من الهمة ولا حصاره ذلك لان اخص ما كان في اصله الوفاق  
 الا قبله العباد اذا حتى يام حرمه من الدين والعدل بالادش لانها محققان ولا يلزم ان موسى علمه السلام كان  
 عدا من ان يبرئ الى حج او عسرا فما ظهر من المبرك كما قال الله تعالى ان ما حرق في النار من انتمت عشر الملائكة  
 لان الاقل هو الثمانية كانت من الايام والاكثروا في ناده عما التماسه كان وصلاني عنده وتبرعا وهكذا  
 يعول مسلسا ما لغز في كفتان والوادة فعل مشروع للعدس في به من عنده ولكن صلت العقل في العزم  
 لا حلا والاسعافا دا العقل صلا كال العزم من العزم وانما انك يا اسات الحار من الايام والاكثروا في علمه  
 سقوط الفايده وسقوط حرمه الحرة والحيث في حق المصطفى الملك اعلم من اصطلي تناول المسمة وشروا الخروفي  
 الحلال على انفسه من الجوع والعطش او كره على ذلك باج السائل لا يسمع لا متناع من ذلك ولو صبر حتى مات او دبر  
 ام ان الحرمه ساقت للاسداء المذكور في قوله بالاصطرم الله وحكم المستحق بصاد حكم المسعى من  
 صوت صدر العزم المذكور في المسعى منه وهو اظهر حلا وموله الامي كره وعلبه مطر بالان فانه اسباب  
 العصبه عدل على انفا العصبه عند الاكراه فلا بد انفا العصبه على صوت الحلال ولا حرم لو صبر في كونه شديدا  
 لعل الحرمه ولو صبر هنا يكون انما لا يتفاد الحرمه ومن امتنع من سواه الحلال حتى مات باثم ولا حرمه  
 والمسمة حتى الحد كذا انوول عقله مسرب الحزم والسودى ساد المسمة الى طسعة فاذا خاف به فوات  
 لم يسمع صانه العصبه غوت الكرم سقط الحرمه فصاد ذلك مطلقا لعل شرعا الا ان حرمته مشروعة  
 الحليم وسقوط عسل الرجل منده المسح اعلم ان عسل الرجل ساقت لان الحرف منها سوايم الحداث الى الفز  
 حكما ولا وجوب بل لا حدث ولست الى حسمه باعتبار ان الواح من عسل الرجل يادى بالجميع ومن هذا  
 القنديل اسم فان العصبه مشروطة بالسما عطا اشتراطها في السلم وهو نوع من عمارى انه علمه  
 عن س ما ليس عند الان وحقى السلم وهذا لان الاصل في السلم ان يلقى عسا لعول عليه لاسع ما ليس  
 وهذا حكم باق مشروع في اجلة السلم سقط في السلم اصلا لعل صاعا الحار صر صولوا الى مقاصدهم  
 بل اذ ان علام حتى كانت العصبه السلم فتم هذه للوقد وهذا لان دليل السر معن لوقوع  
 عن العزم موضعه العزم على صلا حتى اذ لم يسم سلا ولف جو عا اثم لوبه وان قلت جاز ان يكون عاجزا  
 يكون السلم من جودا عند السلم الله وقلت العزم على ان عس حقيقى وهو ان يكون ملكه صفة وعلوى

ان

وهو ان يكون السلم من ولكنه مستحق الصرف الى حاجته اذا لم عقد ياد حصر العلم فاقدمه علمه  
 دليل على انه مصروف الى حاجته ولا حجرة عقله عن الاقدام عليه **فصل** الامر والنهي باقسامها  
 بطلت الاحكام المستزادة ولذا اسباب يضاف اليها حوث العام والوقت ملك المال ايام شهر رمضان  
 والراس الذي عونه ويلي علمه والبدن الاوص بالخارج حسمه او لعدوا والصلوة وتعلق النصار للعدو  
 ما لتا على الامايات الصلوة والركوة والصوم وصدمه العطر والجر والعشر والحواج والظلمه  
 والمعاملات اعلم ان الامر والنهي على الاقسام التي يضافها لطلب احكام الشريعة على سبب حيلها  
 الشريعة اسبابا بها اذا العلل الشرعية على حل حولها حلا والعلل العقلية والوجوب الحسمه باجبات اسم فلا  
 سركه لبي الاجاب كما لا شك في الاحاد ولا مانع للاسباب الوجود لان الشريعة جعلها اسبابا للوجوب  
 لكون الاجابات عسا عا تيسر الاسم على عبادته حتى يتوصلوا الى موافاة الواحات معروفة للاسباب  
 الظاهرة من اصل الوجوب المستزادة حتى لا احصار للعدس ولا يصير الى مدله من العقل  
 البصر والخطا داما وجب بالسداد بانق والاداء لا يكون الاعل حصار ولا يصح من العقل كقول  
 الباع للمترى اذا التزم فانه طلب الاداء الثمن الواجب سببه السابق وهو الباع ان يكون هذا سببا  
 للوجوب الذم وعدا الى الحق به سبب حوز الصلوة والصوم الخطاب فهو المحور في حوز الحكم  
 فان الخطاب لطلب احاد ما وحسمه علم بالسداد السابق بدليل حوز الصلوة عا سبام وموت  
 الصلوة وعما المحور في المعنى علمه اذا لم يرد عا يوم وليلة حتى يلزم العضا والخطاب موضوع عنهم  
 لفقدان اهله الخطاب هو العقل والمييز وكذا الحواج استغرق شهر رمضان والاغنا والنوم وان  
 سنعوا لا سمح وجوب الصوم حتى تحت العضا وهو يقتل سيق الوجوب فهو اسطوان الواجب  
 مثل من عنده والخطاب موضوع الاوى الى الجوال اذا حال على الحال باط المالكين دا الزكوة بتا  
 عا وجود الزكوة سبب الحال لا حلا وكذا الزكوة عنده حسمه على الصل الخطاب موضوع عنهم  
 مالموا جمعا لوجوب العشر وصدمه العطر علمه فعلم ان الوجوب حقا مضاف الى اسباب شرعية  
 عسا خطاب وهذا تحت الصلوة والصيامات متكر وان كان الامر بالعقل لا يفسح تكرارا لاجال  
 فعلم ان التكرار سبب متكرر او ما يعرف بالسداد بضمه الحكم الله وتعلقه به شرعا لان الاصل  
 في اصا ما الشيء الى الشيء ان يكون سببا له لان الاصل في ذلك عا الا حصار وكان الا حصار حاد كذا  
 لان سوبه له كان عا هذا كسمه فلان اى حدث ما كسمه و صله والوجوب هو الحادث  
 على الشيء بالشيء متكرر وسكى له دليل علمه اصا ما دان هذا معقول وجوب الايمان بالله كما هو  
 بالامر وصفاته باجباب الله الا ان سببه الظاهر حدث العالم تيسر اعلم العباد وانما معنى به انه سبب  
 لوجوب الايمان الذي هو مواعيد وهو المصدق والافان لان يكون سببا لوجوبه الله لا  
 سببا له

ح







محضه وصار هذا العشر مباحا كتحديد ركه الا بطلان الاسم لان السبب في الابتناء السامع وسبب الحرمان من  
لغيره انما يتكلم من الراداعه لكون الواح من غير حرج خارج لانه عال حرج الارض من مصادر موافقه باعداد الاعمال  
هو الارض لانه سبب الارض لا يصح في المقتضى ان لا يصح حرج حرم دار الاسلام منصفه وعقوبه ما عدا  
الوصف وهو المكن من الراداعه فلا سعال من الراداعه عاده الدنيا مع الاعراض عن حرجها كسبب للعلم والعرف  
لما دوى انه علم رى سبب الاب الراداعه وادعاه ما د خل هذا السبب عموم الارض وان علم اذا نبي نعم  
لعمري اسم اذ انما المعروف قد ذلل وطوبى لكم عدوكم ولهذا الحس على المسلم العدا وفي العشق السبب الارض من انما  
محضه خارج والراداعه من غير معتبر حتى غلب العشا اذا خرج من ان يزدح وهو ليس بحاره للموتى واعراض  
عن حرجها ولهذا لم يجتمع عند الان حرج لا تفكر وصف العقوبه والعشر لا سعال عن وصف العباد ما  
يجمعان سبب وجوب الطهاره الصلوه فانها تصلى بها طهاره الطهاره الصلوه وتقوم بها حتى يكون  
الصلوه وسقط سقوط الصلوه لانها شرطها وان يكون شرطها للشي يكون معلقا به حتى يكون وجوبه كاسعنا العبد  
موجوبه بوجوب الصلوه فكذا الظاهر لم يحضره الكنى عند اداء الصلوه واخذت شرط الوضوء لاداء بالارض  
حوله فاعلوا وجوبكم وليس سبب للوجود وكفى فصله بسببها وهو ما يكون انما للشي من سبب  
لا يصح سبب الوضوء ولهذا احاد الاداء بد من فالتوضوء عما التوضوء نودها نود ولا عدا مع عقوبه  
بوجوب جود الصلوه وسبب المعاملات كالمساجد والسبب وخوها معلق بها المقدور وسببها اي العباد  
سواء المعاملات مباشرتها ببيان ان الله لم يخلق هذا العالم وقد بقا الى يوم القيمة سببها العباد  
الخير بالناسل واداءات الذكور الالامات في موضع اخر وسببها العباد كالمساجد كالمساجد لانها  
ما صلاي يده وهذا عداح الله كل صلاي سببها الالامات من حرج ما في اديم شيء كالمساجد من حرجها  
محصولا يتاوى به ما قد رآه من عمر ان يصدره صاد صريح للناسل طريقا لاداءه ولا هياع وهو طريق  
ازدواج بلا شريك في الوطى في الوطى على العاقل صا د في الشوكه صياح النيران الابتناء متى اسبغ علم الوطى  
سببها الام وما يحاوه كسر الكفايه قصه الولد وشيخ لقا العسر الى جلم طوبى لقساها وكفايه وهو  
البجاده عن تراض في الاصل العاقل صا د والله لا يحل العباد ولهذا صا د السبب عبادا مفضية الى اختلاف  
شروعها بقود لقطع المنادعات مما اقصت الى المناداعه عادت عما موضعها بالعموم اسباب العقوبات  
واحد من الكفايات ما نسب اليه من ضررنا وسرقه وامر من الخطر والاباحه كالعلم خطا والافطار  
عند العلم ان سبب العقوبات واحد ما صا ف الله كالعلم عند القصاص والاداس المحريم لانها عقوبه وجت  
على الكفر ولهذا صا ف الله صا ف الراس مع صا ف عدد الواسع بكون الواسع بكون الواسع بكون الواسع  
والوالمحرم او الحرج بسبب الكفايات التي هي حرجه من العباد والعقوبه ما اصف الله من امره واداس حرج  
واباحه كالعلم خطا والافطار عند صا ف الصلوه والامر في المسبب اذا حث فيها

عند العود اما لغير العود اليه ولا يصح سببها من في العقوبات دلاله الصلوه والامر في سببها الحكم  
الله ويعلم به من الاصل في صا ف الشيء ان يكون سببها وانما صا ف الشرط في اكد الوطى وحج الاسلام  
اعلم ان السبب انما هو في صا ف الحكم الى الشيء لان الاصل في صا ف الشيء ان يكون سببها والامر في سببها  
لان الاصل في صا ف الحكم الى الشيء ان يكون سببها والامر في صا ف الشيء ان يكون سببها  
وفى صا ف الى الشرط عدا والمشا به من الشرط والعلم اذا الحكم بوجوبه مثابه العلم التي بوجوب  
الحكم بها عند صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم كما قال صا ف العلم  
وحج الاسلام لما قرأ من سبب الاول والامر الذي بوجوبه وبلغ عليه وسبب الثاني الصلوه والامر في صا ف العلم  
ما ان صا ف السبب الاصل في صا ف السبب التي سبب حرجها ما سبب الله  
وهذا الباب بيان ما يحضره السن اعلم ان السبب في عبادته هو المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله او مولا وهو سبب  
الكتاب من حيث ان الاصل في صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم كما قال صا ف العلم  
بوجوبها فلهذا لا يحاج الى عدا بها الا انها عدا بوجوبه الاصل في صا ف السبب التي سبب حرجها ما سبب الله  
التواضع والسبب في صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم كما قال صا ف العلم  
محصول من هذا الباب بيان وجوب الاصل في صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم  
الاول كسبب الاصل في صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم كما قال صا ف العلم  
منه والامر في صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم كما قال صا ف العلم  
وهو الخبر الذي رواه قوم لا يحضره عدد من ولا يوم توطئهم على الكذب يدوم هذا الخبر فكونا خبره كاوله  
واوله كآخره واوسطه كطرفيه اعلم ان سبب الاول هو كسبب الاصل في صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم  
انفال كالمساجد والامر في صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم كما قال صا ف العلم  
وهو المتواتر وهذا صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم كما قال صا ف العلم  
فالخبر حصره في القول بالخصوص سبب نعم الله عند الاطلاق عدا راي عن كسبب الحرج في  
من النبي بان ليس عدا كسبب الخبر ان الشعور الى صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم  
الكذب في الصدوق والكذب في الكلام المقيد بنفسه صا ف امر من الامور عدا امانا والكلام صا ف  
اذا الصدوق والكذب في عدا كسبب الخبر والصدق والكذب في عدا كسبب الخبر والصدق والكذب في عدا  
كدا والامر في صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم كما قال صا ف العلم  
النوع فاد الا يمكن معرفه الصدوق والكذب في صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم  
ان صورها هم الخبر الذي لان كل صا ف الحكم الى صا ف الشرط اذا لم يكن تفصي صا ف العلم  
بديها كان العلم باصل الخبر بديها ضروره ان العلم بالكلام موقوف على الخبر والمحقق ان ما خوذ من







ما روي عنه لو انهم عرفوا ما لا ساء عليهم وكونوا كذا الا ان يعنى علم كان واحدا عليهم وما  
يعرفون الا بالانسان وكان كذا الا ان السند هو كذا السند المجمع علم على غيره غير سمع في العادة و  
حكمة بالغة وهو قد روي عن الاعدا على المجمع علم على غيره وكان هذا مع الحكمة و  
لطف الله تعالى في الاذى عن الرسول واما سكر هذا حال الا ان لم يولد في السند الى  
اللبس والسمع علم منهم انهم لا يسمعون من فالتى سجدت على اسدنا كالحمد وادوا طعنا ما ان  
اهل بيت عداوه فمطلقة هذه الوجوه بالتوازي الى الوجوه التي قالها الخالق بطلت بالتوازي الى الوجوه  
لغير من قبل الخلفاء كما كان احاد واداء سبب اللعن واللعن من قبل ما يكون من احوال ان كان من قبل  
وليس من جهة الى الاحاد كما هو حال اليهود ولم يولد لهم وعينه وبعدها نال من غير سحر حوى  
لونه المحرر على وجه العلامة والسوء مع العوت مبرم ولم يولد له لسكن عان والرب وحال بل لم  
ظهر ظهورا لم من السمع شجاع فصاد من كذا الاسوار ومخالفة كما هو ان الله العظيم وبعده ما لا  
من السطان الوهم وقد عرفت الاجماع ما لا يكون عند الانفراد لعوى اخذ وعرفه كذا من عند العلم  
الناث السوارى ضرورى كالناث بالمعانيه وان انا الحس والكفر امام اخر من العواي بطول ما يكون  
مرد ما لا يحقق للاصلاح فيه من الناس وقد وجدنا من قبل من ثوب علم القدر بالسوارى وهو فانا ليس  
بظهورى ان هذا العلم يحصل من طول كالعوام والفساد لو كان بطول ما حصل من لا يكون  
من اهل النظر والاصلاح امانا من صور العمل للعلم وذكره سواسى يعنى بعض الناس كما يكون  
فما يعرف كواي سراج الا حلا وان العلم الواقع بها ضرورى ولا يقبل الاصلاح فيه فكذلك هذا او يكون  
لم فيه سوره كما مشهور علم ان الحوسه الناس من وراء الاصلان هو المشهور هذا  
المشهور وهو ما كان من الاحاد والاصل انما يتشخص من علم يوم لا يوم نواظرون على الكرم في القرآن ما من عدم  
اعلم ان المشهور ما كان الاصل من الاحاد ثم اسرعا على علم يوم لا يوم نواظرون على الكرم في القرآن ما من عدم  
ومن عدم يوم ثقات انه لا يهون فصادر شهادته هو الا انه الثقات وهو يهون من السوارى حتى  
قال ابو بكر بن ابي عمير عن السوارى علم على معنى انه يهون علم النفس الا ان العلم بالاول ضرورى والثاني استدلال  
وما صاحب الخبر ان من لم يوحى علمه فطعمه عند عامه ساء حاله لما اصبحت اهل العلم لماي علم قوله  
صادر حكم الاجماع من قبل العلم فكل من هذا الا انما هذا ما لا سجدنا في هذا اسم العلم الثابت  
اسد لا يابى الاوى ان ارباده على الله عز وجل هذه الاحاد والاحاد سجد والاحاد سجد ما يوحى علم القدر  
وما عسى من ان يصلح احاد المشهور والاكبر مثل حديث المسيح على الحفر وحديث الهم وهو الصحيح  
وانه يوحى علم طائفة لا علم من ان ما يوحى علم القدر بغير حاضره كالمشهور والاكبر حاضره المشهور  
في الصحيح لانه ما كان الاصل من الاحاد هي فكل من علم القدر انما سجد اذا الصلوات هو معصوم الكذب

نواظرون  
بدر

على وجه اسى شهد الاعطاء وقد نفي هنا عنهم الاعطاء باعداد الاصل فسط علم القدر كان انما كان خطه  
العلم القدر الثاني في قوله لا يكذب الرسول لكونه احاد الاصل وخطه العلماء لانكون كذا او لكونه  
فلا ان كذا والمساوي لا في كذا لا يكذب الرسول علمه لان اوله كذا فصار كذا سمع من رسول الله  
وما يكذب الرسول علمه كذا سجدت على الله عز وجل في حق العلم لان الشبهه المتكلمة في خبر الواحد اقوى  
وهي لا معنى العلم بهذه او لان لا معنى العلم كذا سجدت على الله عز وجل في حق العلم لان الشبهه المتكلمة في خبر الواحد اقوى  
على الخبر السابع في صام كذا هذه التبرك العلماء ما يلقوه بالعبود لم يلقوه منهم رد صاها باجماعهم من حج  
اعلم من رد ما علم الكتاب لا يفسح معنى لتعريف مشروع بها ان صدور ان السج الطان الوادى يكون المشهور  
سوارى معنى لان الامه بلغة بالعبود والاعمال على القول لا يكون احاد حتم على كذا لاد كذا العرفان الصدق  
في رواه ويطلان يوم الاتفاق على الكذب الصدور الاول من الاحاد صوره مودانه السج المعج دون  
السج مودانه السج حطما والاحاد ان الله لم يوحى السج مودانه السج كذا لا يوحى في الوجود العلم  
بالسوارى يخرج في رد المشهور لانه لا يمكن العرف بها الا يخرج لكل السوارى صاها مودانه السج مودانه السج  
انما ملأ الله السج الداعي اليه والعلم بالمشهور اذ مع السماع لعلمه عن اسدانه وسكوت القدر الى ما ظهر له  
في حال لو ما ملأ حق ما ملأه بوجد سجدت على اسدانه فلهذا سجدت على طائفة والاول علم يقين او يكون منه  
شبهه صوره ومعنى خبر الواحد هو الحوسه الناس من وراء الاصلان هذا اصل خبر الواحد  
هو كذا خبر يرويه الواحد الاثنان فصا عدا لا غيرة للعدد فيه بعد ان يكون من المشهور والمساوي  
وام من حرا العلم دون علم النفس بالكمالات هو قوله واداد حذانه مثاق الذي يستقته الناس ولا يكتونه  
اليه وموله ان الذي لا يكتون ما انوننا من ابيات الله بعد الحول الوعد اسدنا بالكتان من كذا السج حطما  
هذا الكلام ساء وكن كذا احاد من احاد الجمع لما ورد في الجمع المصا الى جامع وهذا لان كذا اصل طبع  
ماي يوحى من السج سجدت على الله عز وجل كذا احد منهم جميع طائفة السج حطما السج حطما السج حطما  
كما كذا لان السج ما مودانه السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما  
هذا قوله تعالى بلوا من كذا حوسه طائفة السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما  
خبر دون العرف انما يجمع اهل طائفة سجدت على الله عز وجل كذا احد منهم جميع طائفة السج حطما السج حطما  
خبر دون العرف انما يجمع اهل طائفة سجدت على الله عز وجل كذا احد منهم جميع طائفة السج حطما السج حطما  
قال الحسن بن عرفة في علم الاحاد والاحاد سجدت على الله عز وجل كذا احد منهم جميع طائفة السج حطما السج حطما  
سجدت على الله عز وجل كذا احد منهم جميع طائفة السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما  
قال الحسن بن عرفة في علم الاحاد والاحاد سجدت على الله عز وجل كذا احد منهم جميع طائفة السج حطما السج حطما  
سجدت على الله عز وجل كذا احد منهم جميع طائفة السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما  
قال الحسن بن عرفة في علم الاحاد والاحاد سجدت على الله عز وجل كذا احد منهم جميع طائفة السج حطما السج حطما  
سجدت على الله عز وجل كذا احد منهم جميع طائفة السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما السج حطما

بين











[illegible][illegible]



العقل الواجب الذي للعقل والعقل بالاعتقاد على ما غاب من الخواص والعقل يدرك ذلك اذا نظر  
وفكر في موضوعه كالمسرح فانه يعود من غير العقل والشرح لوجه ووجه ذلك هو ان  
البشر لا بد ان احسده ما صلي له في عاصمه ما انتم ويدرء اذا العقل والترك قد يكون لعامة جهل  
وقد لا يكون كافي النبايم والعقل وقفت على العواطف المحمده والحكم الناطقة التي لا ان الخواص والشرط الكار  
منه وهو عقل البالغ دون القاصر منه وهو عقل الصبي وهذا لا نه معدوم وما جيل في عذر شافشا وهو  
مفاوت بتقسيم الله به ولقد يره تعلو اشياء الاحكام ما في درجات كماله واعماله واقم البراهين  
الذي هو دور العلم في العالم معانه نيسرا علمنا والمطلق من كل شيء يقع على الكمال منه شرطنا في  
الاحكام وما لم الحجة كان العقل لم يسل خبر الصبي في هذا الشرع لان الشرع عالم عمله وليا في عالم الله  
عقله في امر الذي اولى كذا المحتوه لان نصيب العقل بالعمه موقوف نصيب العقل بالصبي ولا بد من  
حكم اسم العاقل مطلقا وانما شرط العقل لان الخبر الذي يرويه كلام والمراد بالكلام ما سمي كلاما صوري  
ومعنى اذ كل موجوده تكون صورته ومعناه ومع الكلام لا يوجد الا بالعقل والتميز لار الكلام في  
اللسان لا مع السان مجرد الحروف والمطومه للامعني فان صاح الطور لا يسمي كلاما وان سمعت  
حروف مطومه وكالات ان وانظم حروفها لاندل على معنى كلاما ومعناه لا يكون الا بالعقل لان  
عالب كلام غير العاقل ولهذا كان العقل شرطنا في الخبر نصيب حربه كلاما والصدق لله وسام الكلام  
كالحق ما علم مع معناه الذي ادي به في حقه بديل المحمدي له في السان علمه على حروفه ووجه  
عند ان نه على اساه الطور على الخدانه وهذا لا ممول الخبر باعداد معنى الصدوق منه وذلك لا يحقق الاخر  
صنط الراوي من حسن سمع الى ان يروي هو نوعا من حاصصة الحق بصحة ومعناه من حسن الله  
الساى ان هم الى ذلك صنط معناه شريعه هو العقد وهو كمالا ومطلو الصنط الذي شوط الراوي  
سهر واليه كمالا بصلواته من سدر عقله حلقه او مساح او محاربه لعدم القسم الاول من الصنط  
طاهرا وكذا اقتضت روايه من سمعوا العقد عند ساد من عروا العقد وهو مذهبي في التبرع  
اي يرح روايه العقد على روايه غير العقد تمام الصنط من العقد وهذا لان على الخدانه المعنى مشهور  
منهم فوباه عقد العقد على طاه المعنى لمعط لنا على عقد يوم مثل ذكر العقد فان قلت ليس على  
العراق منهم مسمي صنط له ولا فهم معناه فليقل العراق على الاصل من اسم الخدانه  
الودي وانما يعلوا بعد تمام الصنط والار بطم العراق معرو معلقا بطم احكام على الخصوص  
لحوار الصلوة في قول الجمهور وحرمه السلاوة على الخبث والخاصة في حرم بطل معناه علمه على  
مبطل الصبي يعلم على معناه بل اعبر في علم بطم في علمه واما جبر الرسول علمه على معناه  
المراد بالكلام والبطم غير لازم فيه لحوار الخبر معناه فكالمعنى اصلا منه شرط الصبي يعلم

عقل المعنى لانه لا يعلو الا على منواتي ومع شمله السدس تنهم المحمدي المعنى وان نقل العراق من انهم  
معناه انما يصح اذا بدل بموجوده سبب كثره ولو وجد مثله في الخبر بعد الا انه لما عدم ذلك عا دة كوط  
حال الطب على حجه وانما شرطنا سماع الكلام كالحق ساعه لان الرطوبه هي الى الحلو وقدم في صدور من الكلام  
ويما على علم المحكم هجومه بعد علمه ما سبق كلامه وقد يرد على السامع معناه علمه السامع الشرع  
وان يوصل الى من سمع من سعاد والالكلام من المحكم وسمع حق السامع وفهم حق الفهم بعضه من حصول الله  
الى ان يصدر كلاما ما الشرع قد يصر في بعض ما لزمه فليدار شرطنا والعدالة وهي الاستقامه والمعتبر  
عنا كاله وهو حجاب جهه الدين والعقل على طريق الهوى حتى اذا ارادكم كثره او اصبر على صغره  
سقطت عدالة دور القاصر وهو ما يظاهر الاسلام واعمال العقل اعلم ان العدالة هي راسخه  
على الصبي كمالا على الاحتساب عما هو مخطوود بينه وهو في الاصل الاستقامه بفان طريق عدل للمجاهده  
ولان عدل اذا كان مستقيم السيرة على سبيل الصافي والحق وفنده المور وهو المثل على طريق جوادا  
كان من السان في نوعان وهو ما يستظهر الاسلام واعمال العقل بالبلوغ لانه علمانه على الاستقامه  
ووجهه من غير ما طاهر الا ان هذا الطاهر يمارسه طاهر اخر يفنده عن الاستقامه وهو هوى  
الفسق فانه لا يسل على العمل حين يترك الشيء ما دانه الهوى فاذا اجتمع فيه يكون عدلا من وجه دون  
وجه كالمعقود والصبي العاقل فلا يكون عدلا مطلقا وكامل وهو ما ظهر بالهوى وحين حمله الدس  
والعقل على طريق الهوى والشهوه يكون مستغافره دانه عما يفنده عروا منه والشهوات وهذا  
لان ليس كان الاستقامه فانه لا يها تعاوت بعد من الله وسعد ما عذر في ذلك ما لا يودي الى المرح و  
يضع حروفه والشرع وهو احصا والكمات وتوكل الامر على الصغار من عدل من ادرك كثره او اصبر  
على صغره سقطت عدالته وصار متبا بالكدب لان من السامع على حلق الفسق السامع الكدر الذي هو نوع  
منه فاما من يتلى شئ من الصغار بلا امر او عدل كمال العدالة وخبر حجه امامه الشرع لانا لوطنا  
العصمة عن الكدر سقطت الحقوق لان الله في كل خطه امر او خطه سواد على العباد والعباد خفوا  
مسلون بعض الصغار وادى عند ذلك الا انما واما شرطنا العدالة لان الكلام دفع في جبر من هو عيسى  
موصوم على الكدر فلا يصح حجه الصدوق في خبره الا بالاستدلال وذكر العدالة لان الكدر محذور  
دنه مسدل بانواعه عن مخطورات دانه على احواد من الكدر الذي لعقده مخطورا و  
كالحا لان المخطوود من كل شئ يقع على كماله فلهذا لم يحل جبر الفاسق والمستور وهو لا يعرف ان كاله  
الكمات ولا احتراز عنها حجه وحال الشافعي لما لم يكن جبرا مستورا حجه مع انه اعما ودوان الحديث  
لان لم يعرف عدالة خبر المحمدي وهو غير معروف بالعدالة وان رواه اولى وعلنا المحمدي من القول بالثبته  
عند بعد الذي علم اناه محببه يكون حجه على الشرط الذي مساوالا سلام والصدق والاقرار بالله



كما هو ماسانه وصفه وجوب احكامه شرعية فالشرط في الانسان اجالا كما ذكرنا اعلم ان شرط الانسانية  
 ما بالذي والكامرهم في الدين لا نه نعادنا في الدين سابع ما يخدم الذي الحق باءا والشرع منه فمست بالكلية  
 وكذا ردت شهادته انما هي علم العلم لان العداوة بسبب ارجاع الكدر في نقصان في علمه وحسنة وذلك ان  
 شهد بولده فانها بدلان سبعة سبعة على الكدر لولده فكلون منها وهو نوعان ظاهر وهو ما ليس به من  
 المسلم وسعت علم الاسلام بعينه من الولد من غير ان يوجد منه امر باللسان وما باللسان بان يصفوا له كما هو  
 ماسانه الحسني وصفاته العليا والامر ان علمنا كنهه وكنهه ورسله البعث بعد الموت والقدر حبره وشه من الدين  
 ومول احكامه وشرعيه لان هذا حال معدن شرطه لان اكثر الناس لا يقدرون على ما من صفاته واسانه  
 كما هو انما شرط الكمال الا يخرج منه وهو ان يصفوا في الاقرار بالملنا احوالا وان يخرج عن سانه وتفسيره  
 ما كان بعض مشاخذهم ان ذكر الوصف على سبيل الاحال لا يكتفي ما لم يكن عالما بحقيقة ما يدرك من هذا  
 ان الواح ان يتوصفوا المؤمن على سبيل التلقين مع العلم بالشرع في تعام وبقا در كذا وكذا حتى يمتلئ  
 علمه الحواتر اذ قال لي وقد ظهر كان اسلامه الا يرى ان النبي علمه استوصى الا عراي الذي شهد بولده  
 حيث قال ان شئنا ان لا اله الا الله والى رسول الله فقال سمعنا الله انكرت انك الله اصدقم وكان كذا  
 الله لم يات بها الذي استوفوا اذ حاكم المومنان بها حرات ما يخوفهم الله اعلم ما انكرت وكان هذا الامتحان  
 من رسول الله عليه وسلم بالاسس صافي على الاحال قد روي ابو حنيفة عن عمار عن ابيهم ربه انه قال في هذه  
 الام الامان الصدوق المحفوظ استوصى من ان علمتوه هو مومنان ما ان ظهرت لكم الامان الله اعلم  
 ما ان الله اعلم ما عايش طوبى وهذا اذا لم يوجد من الدلالات الظاهرة على الاسلام ما اذا وجد من الدلائل  
 الظاهرة على الاسلام كاد بالصلوة بالجماعة فانه علمه بالسلامة ونقوم ذلك مقام الوصف في الحكم ما ان الله  
 لعوله علم اذ انتم الوجوه اذ اذاعة فاسد بولده بالامان قوله علمه من صلاصلتنا واستقبلتنا واطل  
 ذبحنا فاشهد له بالامان لان الصلوة بالجماعة مخصوصة برسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان من قام بها  
 مسحا والكفر حكم بكفره اذا كان على سبيل التعظيم له ما من استوصى فقال لا اعرف ما يقول ولا اعتقد  
 ذلك حكم بكفره فقد بان الجاه الكبر اذا طلعت المراه فاستوصى الاسلام فلم يصف فانها من رويها  
 ان حكمنا بصفه الكناح فظاهر اسلامها فلهذا الاعتقاد ان الكافر لعدم الاسلام وانفاق لعدم العدل  
 والصبي المعقود لعدم البعد الكامل الذي سدت عقله لعدم الصبغة وحل حرج الاعمي والحدود في  
 العقد والمراه والعقد لوجود الشرائط التي ينبغي عليها وجوب قبول الخبر بخلاف الشهادات في حقوق  
 الناس لاننا نعول على العبد من الشهادة علمه عند الاداء الاعمي وحسب طاقته لان العبد من العبد يكون با  
 اعوان من الاعمي بالاسد لان علمها تفاوت عظمه والراوى لا يحتاج الى هذا التمهيد وكان الاعمي والراوى  
 كالصبر والى الله كالمعلم بعدد الى العبر على الراوى والرق سلب العلم الله على العبد من العبد

ما لا يوبه فاما ما رواه الاحاد فليس من باب الولاية لان ما يكرم السامع من خبر الخبر من الذي فاما ما رواه الاحاد  
 ان الخبر عنه وهو الذي ادى بولده من الطاعة فلو لم يعلما عسارا اعتقاده كالعاصي لم يبق له القضاء  
 ما شهد به بعد ما انما انما العضا ومولده الا ما لزم الساهد اياه ولما لم يكتفى به الرام من الذي لم يمتز طقيام  
 والاسم على السامع لان خبر الخبر الذي يلو به او لم يصدق حكم اللوم الى غيره ولا مسترط لمسلم قيام الولاية  
 فاما ما انما شاهد فلو لم يصره او لا ولا يلمن نفسه وكذا جعلنا العبد كالحرف في الشهادة عباد ربه فلهذا انما  
 لان مثل الخبر ما ذكرنا قد يصر بعض الصحابة كابي عمار وابي عمرو وابي عبد الله والاحاد المروية عنهم  
 فصوله ولم يصفوا اصداهم روي ما له البصره بعد النبي وكان الصحابي علمه يوصون الى ارجائه  
 ما سلكه عليهم من اس الذي يقولون يروا به في حال علمه صوابه في علم من هذه الخبر وقد روي عن علي  
 حزن بولده فلهذا يصفون خبر سلمان بن عبد الله في الصدوق والخبر وقد كان كثير من الصحابة المروية  
 وقد رويوا احاد وبلغت الامم بعولها ولم يصفوا ان كان من العوا بعدده ولو كانت طرية شرطها كالم  
 حجة حتى تعلم ان العقل كان بعد العقول قد كان يوتى به موقوف لم يصفوا اصداهم في خبره انه  
 روي بعد ما علم علمه الخدام عليه روي الحسني ابي حمزة ان الحدود لا يكون معول الولاية انه علمه بولده  
 ما نصح هو مولده ما وكنه عند الله الكاذبون في طاهر للحدود هو كغير الحدود وخلاف الشهادة لان  
 رد الشهادة من عام صده بالصرح ورواه الخبر ليست معناه الا يرى انه لا تشهد له للبعد اصلا ورواه  
 فواده الخبر الثاني في الاعتصام وهو نوعان ظاهر وباطن والموسلم من الاحاد وان كان الصحابي يصف  
 بالاجماع ومن الثاني والثالث كذلك عندنا وارسال من ورواه كذلك عند الكوفي الذي ارسل من  
 وجه واستند من جهة معقول عند العامة اعلم ان القسم الثاني من اقسام الادعية المخصصة بالسنة الاعتصام  
 وهو نوعان ظاهر وباطن معهما مصلح العبد الاول الاعتصام الظاهر وهو المسلم من الاحاد وهو  
 ما اعطى اسناده بان يقول قال النبي علمه في سمع منه وهو عا اربعة اوجه اصداهما رسله الصحابي  
 وثانها ما رسله القرن الثاني والثالث وثالثها ما رسله العبد في كل عصر وراعيها ما رسل من  
 وجه واستند من جهة فاما الاول معقول الاجماع لان من صحبه النبي علمه على صده اذا اطلق الرواه  
 قال ما روي عن الاعيا سبعة سبعة من علي وان مثل الرواه عن غيره واما الثاني فحجة عندنا وهو قول  
 ما كذا يجهول المعول وما روي السامع اذ لا يصف المسلم الا ان يصفه ايضا له من جهة امره ولا يحد اليه  
 ما رسل سعد بن المسيب لا يفتبعها فوجدتها مساندة ان يجلل الراوى جهلا بصفت التي  
 نعم رواه بها جميع العقول ولنا ان المسلم يحج بالصرح هو عموم قوله لم يصفوا اصداهم وقوله ان  
 جاكم ما يصفوا فاداهم من لا يكون فاسفا وحج العقول بما من العبد ليس في سواخ الكلام من  
 فوجوه قبول خبره والاجماع ما روي انما قد ظهر والاصحاب لم يروا الا ان كان من الاثر انما هو من الذي















بوجه ان حصة الحد في العاظم العاظم على ان لو كان كل واحد منها فضاء الشهوة في محل محرم فان  
 احد المالكين لا يملكها ولا يملكها العريب من الاحاد وهو قوله علم اقلوا الفاعل المعقول به  
 وهو في ذم الاعيان والاسفل والعصا **المعصاة** الثاني في حقوق العباد التي فيها الزام محرم كالبيع  
 والاشترية والاملاك الحرسية وسرط فيها وسرابط الاضرار من العمل والعدالة والصدق والاسلام  
 اذا كان المشهود علمه مسلما فاما اذا كان كافر او املا سرط الاسلام مع العود عند الامكان حتى يعلم  
 شهادته الواضحة على الولادة والبهادة ويحذر النكاح والفرقة ولعل الشهادته والولادة بالحكمة وبغيرها لانها كثر  
 حجة الفصل السادسة فانه عيسى كذب معارضة الدعوى والاثار ولم يقع الفصل خمسة حبر ابراهيم  
 ظهرت موبه الكاذب على عمره من عيسى او شهادته فمما سمع العلي الى قول الاشتر الكرمي وروى البكر  
 والحكم في الخصومات بكون شرط راداه العود لعل الشهادته لعلها صانعة للحقوق المعصومة بعد التوسع  
 والامكان والشهادته كمالا العظمى هذا الفصل الا ان العباد يستعملون المعصوم وكان صانعهم وهو ملزم  
 ايضا لانه ملزم الكف عن الصوم بالشهادته وكذا شرط راداه وصلي او دبر او امراته اذا كان  
 ناسيا عليه والحكمة ولعل الشهادته كمالا مضاف في الفصل الاول ان الثالث كما حق اسم على عباد  
 خالصا وهو الصوم وكذا الاسترط فيها الحريم ولعل الشهادته وقد ذكر في محرم الاسلام ان الشهادته كمالا  
 ومضاف في الفصل الثالث وهو ما لا الزام منه من حقوق العباد لان حبره غير ملزم للصوم بل المعلوم هو  
 الصوم والصحة هو الاول وهو احصاء سائر الاعمال السحرى لان العود بشرط في الشهادته كمالا مضاف  
 وحبر الفاسق يعين في الفصل الثالث ومن ذلك الاضرار بالحريم من الرضا في ملك النكاح او ملك المهر فانه  
 من الزام حق العباد وهو واد الملك هو الا ان يوثق بالانكاح دون الملك فانه بوجه انكاح الملك  
 والمالك من حقوق العباد وان كان خلو الحريم من حق اسم وكذا الاضرار بالحريم في الاسم فان حرمه الفرح  
 وان كان مستحق اسم من سواها عيسى عبادا والملك الذي هو حق العبد ولا يكون حبر الوارد منها حجة  
 بدون شرط الشهادته بخلاف الاضرار بغيره الماد وخاسمة وحل الطعام والشراب حرمته فانه من الفصل  
 الاول ان ثبوت الملك ليس ضروريه سوا حله من الطعام او الشراب بخلاف حرمته في ملكه وان  
 علمه سبب انه احاط به فاسم وان كان حرمه الاكل او الشراب لا يملكه وان الملك يكون حبر الحرم  
 الحريم والطومة حق اسم من فعل حبر الوارد منها والركبة من هذا الفصل عند حله حتى شرط العود فيها  
 لانه يتعلق بها حق العود وهذا هو حق العود المسمى في هذا الفصل الاول والاعتراف بها العود  
 ولعل الشهادته لان السات بها حرمه وحل العود وادحق السبع وقد جعلها في الاسلام لان الفصل  
 الثالث بعدها والعصا **المعصاة** الثالث في حقوق العباد التي ليس فيها الزام كالفكالات والمضاربات  
 والاذن في الجادات والاسلحة والهدايا والسرقات وحبر الوارد منها حجة اذا كان الحبر محرم اعلا  
 كان لا يبرر صبيها كان او بالغها كان او مسلحا حتى اذا حرم صبيها او كافر او فاسق ان علمنا ذلك

سالت

وان مولاه اذن له من غير علمه انه صادق بخبره ان يستعمل في صرف ما عاها حبر فان رسول الله علم  
 كان يعمل الخدم من البر وغيره وكذا الاسواق من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا فانه بعدول  
 بفاق والناس يتقون من الخلو وتعلمون حبر كل عمر حبرهم بذلك لان الضرورة هنا مست الى قول  
 كل مبرهان الانسان فلا يستحق شرائط الشهادة لسعة الى علامته او وكلمه ولاد لعل مع السامع غير  
 هذا الخبر مسقط اعساده للضرورة بخلاف حبر الذي علم فانه لا ضرورة الى قول حبر الفاسق لان في  
 العود من البرواه كره وحكم الله في ذلك الحاد به يمكن تعويمه بل لا خرو وهو العاظم الصحيح وان  
 هذا الخبر غير ملزم لان العود او التوقف من غير ان يلزمه ذلك واسترط العود الى الصرح  
 جانب الصدق في الحبر مصلح ملوما وذلك في سعلق به اللزوم بشرطها في امور الدين مثل طهاره  
 الا وخالسها لانها من حقوق الله ومما نفع الزام من المعاملات عا ان طمان حاله المسالمة مما لا الزام منه  
 استرط العود ولعل الشهادته باعسار المنادى للحاجة الى الامام مسقط اعساده ذلك عند المسالمة وكذا  
 ملنا اذا كان كان هذا العود في بدلان عصافا حريم منه لم حرك السامع ان يعمل على حبره واسترط  
 منه لانه سر لان المنادى في حبره وسريه اذ هو في علمه انه صادق لانه سر الى المسالمة اذ هو بعد  
 التوبة ليس بسبب الضمان ولو نوج امره ما حبره بخبرها حرمته علمه بعارض ضاع او غيره بخبره ان يعمل  
 عا حبره وبروح احتيا وتوا حبره ما نفا كاس حبره عند الوقوع لعل حبره لانه لا منادى في الحريم الطارئة  
 مما يقع عا حبر النكاح كلى الحبر حبره عا حبره عند الوقوع لعل حبره لانه لا منادى في الحريم الطارئة  
 اما بقطع في المعصاة وفي المقادير للعقد المحقق المنادى اذ اخذ منه عا مباشرة العقد لعل حبره  
 وان كان مساده وكذا المراه اذا حرم من زوجها طلقا وهو عا حرمات عا بخبره ان يعمل  
 عا حبره وبزوج بعد القضاء العدة ان هذا الخبر غير ملزم لان نكاح العدة لا يلزمه علمه والقاطع  
 طارى وكان موضع المسالمة بخلاف ما اذا جرت بان العقد كان طلاقا كان الزوج مرتدا او اظفا  
 رضاعا لانه حبره عا حرمات والاقدام عا العقد لعل حبره لانه لا منادى في الحريم الطارئة  
 والعصا **المعصاة** الرابع في حقوق العباد التي فيها الزام من حرمه دون حبره  
 عمل الوكيل في حرمات دون وقوع العلم بفسخ الشريعة والمضاربة وجود الشوايع عا العلم الذي في كتاب  
 في هذا كله اذا كان عليه وكلاما او سواها من الالباء وهو اعلى والموكلة بشرط في العود لانه  
 فام علم عمره فصار كانه حرمه اذ احبره صوى من عند نفسه مسديا معنوا في حرمه بشرط في حرمه  
 الشهادة اما العود او العود وعنا في بوسه ومحمد الفصل الرابع والثالث سوار وعل حبره كل عمر عا  
 كان او فاسقا وعيا هذا الخلاف التكرار اذا حرمت ما رويها زوجها فسكت والسبعه اذا خرج  
 الدار فسكت عا الشريعة والحق اذا حرم ما رويها زوجها فسكت والسبعه اذا خرج



اذا كان من باب التعامل وجبر الواسع معقول الا كان او ماسقا لروم الشرائع على المسلم الذي لم يجز ان يتردد فيه  
الدين وطاعة روله لا ما حاد الخبر ولا يكون من حقوقهم وان سمى الامم امر حتى وان ماسحا هو على الله  
والاصح عندى انه يقرر من حد الفاسق عند الكفر حتى يلزمه حصه ما قام من الصوم والصلوة بعد اجابته  
لان هذا الخبر يات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو من جهة ما يسلخ كالحال الا يسلخ الساهد العالي فهو بمنزلة  
رسول الله لا كراى عنده ولا من عباد السليح لانه سقط عن نفسه ما يلزمه من الامور المعروف خلاف غيره من  
الصور لانه لا يحاح الى السليح وله انه من وجه سب الامم لانه يلزم الكلف الصبر واذا اجبره ما جبروا العمل  
ويلزمه الكاح اذا سكتت بعد العلم والكفر طلبة السعة اذا سكتت بعد العلم والدين اذا احق بعد العلم با  
ختمه والشرائع اذا احصره بوجوبها ومن جهة سبها من التعاملات لانه جبر عن صفة الكفر حكيم ملكه فانه لم  
الاطلاق المحر والعلو شرطها من العدد والعدالة ثم يفرعها السهم خطها حتى لو احب فاسق بعد الكفر  
لا سحر وصره بعد خلاص الجبر اذا كان كولا من قوله وصره بعد وان كان فاسقا لان الموكلا لا بد من مدونة  
القول والحرمة لا بد من العدل الا واصر فلو لم يقرر رسالة الفاسق لفاق الامور على الناس وما يمكن ان الحق لا يترك  
حقه وهذا الحق لا ياتي في الفصولي لانه خبر عن خبره ماله حق بعبوته اذا كذب فان اجبره بها فاسقان  
بعد عدل لو صرحوا حد السرطيس وعللوا ان حرقا سحر لانه لا يلزم خبر الفاسق لو اصر هذا ان السحر  
وحسب بناء الفاسق بالصر من ضرورته ان لا يكون ملوما ونقط الكفاية المعنى شعبة فانه قال حتى محيرة دجل  
واحد عدل او حلال لم يستطع العدل ان يصره لاسير العدل منها علما بالاطلاق وعلل معناه  
دحان عدل ان يصر على العدل ما عساه العطف بطريق الاكتفاء والعدل مصدر في الاصل فهو صفة الواط  
والشتم والجمع الا ترى الى قوله ما ما فرعن يقول انما يكون العدل لان الرسول يكون مع الرسول كقولهم  
انما رسولا وكونه يخبر رساله كقوله بعد كنت العاشون ما فقت عندهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان شرط سائر سائر الشهاده من الزكوة والعدل والحرية والعقل والبلوغ عند اهل حسموا الامور  
والعدل مع سائر السرايط غير العدل ولا العقل جبر الصق المراه لانه ليس بصر والعدل لانه ليس من اهل  
الارام وهذا الزام من وجه لانه يلزمه حكما يلزمه منه العهدة ولو لم العقل فانه اذا كان وكلا بالانزى  
فان العهدة من نفسه لو عرفت بلو من العهدة او فاحال ان كان كذا ما يبيع او كان محمدا ما ان عقده  
بعد لو عرفت محمدا ما ان ملك ما العاهدة في زيادة العدل مع قيام الفسق وقلت فائدة لو كذا الخبر  
ما اثر في التوكيد لا عاله الا ترى ان هذا اذا حلف المكون بالخبر مع ما ان يخلص حاله وهو ان يسقط بالشهاد  
دجل فقولوا بطريق اوى بالخصر ان الذي يكون بالخبر مع ما ان يخلص حاله وهو ان يسقط بالشهاد  
اولا وما ان لا يخلص حاله بل يكون مع صفة الصادق واما ان يكون من ارام محصورا واما ان يكون  
من ارام اصلا او يكون من ارام وجه من وجه الازمان في ان يصر الخبر وهو ان يصر خط العلم بصدقه

خبره او شهدا الرسول عليهم السلام بنبأ الدليل الفاطم عصمهم عن الكذب وكلمة اعتقادا لخصه فيه والابتداء ربه قال  
عليهم وما انكم الرسول بخبره وما تخلم عنه فانتوا فان قلت كيف لم يصر هذه الامم في جوب الابتداء بامره و  
الاسماء اعطاء والمراد وما اعطاكم رسول الله من هذه الغنم بخبره فليس كما امرنا ما صدقوه وان كان  
هذا المعروف صار فلان لم يمتنا الا اصرامه والامام له اولى في رسم خط العلم بكونه كدعوى مدعوى بكونه  
فما انما احدث منه ودعوى الكفار اليه الاصنام مع علمنا بما حاد محذرات دعوى دزاد من  
الدين وما في مسئلة وعرض النبوة لعدم ثبات النبوة من المعجزات والسوء لا يثبت الا معجزة ثمان على الصافي  
من الكاذب وكل اعطاء السطان والاشتغال بربه باللسان وانا فو من كذب الامكان فيهم خطها على السواء  
كبر الفاسق وان حصره فعمل الصدوق باعذاره وعقله فما عفاه عن الكذب فعمل الكذب باعذاره وعقله فما عفاه  
دنه وحكمه التوقف منه لانه اسوى الحامان في الاحكام كقوله قد قال الله في مسعود معتم من حج اصر حاله  
على الامر خبر العدل المستحق لسرايط الروايات ما ان يصدق من حج عقله ودنه على هواه ما ساعه على حصر  
العق كايين حج جالس الكذب اذا شهد الفاسق ودفع الفاسق كعادته فانه يوجب جالس الكذب على صفة  
وحكمه العلم لا على اعتقاد حقيقة والمقصود هذا النوع وكذا النوع اطرا وثلثة في ملوك السماع وطرف  
المعطوط والاداء ملخصها بلمة **الفصل** في الاول في طرق السماع ودلكا اما ان يكون  
عن يده وهو ما يكون من حشر الاسماع بان يقرأ على الحديث او يقرأ عليك او يكتل كتابا على كذا الكتاب  
يذكر منه حديث فلان عكرا لا يحرم من دعوى اذا بلغك كتابي هذا ومهمة حديثه عن محمد بن العباس  
بالخطاب وكذا كذا رساله على هذا الوجه فكون بان يحضر اذ اسما ما تحه او يكون خصمه هو الذي  
لا اسماع فيه كالاخاذه والمساولة والمجادلة ان كان عالما به يصح الاخاذه والاملاء اعلم ان طرق السماع نوعان  
عامة ودرجته فالعامة ما يكون من حشر الاسماع وهو ان يقرأ على وجهه وسماعه في كل ما في قوله واصطط  
اقرب الاحر ووجهان فاما سبيل الوضوء اما الاولان فعليه الحديث عليك من كتاب حفظه والسمع وروايتك  
على الحديث من كتاب او حفظه وهو سمع عن اسمها مكرها به عوكلا وهو كما قرأت عليك معقول نعم مال  
عامة اهل الحديث للوجه الاول احق لان طرق العلم الواسع علم وهو العدل من الخطا والسهو وهو المطلق  
من الحديث والسماع فانه اذا كان صدق فلان يكتل اسمهم انه سمع منه وما ان يوصيه دم فوانك على  
على الحديث امر من امر ما الحديث عليك وانما كان ذلك احق لرسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه ما منوا على السمع والعلل فان  
قلت السرايط علم سمي في صلوته وقلت المراد به الاعراض السرايط والعلل وان كان ذلك ما لا يكون حقا  
كان الكتاب والاعراض وكلامنا في بعض الاعراض السرايط والعلل وكذا لا يحفظ حتى اذا كان الروايات  
ع حفظ كان ذلك الوجه احق كما لو اودع في الحاشية سوا الان للعلم لا يصدق بيننا بالمسلم نفسه من  
ان يقرأ عليه فستفهم منه معقول نعم الا ترى ان المعروف من الاعراض علمه الحق كقوله على كذا من ان يقرأ عليه



































وعبر متقد والمراد به في هذا الكتاب عملنا اطوار المراد للمخاطب وقل هو مظهر المراد العلم بالامر الذي  
حصل له عند الخطاب والاصح هو الاول لان العلم كان مأمورا بالانسان للناس في لبيس للناس مظهر  
الهم ومعلوم انه ليس للكلمة مع لم العلم بسانه فاقوى ان يقع العلم به قاصدا ولو كان الانسان عبارة عن العلم  
الواقع للغير لم يكن مناسبا للكلمة صلها هو ارجح الشئ من حيث الاسكال الى جعل الخلق هو اسكال الانسان  
في الخبر واحتمال الاسكال وجوها كالمثل في الخبر والحق في المقصود ومن العرف زيادة كسوة الشئ ان  
زيادة الاسكال فيه مع انه لسان نحو الخلق والسان قد يكون في غيره ثم الانسان قد يكون بالقول والصور  
المنكسر لا يكون الانسان لا بالقول لان القول بطول من ارجح الانسان الى الوصول بشرط عندهم ولنا انه علم من  
الصلوة والحق بالعلم صلوا كما انتمولى اصيلي صد اعني مناسككم والانسان اطوار المراد وقد يكون القول  
دل على المراد من القول واما الثاني فهو على حقه او حله انه اما ان يكون سان بغير او سان بغير او سان  
بغير او سان ضروره او سان بغير لان الاكلو اما ان يكون سان ضروره او لا الثاني اما ان يكون بغير ضروره  
الاصيلي بالسان او الثاني بان العرف والاول الاكلو اما ان يقع العرف بغير موت موحده او لا اما الاول بالسان  
العرف والماني سان العرف اما سان العرف من مظهر كذا الكلام ما يعطيه احتمال الحار اذا اخصر  
كلمتي قوله في الاطوار بغير حله فان الطير ان يكون بالحاج حصصه وكل من كثر عمره كالحمار في الطير لا يمتد  
ويحد فلنا اذا قال امراته انت طالق او لعنه انت حر وبوي بالطلاق في النكاح والحريم في الزحف  
والملك صرح انه بغير الحكم الثالث بظاهر الكلام الى الطلاق عبارة عن دفع العقد فاحتمل عدم النكاح  
وهو العقد بغير مجاز او كذا بوي ذلك بدي مما سمع به من ان لا فاذ اعني به الطلاق عن النكاح  
فقد مرره والمقر من عبارة المحلل من احتمال ان يكون العمل مجازا وكذا اذا انواه في مما سمع به بغير  
فلما ان يورث به الحريم في الزحف والملك قد مرره وقوله في مصدر الملائكة كلم اجمعون والملائكة  
عام فاحتمل اخصر من ان يراد به بعض مظهر هذا الاحتمال بغير كلم اجمعون وهو بان يكون واما  
سان العرف من ان الخلق المستر كقولهم لا يجمعوا الصلوة وانوا الزكوة والسادس والسادس  
وطعوا الدنيا فان الصلوة بخلق الانسان سنة وكذا الزكوة بخلق حق المصاب وقد راجح  
ثم حقه الانسان لسنة وكذا السرقه بخلق حق المصاب نحو الانسان بالسنة وطوره في المسائل  
العرف قوله امراته انت طالق اعني به الطلاق صحيح لان البيهقي في كذا بغير ضروره في سنوات  
عن النكاح والخبر في غير ذلك فاذ اعني الطلاق كان سان بغير لم يعلم بصل الكلام وبعد  
العرف حتى يكون الواقع ساما وكذا في سان الكلمات عام عرفت فلان على الف درهم في البلد بقوله  
محمدا فانه اذ اعني فقد كان ساما بغير لان الاسم بغير ضروره درهم ولفان على شئ فانه  
بحوز سانه مصلانا انه فكم كلام بغير انها صحان موصولا او موصولا اما سان بغير بل انه مظهر الحكم

المات بظاهر الكلام لا بغير مصلح مصلح وسفلا واما سان العرف وكذا كذا عند الجمهور بقوله على  
ان علمنا سانه وم للتراجيح المراد بان العرف لعدم ذكره وفيه الخلق المستر في مظهر في الكلام بغير  
سان الكرم مصلح والاعمال بغير ان يراد به سان بغير لان كذا مطلقا فلا بعد لا دلالة لانه سان  
موجه دون وجه لانه لا دلالة الحقا والاصح ما هو او عند بعض المنكسر لا يصح سان الخلق المستر لا  
موصولا لانه لا يمكن العلم بالخطاب بدون الانسان المقصود به فهم والعلم به ولو طارنا احد الانسان لا يصح  
الى تكلف بالشيء الوصف وهو مودد فلنا ان يكون كذا لكان لو لمنا العلم به فلان الانسان ليس كذا لكان  
بغير من ان يعقد منه اما اذا علم به به فهو حق فكان السلا بغير الاعتقاد وهو اعظم من السلا بالفعل  
الاو ان السلا بالمتا به لا عقدا اخصه ما هو المراد به مظهر مع الناس عن الانسان فلا يصح السلا با  
عقاد اخصه في الخلق مع السلا بالسان ولى اما سان العرف ما يتعلق بالشرط والاستثناء وانما يصح  
ذلك موصولا فقط اي هذا الانسان يصح ولا يصح موصولا بالاجماع واما بوي على ان عاين ان عود الا  
سلا المصطلح ولو صح هذه الوداد علمه فالمراد به ما ذكرنا بالاسماء عند المظهر ثم اطوار فان يدك  
فما سمع به من العرف ان له اذا حال مع دارى من شئ سمع فان لم يعدده الامر في يد فانه باطل وان لم يوجز  
ذلك بما سمع من الطلاق والعاق والمهر طوار ودود الاسماء بعده وانما سمعنا العلق بالشرط  
بالاسماء سان بغير ما ظهر من او كل واحد منها اعني الانسان العرف وذلك لان مظهر قوله لعنه انت حر  
بوزن العلق في الخلق استقراره منه وان يكون علم الحكم بغيره فاحاد في الشرط بغير ذلك لانه بغير ان ليس  
لعنه الحكم في الشرط وان لم يسم عاين للعق بغيره من وان محله دمه الخالف ولا يصح ان العبد احر وحده  
من ان يكون عاين وجود الشرط فصا بالشرط بغيره من هذا الوجه ولكن سان مع ذلك لان الانسان اطوار  
حكم الخادثة عند وجوده فاما محله بغيره اذا الحكم بالعلم والعلم ولا حكم بها حانر سوا كاسه ما عاين  
في السمع الموقوف مع الخادثة في طلاق الصبي واعاين سمعها ما سمع بان بغيره سانه عاين  
الوصف وكذا كذا لاسماء ان مظهر قوله فلان عاين الف درهم وجود العود الموقوف دمه وسعر  
ذلك بقوله الامانة الاعاين طوي ان لم يسمع بغيره كان احا مانه شمع بغيره طوي ان لم يسمع بغيره الحكم و  
صار عبارة عاين دار المسمي بكانه بان علم سعادته فكان ساما لانه بغير ان المراد من صدر الكلام هذا  
العقد اسداء والاطلاق اسم الكلا واداة العصى بان مظهر سانه عاين الف درهم وجود العود الموقوف  
العلق بالشرط والاسماء الوصف كل واحد منها مترا خيا كان لا يحايد ان انما مظهر ان عاين الاسماء  
مع العود الحكم احا ماني بغير الحكم اصلا والعلق مع الاسماء لاحدا حكمه وهو الاضافه  
وسمى السامى وهو الاضافه بغيره من واد واد كذا واحد منها عن الاعقاد وكانا ماني بغير  
في الموقوف هو الوقف في حال وهو الاضافه الى المحل وهو عدم الوقف في حال وجوده بغير







والاسماء في حق المطلقين كما قال الله في العواصم لا يصح الا في مطلقا ما زاد الخلق على انهم لم  
ان هذا اهل البكر القوم من اى النوع وان تعلم ان لو طالعوا من كرام سلبى نه ونفوكه لم ذلوى القوم  
عام حص من ثمنه وفار وبعده شمن مترا خاسفان عمار حدر معظم وقلنا هذا من قبل ان العمل لان  
القولى عمل فانه عمل ان يراى به قوب القوا به وذا مسو به من قبل ان يراى به وحده وحده وحده وان يراى  
به قوب البصر وان قول البصر انما هو انهم ونوا المطلب كتنفى طاصه اهم انفا موفى في الجاهلية والاسماء  
سائل المراد قرب البصر لان قوب القوا به وقد منته مسبقا المستقصى الاسماء على الكلم على تقدير  
المسبى فقول كلى بالباقي بعده وقال انما صرح لاسمها الحكم بطريق انوار صلا جاء اهل اللسان  
الاسماء من انقاسات من الاناس نفى وان قوله لا اله الا الله للتوحيد معناه اننى لا اثبات قلوب  
كان كلى بالباقي لان فيها لغز لا اسما له اعلم اهم صلقوا في كنههم على الاسماء والعلى انهم  
وقل انما الاسماء عن الكلم حكمه اى مع حكمه بعد المسبى فقول كلى بالباقي بعده وانه كان حكمه  
في حق حكم تقدير المسبى وقال انما صرح لاسمها الحكم بطريق انوار صلا جاء اهل اللسان  
عندنا على الموصى والموصى فالحاصل ان قد المسبى لا منته حكم المصدر بالاجاء الاعتراف بالان  
نفي عدم الصل الموصى في حق كان صدر الكلام البصر عند الاسماء وهذا كالا باجاء المصداق  
حكمه اذا انتهى الى العادة لا الصل العادة بل بعدم الدليل كالصوم الى الدليل وعنده لا منته لعارضه  
صل الى اسما الصل المسبى منته مصدر الكلام بوجه والاسماء مصدره معاد صا متسا فقطاع المسبى  
الحكم كما قالوا اجتماعا في القام اذا حص منه شئ فان حكم القام بوجه قد رما سا وله الصل الخاص  
لان عدم القام منه وكلى معارضه الصل الخاص ذلك لا عدد ذلك لا صلقوا في الصل الخاص بالشرط  
عدم الحكم لعدم العلم الموصى له مع ضروره الحكم بالعلم وعنده الشرط ما مع حكمه مع وجود  
علمه فيكون معارضه العلم بعده لكون العلم موجودة عنده وصار عندنا بعد من قولهم ان  
عما الف درهم الامانة لعل ان عا سعاد سقط الامانة تكلم وكلام وعنده الامانة فاما ليست  
عما العدم سقوطها تكلم وانه من قولهم فاحلوه من بانه حله الى قوله الا الذي تبايعوا ما مصدره  
وجوب الحدود والاشهاد والفقير اسمى الناس بالعارض المسبى منه حكمه مع حكمه المسبى  
كانه قبل الدليل بانوا الموصى وانما اسما بهم وانما هم الصالحون وهذا لان البات على الف  
معقول الشهاده عندي كان سعى الى اخذ علمه لكن الحق العدم عندي ما عنيت النوب اليه  
طلوب اليه واعند عا سقط الصا وقوله على الاسماء الطقام بالطاقم الاسماء اسوا الى الاسماء  
مسوا فانه طلاق مع احداهما الاخر فها كان حرمة البيع لا ضرورة طه اذ حات المسوا بالاعوار  
طام بوجها مسوا في المعار الشرى لاسما طلقه ولكن مع الحقه ما حقه حرما مصدر الكلام

لانه سواء العلم والكنه والاسماء عارضة في الحكم بحسب خصوص دلل المعارضة لا العدى مثل  
دليل الخصوص في العام يعني ان دليل المعارضة هو قوله الاسماء سواء ولا العدى على حال المسواه  
الى ما لا عارضة منه من المصدر كان دليل الخصوص العدى عن الخصوص الى ما بقى من العام بطرق  
العلم وهو بطريق قوله وان طلقوه من قبل ان يراى به وهو قد منته كمنه منته مسبقا  
ان يعقرون مسقط الكلام ويعقرون بده عقده السكاح اى الروح الاوصى سعى الى ما بقى من العام بان  
كان حكمه منته مسبقا لمفرض الطلاق عا سدا العوم من به مع العف منته الاصل كالصورة  
والبحر من حكمه سقوط الكلام معقرون كما هو موصى الاسماء فحصر الكبر العاقله التي به من العف  
وجود دليل المعارضة حقا ولا العدى الى من لا يصح العفونها كالا لصورة المحبوس لعدم الدليل  
المعارضة وقول الرجل لعل ان عا الف درهم الاثبات فانه يلزمه الاثبات او مدرجه النوب ان موصى  
الاسماء الى حكمه في المسبى بل دليل معارضه الى دليل المعارضة بحسب الامكان والاثبات  
في ان جعل موصى منته مسبقا في حق السوب لانه لا يمكن اسفراج عن السوب الا لاف  
علاوا اذا كان مسبى من مسبى المسبى منته فانه يلقى العلى دليل المعارضة عن المسبى مع العلم  
عنده واصح انما صرح لاسمها الحكم بطريق انوار صلا جاء اهل اللسان فانه قالوا الاسماء بالانبات والاسماء في هذا  
دليل عا ان الاسماء حكم المعارضة بل حكم الحكم حكم المسبى منته اذ الانا معارضه الى السوب وكذا عكسه  
وان قوله لا اله الا الله للتوحيد معناه انى الاوهية عن غير الله واثبات الاوهية لله تعالى  
اى الا الله فانه لا اله الا الله كقولهم لا اله الا الله فانه عالم بكون الاسماء الحكم بالباقي بعد الاسماء  
كالحكم كان هذا ايضا لاوهية له لا لان الاسماء بوجه الحكم بعدده من صدر الكلام لوجوده  
حافا دايح الحكم بى حكمه بطريق الى الدليل وهو الصفة الدالة على الحكم كلى اجمع حكمه معارضه  
وهو الاسماء فاسماء الحكم مع قام الحكم شامع كالبشر والحداد فاما عدم الحكم مع وجوده  
معارضة من قال هو حكمه بالباقي بعد المسبى فانه من قولهم ملكت منهم الف سنة الاخر عا  
وسقوط الحكم بطريق المعارضة الى الاحكام يكون لاف الاحار لانه كد يوهى الكبر عا سدا  
الكلام وهذا لان صدر الكلام بى موصى عندى انقدر المسبى بعد الاسماء بالاجاء المصداق  
هذا كان ملوا بعدده حق الحكم كان صاد اعلى الف سنة اذ وجود الحد منته شامع كالبشر  
الصديق من الاسماء من ان ليس بهات فاما الاجاء فاثبات شئ في اكان عا ان معارضه شئ  
مع مسوبه وان اهل اللغه ما قالوا ان الاسماء اسفراج وكلم بالباقي بعد المسبى فانه  
حكم بالباقي بوجهه وبقى واثبات باشاد به جها بين قولهم اهل اللغه وهذا ان الاسماء عنكم  
العلم بالمسبى منته الاوى ان المصدر سعى به والاسماء مقي خط عا سعى به بالاناس فقولهم لا اله الا الله



فقد حقق الخوض في الاسماء الحقيقية لا يحقق العواجز الصلوات اما قولها الاسماء سواء فاسمها حال الاحوال  
واسمها حال العجز حال فيكون المصدر عام في الاحوال وهذا ان السماع اذ يكون لمخرجها مودة  
يكون لمخرجها مودة وطورا يكون لمخرجها مودة وانما اصلها والاحوال التي الكثرة علم بها والصور  
العلم والكان مع الحصة بالحصة حال ان النقص بمساو له وقوله لعل انما الف درهم الاثواب اسماء  
مقطع لانه ليس من جنس المصدر فلم يكن استخراجها محلهما مبدءا كالمواضع الاثواب لعدم  
وجود الثواب علمه لا مع وجود الف علمه فكل الثواب سماعا منصفه والالف انما سماعه وفائدة الخلاف  
بما ذكرنا من السماع مع الاسماء انما يظهر في هذه المسئلة والاسماء دليلها معارف عنده فعمله ما امكن وقد امكن  
ما ذكرنا وعنده العجز به للمعارض بل هو اسما استخراج ما تكلم به ولم يصح استخراجها فكلها انما  
لمن علمه شيء في البيان بل علمه الف درهم فقط وهذا هو العاقل الاسمي كمالا او موزنا انما يصح  
الاسماء ان مصدر الكلام غير مساو له فلا يصح الف شيء وهو قول عمدة لكننا استحسننا انما يصح  
انما يكون وقال المعدادات جنس واحد معنى اصله الصور لانها تسمى الدوم عبادا وبنات حلالا و  
موجدا وكورا لا استقرار فيها والاسماء استخراج ونكلم بالماضي معنى لاصوره فاذا اصح استخراج المعداد  
من الالف طريق المعنى مصدر الكلام في المصدر اسمي اسمه الدوام بلا معنى ذكره وهو حصة الاسماء  
الى ما في المصدر في المصدر اسمي صورته بلا معنى كما في قوله لعل انما الف درهم الامانة فان الالف في حق  
الامانة سماعه لا معنى على ما في المصدر من الاموال كالقول في الف درهم من جنس الدوام معنى انما ان  
النور لا يحل في الدوم مطلقا بل هو علمه اصله استخراجها وكان اسمها مسطعا والاسماء مع بعض  
كلمات اي حلالا معطوفا بعضها على بعض وهو انما يحل في جميع ما يعدم ذكره عند السماع مع بناء على اصله  
انما معارف ما في الحكم كالشرط له والجميع فاسبق حتى يتعلق الكل به كالمواضع حرة وامر بالمطلق  
وعلمه الحج الى الله ان دخلت هذه الدار وقال يا حرة ان شاء الله فكل الاسماء وعندها له والجميع  
ما يلزم لان اصل عدم الاسماء ما مر وانما ترك العلم به في الجملة الاخير للضرورة ولا ضرورة في غيرها خلاف  
الشرط لانه مبطل ولا يخرج به اصل الكلام من ان يكون عاملا وانما يتبدل في الحكم وهذا ان يتفرع قوله  
لعنده انت حر تنزل الحق في الحلال واستقراره فيه وبذلك الشرط يتبدل ذلك لانه يتبين به انه ليس  
لعلة الحكم قبل الشرط وانه ليس باعجاب للعق بل هو عين وعلة الذم ومطلق العطف بعض  
الاشتراك ولهذا اثبتنا حكم التبدل في الشرط في جميع ما سبق ذكره وعلمنا اصل الذي اثبتنا  
وهو ان بيان التغير يصح موصولا لا مقصولا سماعا منها اذا قال لعل انما الف درهم وصح علمه انما  
مصدق موصولا لا مقصولا ان قوله ودفعه ما بعد فان معنى قوله علم الف درهم الاخبار بوجوب  
الالف في ذمته الا انه حكى ان يكون علمه حفظها الى ان يودها الى صاحبها لكنه تغير المحقق موصولا

[illegible]































لخصر الاشياء هي ما سارت عليه فرفده وقال في حرمه بني هاشم اذ انت لو لم تصفصت ما لم تحمدا كثره  
وهذا انما بطريق العباسي حرمه الا وساح علم الاستعمال قد صح انه علم كان ساو وكم في امر اخر  
وعبر ذلك حتى انه ساو انا بكر وعمر في معاداة الاسرى يوم بدر فاشادوا بكونه باعاده وما لا انا  
الى ذلك حتى من علم قول العباس بعوله لولا ان كان من العلم ما احرم عذاب عظيم ومعاذ  
الاسر بالمال حواره ونساده من احكام الشرع وما خلق الله به وقد شاوره غيره وعلمه بالوحي  
الوحي خلافا لادى معرفته ان كان بغير الوحي في الاحكام كما في الحرب لو لم يكن له فصل الامر بالوحي لما امرنا بخلافه  
بعوله وشاوره في الامور لا سال الا الراي فلهذا امرنا بالاحكام والاعمال بها من بطريقهم اياهم خالفوه  
بعض الامور التي ان ساو سعد بن معاذ وسعد بن عباد في بلل سطرمان الحديس لم يشركوا يوم الاحزاب  
لنصفوا ايضا لان كان هذا في معصية وطاعة وان كان عزاي ولا يعظمهم الا السيف وكذا عرفهم  
في الجاهلية لم يكن لنا ولا لم دى كانوا انطعون في ايام المدينة الاسراء وروى ما ذكرنا الله باله من عظمهم الوهم  
لا يعظمهم الا السيف وكذلك احدى اى غيره في النزول عما انما قوم بدر وكان يعظم الامر وروى ما اوحى اليهم في الحرب  
كافي الخواص وكان يقول لابي بكر وعمر واما في ما اوحى اليه من احواله اذا حاربته العدا له نواى غيره ما لم  
يوح اليه من الله واولى لان الاما دى علمه على العلم معان النقص هو علمه اسفل الناس وكم حتى وصح  
له من المسام الذي لا يصف علمه احد من الامم واذا اوحى اليه من الوحي لم يزل يعلمه ولو منع عنه لكان  
ضرب حبه وانما تلقى بعوله وحرر الاطلاق دون الحذر عندنا هو ما مودنا بطار الوحي فاما نوح اليه  
ما علمه بالوحي بعد انما هذه الاطوار الا انه علمه معصوم عن العوار على خطا ما دافعه الله به على ذلك دل  
على انه مصيب مقدر كان ذلك في قاطعة من العلم الثالث بالوحي وح لا خور محال في ذلك خلاف ما يكون  
من غيره من الناس بالوحي لان غير معصوم عن العوار على الخطا وهذا كما فهم فانه حبه فاطعه في حقه وان لم  
يكن في حق غيره كحده الصفة وانما خبرنا بعدم انظار الوحي لانه مكرم بالوحي الذي يعمه الراي وكان عليه  
احواله ان لا يخلو عن الوحي المصير الى الراي باعتبار الضرورة فوجد عدم انظار الوحي بالوحي ان السليم الجود  
في موضع انما غالبا لا بعد طلب الحما وكان انظار الوحي في حقه كطلب العلم النادر في حق غيره من الخلق  
وهذه الاطوار عما هو موجود في الامم الا ان خاف الغفوت في الحادثة ما مودنا قوله وما ينطق عن اللوى فتاد في بيان  
العوارى وما ناكم من القرآن ليس بكلام يصدر عن هواه انا هو وحى من عند الله والله وحده المراد بالوحي  
هو النفس الامارة بالسوء واذا لا خور رسول الله انما هو النفس وانما اجتهاد على عصية العقل اللوى  
النفس هو دى باطن في حقه علمه واخبرنا بحصو حق الله به لانه لا علمه ما يصفه من غيره موقر وقد  
ايعود الاجماع على ان الراي في باب الحروب فكذلك في باب الابواب لان كان نوحى اليه في الامور كلها ولم  
له ان الوحي لا يدب بالوحي بل بعونه وحده في سماع من قبلنا وسرايع من قبلنا بل من اذنا الله

ورواه من غير ان كان على انه على شريعة رسولنا وما ليعضهم بالزمانا حتى يقولم الدليل بعوله في كل حالنا منهم  
سرعده منها حاي رسول الله علمه في يد غير صحفه وقال ما حاي فقال التورية بعصده وقال انتموا  
يكون انما كانت في اليهود والنصارى لو كان موسى لما وسعه الا انما في صفت انما كان مقبوعا  
لانا بعا وعلى علمه بعصده بعا وقال بعضهم بل زمانا شرايع من قبلنا حتى يقوم الدليل على السمع بعوله  
او انكر الدليل على انه بعصدهم افنده امره ان لعنهم ككذبهم والكذب اسم يعنى على الامان والشرع اذ  
الافضل انما يعنى بها كل ما وما ليعضهم بل زمانا على انه سر بعثنا ولا يصح ان يكون ما يصح ما شرايع  
من قبلنا بعصده الكذاب ورواه به العلم على انهم من الكذاب من قبلنا بعصده الكذاب انما السند  
لعوله ما يصح ما ليعضهم صفا وما كان علمه على احكام شريعة الله منهم بل معصية في امور المناكر وغيره حتى  
كان يرى الخفاف ما كان في الحق دون المسببة وكان يفعل جميع ما سئل له يقول انما شرايع الله وسائر انما  
عصده حتى وقال بعصده داود وهو من امر بكم بان لعنهم به وروى حقه على حوار القسم  
بطريق انما باني كذا في الشك بعوله في كل شئ فيكم ففترت يوم معلوم وبعوله وبعوله انما انما قسمتهم كل  
شرب محض وانما احد الله في ذلك على صياح وروى حقا بنو يوسف على حبان العضا حتى في الكذب والاثني  
لعوله وكتبنا علمه فها ان النفس بالفسق وبه العدل الكرمي على حرمان العضا حتى في الحر والعبد والعلم  
والذي سئل ان انما هذا الاية بل زمانا على انه شرايع من قبلنا لان الرسالة سفارة العدل لله به  
وبخبر في الباب من عباده ليس لهم ما يصح عنه عقولهم في مصابح دارهم بل من زمانا سر بعوله  
كان رسولنا رسول من قبلنا سعة الله ورسالة رسول الله وهذا ما سئل الا انما شرايع في هذا ان  
يعصيه الله او كونه من غير الكاذب لا عبره باله بعوله انما الكذاب منهم مسموع ذلك بطريق الحد  
والعداوه منهم ولا ما سئل عنهم لانهم حرموا الكذب في كل شئ من حمله ما عبروا وادبوا واما  
للعوله من اسلم منهم لانه لم يزل في كل شئ منهم او سمع من جاعهم وبه انما سئل انما العلم  
فلان من بعد اسرعه من قبله نوحى الوحي علمه معناه قوم ادم ستمرو صوته الى علمه شرايعه ولا  
انما اهل شرايعه به واسعه دم لان دعوه من بعده كانت عامة موحدة قوله منها ونوعه من قوم النور  
وعامة اهل الاصول على انهم كان على اسرعه الله على عامر ~~من~~ بعوله الصالح في النامى  
اعلم ان الله بعصده عن شرايع الوصل غيره ما سمعه منه على انما حق بلا مطر دامد في الدليل كما جعل  
مولى ما اذعه في عنقه وهو انما النوع بعصده الله ما حاي الوحي بعصده العالم صاحب الراي في البصر  
في العفة لبقه على امرانه من العصى بعصده العوام على عصرهم بعصده الانبياء والاباء والا  
صاع الا كما هو الوجوه التي الاول صححه لانها تعنى ضرب استدلال ما عفا صاحب الوجوه صدقها معصوما  
عن الكذب بالنظر والاستدلال لانما عرفنا المعجزة معجزة بالنظر والاستدلال لم عرفنا بالطرق صاحب المعجزة انما يكون







وعلمنا ان السكوت مع ان الحكم عنده خلاف ما افتوا ودوى لغيره من الصحابة فاستصحت اي سقطت  
 هيبة مساو والصحابة مع ما سادوا وان لا اعلم علمه وقالوا اننا استودت وما اردت الاطرو عا ساكت  
 فلما اسالنا قال ادى على كذا العزم وهذا حال السكوت مع احاد الخلاوة لم يعلموا سكونه ولما لمواو حتى  
 استنطقه ولنا انه شرع لا يعتقد الاجماع السصص من كل واحد منهم لادى الى ان لا يعتقد الاجماع انما هو  
 احتاج اهل العصر على قول سماع منهم والمصدر منى بالنص الى المعادى كل عصر ان يكون الكفا العصى بسم  
 سادهم ولانا سمعنا ان مثل هذا الاجماع في المسائل لا اعتد به وكذا في مسائل الاصلية لان الحق في التوضيح  
 واصدو كما لا خلاف السكوت بعد العزم وحصل العقوى اذا كان الحكم عنده خلافه لا خلاف السكوت بول  
 الود هنا اذا كان الحكم عنده خلافه لان السكوت على طرق سلطان اخر من هذا لان الحكم لو كان عنده خلافه  
 لكان سكوت بول الامور المعروفة قد سئلنا به كونه الامم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يصور منهم ترك  
 الامور المعروفة لادى الى اختلف في كلامه تعالى وهو حال فوجد ان سكوتهم عن الورد ومده سعيه فقام  
 فها الى النقل عما حاروا علما لادن علمه عدالهم وما حاروا السكوت عن الورد ما عن الخلاوة وان قلت  
 وما سكنت للحفا واعضدان كل عصر لم يصدر ولا رى السكوت حرمانا لى العقوى اذا صدر واستمر من  
 العوام لا عوران على عوامهم ونحن سمعنا من العباس ان محمد بن عيسى ووصد وان الحق في موضع  
 الخلافة واحدا من ثلثهم واما حدثت في عاصم والكا دصيح لان عاصم لم يرد على كذا من الصحابة  
 ومساله ولم يرد واحد من اهل البيت حتى بان عبد الوتران من هذا المعنى معنى وفي انما ما هو مشهور  
 وقال انه من قد علمتم فاذا لم يرد ذلك لوم واذا لم يرد عاصم معهم مسالهم عن قول الله اذا جاء نصر  
 الله فقال بعضهم امرا لم يعلم اذا علم ان استغفروا وسوب اليهم وقال ابن عباس ليس كذلك  
 بعد ان لم يفسد وقال عمر ما علم من الامم ما علم ثم قال كيف يلو معنى في علمه بعد برون كان عمر الى  
 لاسباع الحق من غيره وكان معوز رحم الله امره اهدى على عصى ليس يستغفر من اخطائهم لم يظفر انه علم ان  
 عمر افقه منه ولا يظفر انه في مثاله راد واما حدثت في عاصم ما ساكت على ربه لارادى ان عوا ما مسائل  
 المال الى وقت ياتى كان حساما ان الامام ان يوحى اليه فاصغر عنده من المال يكون مع الاله سوت  
 الحليم والكنى القصة كانت حسن عنده على ربه لانها اقرب الى الامانة وفي هذا الموضع لا خلاف  
 الخلاوة لكن اذا سئل عن لسان الحسن فلهذا سكنت على ربه الى الامانة وحسن سدا الحسن عنده وقول  
 الى الامانة ان لا اعلم علمه كان صوابا وحسنا لانه لم يوصل من كذا مباشرة صريح بها لا سدد بها حاله  
 ولكن التزم العزم من عمره كان حسن صيانة عن العدا والعال ورياءه حسن السوا والامانة للعدول فلهذا  
 سكنت او لا ما استظمه من ادى الى التوجه عنده علم ان السكوت من الصلابة عن العقوت جانب بعضا  
 للكتاب الذى يرد على طهارة ما جهاده وذكر الى اخر المجلس والظاهر ان قولهم سئل عن عمره ليس

هو اسبق علمه راد من الجواب قبل ان يصاح مجلس المشاورة واهل الاجماع من كان مختبرا الا انما سددى  
 على الراى ليس فيه هوى ولا سيق اما العسق فمورث النخبة وسقط العدالة وامر الدين مع قول الامم الدنيا  
 لكل به او حرد دثما دتم في باب الدنيا او حرد دها في باب الدين واما حرد الدين فان علما هو اه  
 حتى كبر ولا يصدر بول ان المعصية اجاع المسلم واسم الامم السادة مطلقا وكذا اذا دعى الناس الى ما يعتقدون  
 سقطت عدالة البعض بالادلة والادلة اطلاقا وخارجة وسبقها فكون متما في امر الدين ولا يعتبر  
 بول الاجماع الامم ولهذا لم يصدر خلاف الورد امرا ما يابكر من ولا خلاف الطوارى في طاعة علي بن  
 واما بعد الاجماع فمشرط في حال دون حال اما في اصول الدين كقوله القرآن اعدا والوكالات في مقام  
 الزكوات والعلوم كما محمد بن ذكرا الاجماع واما ما يخص الوردى فلا عزم له العزم ولا من  
 اهل الاختلاف من العلما لانه لا يصدر في هذا الباب فصار اكا لحاس من خوف هذا الحكم وكونه من الصحابة او  
 من العترة لا مشرط وكذا اهل المدينة وانقراض العصر وهذا الاجماع الا لصلحانه لان السى علم مدحهم  
 وادى علمهم في اباد معرويه منها بول علم واصحاب ائمة لا متى فاذا ذهب اصحاب الى امو ما بعدون بول  
 علم لا تسبوا اصحابي فلو ان احدكم اتفق مثلاً خذ منها ما نلج مداحهم ولا يصدر بول علم الله  
 الله في الصحابة في الله في الصحابة لا يحدوهم عرض من بعدى غرضهم بجى ابيهم ومن بعضهم بعضى  
 بعضهم ومن اذاهم فلهذا رادى من اذاهم فلهذا رادى من اذاهم فلهذا رادى من اذاهم فلهذا رادى من اذاهم  
 اهدى اهدى وبيد الاجماع الا لعترة الرسول علم بول علم اى بركت فيكم ما ان احدكم لم يوصلوا كتاب  
 الله وعترتى وهذا الاجماع الا لاهل المدينة لقوله علم ان الاسلام لما راد الى المدينة كانا راد الحنة الى حجرها  
 وقال من راد اهلها نسوا احابه الله كان دون الخيرة اما ما قال ان الرجا لا يدرىها وما لانه الابان حرد  
 الاصدار راد المعاصى بعض الاصدار ولنا ان الله لا يدرى جعلت الاجماع محبة لقوله كنتم حرامه لانه وكذا  
 جعلناكم امم وسطا وقوله علم لا يجمع ائمة على الصلاة وما راد المسلمين حسنا وكونه عند الله حسن وعبر ذلك  
 الاخص وما ينسب او مكان امر علماسى ان سادهم وهذا بقوام العصر مشرط لسوت حكم الاجماع لا  
 مثال وجوع بعضهم من اعراف العصر والاعمال من عنه الا ان اعراف العصر على ذلك الاجماع وحكى هذا عن  
 السامع في عصره من حرد من هذا الا صناديق في وقت وقوع الحادثة والاجماع علمه ولنا ما نسب  
 له الاجماع لا يصدر منه ولا يزداد علمه لان الرادة نسخ ولا يصدر رجوعه من بعد عدا وعدا السامع  
 يصح هو قول ما ظهر له في الامم كالموجود في الامم ولو كان موجودا لا يصدر جاعم بول بول فلهذا اذا  
 اعرض له ذلك ولنا ما لا نعتقد الاجماع بمنزلة صناديق ثابت بالنص كالمطلوب لاختلاف حال النصوص  
 لانه ولا طور ان حال الاجماع نوانا الى الامم فانما سدد خلافه في مع العقاد والاجماع وما يصح ما دعا  
 لا يصح رادها لان ائمة اسما وحسب سدد للاجماع الا الحق عدم الاختلاف السابق عداى حرد رحم لان

ح



لان العاصي اذا قهر سبع ام الولد بعد وفاة عنده وقد كان هذا مختلفا فيه من الصحابة والعق من بعدهم  
 عما عدم حواشيها يدل انه جعل الاصل الاول ما عاين الاجماع المتأخر وليس كذلك في الصحيح بل هذا اجماع  
 عندنا بانه اجماع ان الدليل الذي جعل الاجماع حجة الفصل من سورة المائدة على السلف ومن لم يلق  
 فيه خلاف انا نقض قضاء القاض حواشيها عنده خلافا لما ذكره لان هذا الاجماع بحمد الله ومنه  
 ولهذا بعد ابو حنيفة وحده من ان الاجماع حجة الا انه لا يجمع بين الاجماع والجماع في المسائل الخلافية  
 من الامور بموته لا ينظر قوله ولا يثبت الاجماع بدون قوله وهذا لان ذلك المخلص لو كان حيا لم يفتقد  
 الاجماع بدون حجة لا يجوز به وحجة ما فيه بعد الوفاة ولا له لو ثبت الاجماع بعده لو ثبت بصلته  
 لانه يصح قوله بخالف الاجماع فيكون خطأ بعض ما عفا وخطأ بعضا لا يجوز بصلته ان عفا  
 في مسألة القول ولا يحد من معنى ان الامانة استحلته وبوي بلا م ما عفا في العدة وقال علي بن ابي  
 علي حرام في حد ان غيره ان كان رواها بطلت وحجته قد اجمعت على انه في المسألة الثالثة صححه  
 في الاطلاق بين الامم اليوم ولو سقطت من السابق لا يعطى الشك كالام المنسوخ الاسمي لله في اسمائه  
 المنسوخ ولنا اجماع هذه الامم اما صار حجة عليهم حرامه بامرون بالمعروف والنهي عن المنكر  
 وهذا الصفة لا تصور بانها الامم الحرة اذ المنكر لا يصور منه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا  
 كان كذلك من اجزاء الملوك ما سواه خطأ ولا يصح مخالفه الا بالاجماع هو الحق في فصل  
 الامر في الفتاوى وما وجد الاجماع حجة الخلاف منه فكيف ينسب الى الصالح وهو خلاف حدس  
 الصحابة في موضع السعي علم في دعوى البعض فانه لا يصح مخالفا ما له من بلوغه بصره في ان العلم  
 الا ان اهل ما كانوا يصلون الى بيت المقدس في دعوتهم انه العوض الى الكعبة ما اجماعهم في  
 الصلوة فاجبهم بذلك فاسد او الى الكعبة في صلواتهم فليح ذلك الى رسول الله على نحو صلواتهم وما  
 سلك عليهم ان ذلك من العلم بالنص التاسع وقوله ان حجة ما فيه بعده فليست لا يفتقد الاجماع  
 على خلافه كنه من الاجماع العاشر في ذلك العاشر وانا اسقط هذا الحد في ذلك المصنف المشبه  
 في هذا الاجماع بسبب خلاف الناس في هذا الاجماع هو حجة ام او الحدود في دعوى التثنية والثمة  
 اختلج الكل وطلوا في احوالهم في خلاف الاكثر وما في بعضهم لاعداءه في العلم الا ان الحق في اجماع  
 لعولهم عليه عليهم بالسواد الاعظم يعني ما علمه عام المؤمنين ومما اشار به الى انوا حلا في دعوى  
 الجماعة وقوله علم بد الله مع اجماعه عن شذوذ في النار في هذا دليل على العفا والاجماع  
 ما خاف الاكثر اذ لو لم يفتقد الاجماع ما خاف الاكثر ما اسحق في العلم ابو عبد الله عفا في ان  
 اختلج الكل سطران باعتبار اجماع الامم ما يفي حد منهم بصلته للاصحاب عفا في اجماع الاحبار ان  
 يكون الحق مع ذلك لو اصرر الخائف لا ارجحنا ذلك بحمد الله في الصواب والخطأ، محمد بن بكر الصواب

[illegible]







العلم لان علمكم من العلم والحكمة والوجوب والحد والاصول والاصول والاصول في غيره ونقط المردود  
السؤال الموقود وانتم تعلموا عقلا اما النقل فعوله فاعبروا باحوال الانصار والاعشار في الشيء  
الى بطوره كذا حكى عن بعض الاصل الذي يرد اليه العطار يسمى غيره والقاسم منكم فانه صواب الشيء بطوره  
وقد اعلمنا ان العلم بان كنتم للربا تعدون اي تسبون القاسم مثله فالتسبب الحضا والساهو  
اعمال الرواي بمعنى المستصوح علمه ليس في الحكم في بطوره فان قلت الاعشار هو السامد فما احرامهم  
ما يصح بالامم السالفه قلت هذا مثله لانه امره لتعبروا باحوال عالم من جواهر ان كنتموا السالفه  
فالمقصود بالاعتبار ان يعطوا الاعشار من وعظي غيره فان قال الكفر كونه علمه لما ايسر حقه من  
علمه فكذلك عندى هذا اذا ذكرت العلم فاصح قوله علمه في الكفره انها ليست بنفسه لانها من الطافير  
والطوافات عليكم فان الحكم بنسب العادة اعشارا ما كرهه وانا انكرنا انساب العلم بالرواي كما علم ان العلم  
من الحيط بالخطه ربوا العلم الكثر والجنس ما يحول عنه في بعد هذا ان ساء الله ما هو قوله وتعلم علمه في  
الاولى فلو لا انكم من بعد حلالهم في ترك ما من المشاهد الا من علم الاو اذ من علمه شيء موه في علمه  
موه ما به فكان دليلا على صحة القاسم وعوله في العلم من صوة يا اولى الالباب هو افتنا وامانه  
حاصلته حوة بطريق الاعشار فان من علمه في سره القاص من منه ذلك من مشاهد به علمه ما جبه  
من العلم وهو من القود فكان من العلم من صوة بعينه وكذلك في استيفانه صوة انصافان من علمه  
وحاصلها ان العلم حريا عما اوليا القليل خوفا عما نفسه منهم فالظاهر انه يصدق عليهم وسعير على  
ذلكا مثاله من استيفانه ليدفع الحوف عن نفسه فاذا استوفى القود اذ به شوه عنهم فكون حوة  
لم من هذا الوجه لان جفاء الحق في دفعه بسبب الحلال عنه فالله من من جياها فكلنا احياء الناس جميعا  
وهذه معان العلم الانا سماع الرواي في حديث معاد معروف فانه علمه فانه حبه الى العلم  
نعم فانه الكتاب الله فان كذا في كتاب الله فان رسمه الرسول علمه فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله  
الحمد لله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله  
الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله  
اداو حده فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله  
حديث في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله  
صلى الله عليه وسلم فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله  
ولانه ما دار الكتاب علمه وجوده في الرسول وان كان القاسم حجه والقاسم حجه انما الحكم لان كتاب  
الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله  
لان يصر في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله فان كذا في كتاب الله

لدون الاموال لا بعد الصوم كان المصنف يدور الاموال لا بعد الصوم علمه عدم حصول المطلوب  
 من العدم وانما استعمال العباس في حقه الثاني من الناس وان قوله اذ انبجج السورين فلو انهم علموا  
 فذلك بعد عدم ايم البعد بالعاس في مورد ذكر علمه اذ لا يقال على التعقيد كون الكتاب تحت اذا سأل عن  
 حكم الشيء فذلك انهم لم يردوا واما علم المصنف اذ انبجج السورين فلو انهم علموا فذلك انهم لم يردوا  
 لدون انهم حق فذلك انهم لم يردوا واما علم المصنف اذ انبجج السورين فلو انهم علموا فذلك انهم لم يردوا  
 الحق من البات من باب السور السهل وحقوق العلم السهل من حقوق العباد لانهم لم يردوا  
 العباد علموا بالقياس فانه زوى عن كنهه كنه الى موسى عن الاسماء والظواهر ومن الامور انك تعلم  
 ان عاس في الاسماء العلم ردد على ان الاسماء والاعمال ابانوا بوجه التسميه انما لا يسمى انما حقيقة  
 بل علمه كالاب في حقه الاحود كان في الاسماء في حقه وعلمه على درجته بالاخر واخذ بعضيهم  
 طردوا في نهر وسواك في المرات باعسار فمنها من علمه واحفظوا في العول والتشريك وان كل واحد  
 منهم بالولي قال اني سمعته في قصه مروج احوال منها نواي والراي هو العاس فان عظم طاعته لم يرد  
 عسا السبل لانهم تعالى في علمهم في عرصة من كنهه وبان الاسلام ومن ادعى خصوصه فهو ادعى  
 امر الا دليل علمه لا يستوار الناس بالاسماء بالاعمال كافي ما في الاسماء والنواهي واما المعقول فهو  
 الاعمال واجبة الصريح هو قولهم تعالى يا عبدا وانا ولى الاعمال والاعمال ردا على الشيء الى بطيره كما  
 عاينهم انهم انزلوا الاعمال على الامارات غير ما يكون لئلا يعلم ان العاس في حقه بعبارة وان ايدل  
 الاعمال على الامارات في حقه بعبارة لئلا يعلم ان العاس في حقه بعبارة وان ايدل  
 اصحاب من قبلنا من الامارات سباب تعلب عليهم فكيف عينا حرارا عرصة من كنهه بالاسماء والاعمال  
 بوجه الاستزك في المعلوم والمعي ما ملوا بانهم لم يردوا والسبب الذي استحقوا به ذلك ما صدوا الى  
 لعلوا مثلا فعلمهم معا مولا من عيوبهم وكذلك انما ملوا في حقايق الله لاستعادة غيرها ما مع  
 العاس بطره وهذا لان الشريعة مشقة احكاما معاني اسرارها في النسخ كما في الامارات ما سباب  
 مصنام دعاء الى التامل في الاعمال وسانه في قولهم علم الخط بالخط الى سغولا خط بالخط لان الباء  
 من انصاف فكان لئلا يعلم العمل كافي في قولهم سمع اسم امر اوا فتيته والدليل على عدم هذا الفعل  
 قولهم علم لا تشعوا الطعام بالطعام الاسوار اسوار اي سغوا اسوار اسوار اذ انتهى عن الشيء  
 امر بفضله ونووي في حقه اي سغ الخط بالخط والاحاد من العاد حاد محرم الامر والخط سكب  
 فويل عيسى اي الخط اسم للكل اي شيء يصح ان يكون وقد قولهم حث فان الخط بالخط وحلم  
 مثلا عند حال كما سبق والاحوال تروط وان الطلاق سعلق بالوكوب كما سعلق بالدخول في قولهم  
 دخلت الدار اكنة ما سطلوا الى سغوا كذا انوصف هو انما يرد الاموال اجاب كما سبق في اول الكتاب



والبيع مباح بالاجماع نصه لا سيما في الحال التي هو شرط اي اذا اردت بيع الحظيرة ما حطت فبيعوا الحظيرة  
والاعوان يكون الشيء مباحا وكذا في شرطه عند الاقدام عليه والكلح مباح والاشهاد علم شرط  
عند الاقدام عليه وان اراد ما كمل العذر بل لما ذكر في الحديث حر كذا وكذا وهذا لان ما يملكه على الاطلاق  
عمره عنه اجاعا اذ لا شرط الثاني في جميع الصفات الخارعة علم ان المراد به المصلحة المقتضية  
المصلحة في الكثرة وان اراد بفصل العذر ان الفصل لا يصور فصار المصلحة والمراد بالمصلحة في العذر  
فكذلك الفصل يكون على العذر ضرورة والفصل اسم لكراهية والربوا اسم لزيادة هي حرام وهو فصل مالي  
فالمصلحة عوصة معاودة بان مصادكم النصع جود التسوية بينهما في العذر في الخدمة بناء على فوات حكم  
الامر لغوات المساوات وهذا حكم النصع عرفناه بالتأمل في صيغة النصع الداعي الى التقدير الجسدي اذا  
عرفنا حكم النصع فلا بد لها الحكم من جهة ما هو بالنصع اذا تأملنا وصفا الداعي الى التمسك  
والجسدي لان الحال تسوية بين هذه الاموال يعني ان يكون ما لا امتا وية كذا النصع الى التمسك بالنصع  
وليس يكون كذلك الا بالعدد والخص لان المصلحة تقوم بالصورة والمج ادكار موجود من محذات موجود  
ومعناه وكان مقام المصلحة في العذر عبارة عن الصاوي المعيار لمصلحة المصلحة صورة والمصلحة اصدار معلوم مثلا  
بمدار ونسب عبارة عن الصاوي المعيار لمصلحة المصلحة مع والمصلحة اصدار معلوم بالخط والخط فتمت الخوذة  
بالنصع وهو هو علم حذافا ورد بها سواء بالاجماع فانه لو باع قفيز بصد نصع يردى درهم على ان يكون  
الدرهم مقابل الخوذة والخور ولو كان الخوذة متقومة طار الاغصان كما في عمران الربوا اما انما كانت  
مقومة ثم حاز الاغصان عنها حتى لو باع ثوبا حذافا موزن درهم في مقابل الخوذة حاز بها لمعقول  
وهو ان ما لا يصنع به الا كماله متعقبة دانه الحظيرة والتعبير والقروا الخ والمصلحة العوض لا يصنع  
بها الا كمالا وكانت متعقبة في دانه في صفاتها لم يكن او صافها مقومة ان المقوم بالانصاف يكون  
فلا يكون مستغالا يكون مقوما خلافا يصنع به بدون هلاكه لانه يصنع بوصفه وكان الوصف معتبرا في  
العلم اي بشرط تحقق المماثلة لعله لان العدم لا يصح علم لانها عبادة عن معنى محال عن اختيار مسود  
حاز الخوذة والسقوط امر عدي فلا يصح علمه لاسر وجوده هو وجود المماثلة بل المماثلة علمه من الوصف  
وهو العذر والخص صاوي الاغصان فصلا على المماثلة بالكلية بل صاوي شرط شيء من الاعيان غير  
شرط المفعول به النصع هذا حكم النصع عرفناه بالتأمل فيه وليس بالنصع في وجد بالادز وغيره كالدرهم  
ما يخصه من الكمالات امتا لانه وكان الفصل على المصلحة فيها فصلا حالها عن العوض والعوض البيع  
مثل حكم النصع للمساوات فلو ما اساه على طريق الاعسار وهو نظير الكمالات الى العقوبات فاعلم ان العوض  
ما من العقوبات والمعاقبة علمه من المماثلة وخرا سية سبه ملبها فان اسم بان صاوي الذي اخرج الذي كثر اس  
اهل الكتاب من دارهم الاول اخرج من الربوا عقوبة كالفقر فالله بان ولو انما كسا علمه ان اقلوا

ان اقلوا انفسكم او اخرجوا من داركم ما فعلوه الا فليس بهم ما نصبر بها دلت على انه غير له العذر والكفر نص  
دائما الله لانه صلى الله عليه وسلم ان يكون سببا للاحراج لانه منزلة واولا طرد على انكر اهل العقوبة  
ان الاول يدل على ان ثانيا بغيره ثم ادل من اخرج من اهل الكتاب من حرير العرس الى الثناب ما لم يده اذا  
بان حرير الزمان حاسا من قبل المشتري فخر الناس الى ارض السام وبها تقوم عليهم العامة وقوله  
ما نضمت ان نحووا بل عيانا ان صاوية النصرة حر التوكرو وطع اخلاصهم القسم العاوي عن ذكره قوله  
لما اثم ما نصحتهم حصونهم من الله اي من اس الله ما لم يده الله اي بالنص من حصونهم من حصونهم  
خطروا انما لهم بدل على ان المستحق لان الحق الاعاد على القوة والاعمار والاشبه ثم دعا الى الاعسار والاعسار في  
حالي النصع للعدول والاعسار في النصع فكذا في الشرعيات هذا مذهب الصحابة والناظر في علم الادب فاسم  
لنوعان ان العباسي لا يرى على الامور الشرعية لعمدة احكامها الى ما لا نص فيه فحجج الشريعة بالنص  
فلم يدر او قال داود ومن يابعه من صحاب الطوا هو انه ليس بحجة والعلم به ما طرد في احكام الشريعة وهذا لم يلب  
النص في النظام ما اختلفوا فقال بعضهم لا دليل من قبل العقلاء على العباسي فسمي منه وما لم يصح اعلم للدليل  
العقلي ان في العقليات اما في الاحكام الشرعية وما لا وقال بعضهم هو ضروري بل لانه لا يصح ان يعدم  
لا يعدم عدم الاصول والاصور من سالكه في احكام الشريعة لا مكان العمل بالاصول وهو اسد صحاح الحال هو ان  
اما ما لم يملك الى الصور واخبروا ان العباسي بالكتاب وهو قوله ونزلنا عليكم الكتاب بما لا كرسى وقوله  
والادب والاباسي الا في كتابه وقوله ما فرطنا في الكتاب من شيء فاجبر ان كرسى مبني في كتابه عبادة او اشارة  
او دالة او احصاء ومن شرط صحة العباسي عندكم طوا العرف عن حكمه بالنص بالكتاب وقوله او لم نلقهم انا الرنا على  
الكتاب على علمهم وفي المصير الى العباسي بل ان الكتاب غير كاف والسنة وهو ما دوى ابو هريرة ان النبي صلى  
ما لم يزل امريني اسيركم منكم حتى كرمتم او اذ السبايا معا تسوا ما لم يكن ياقديان وصلوا او اصلوا  
فكان ولا طاسبا ما غير رثته فالسنة علمهم دهم عا ما لم يكن في السورة باقديان فاعلم ان غير حجة المعقول  
وهو نوعان احدهما يعني في الدليل الى العباسي وهو ان السبايا من قبل في اصله لان الوصول الذي هو ماسط الحكم  
الدليل علم النص عبادة او اشارة او دالة او احصاء فمصلحة من سبنا او صاوي الى الوي السفة عن شتم  
الحكم السابيه من اجاب او اسفاط او خلد او حكم حق الله فلا يصح انساب حق الله في باصة شتمه في الاصلح  
ان من لد الحق موصوف مكان العذر معلا عن نسب اليه العذر والاحصاء الى انساب حقة باصة شتمه كقوله قد  
قال الله في ولا نصع ما ليس كرسى علم ولا يصح لو اعيا الله الا الحق وهذا الخلف جبر الفاصدان فله كلام النبي صلى  
الله توحى العلم عسا واما دلت الشبهة في طريق الانصاف السابيه وادكان قوله علم حجة قبل الانصاف السابيه واخرج  
عن ان يكون حجة لهذا الاحتمال هو كذا نصنا وانما فان شبهة علمه ما ولبنا ولا يخرج به النص من ان يكون  
حجة موصية وثانها المع في المثلول وهو ما ليس بالعاسي وسانه ان المثلول طاعة الله في الامد ظل للو في قوله















اوجب خصوصيته به والمراد ان يكون حكم المقيس عليه مخصوصا به لانه متى بدلت اخصا من الحكم بما  
 لخصوصا العقل مطلقا لانه العقل بعد الحكم وذكر سطر الاخصا هو الثالث بالنظر الاخر كان  
 هذا العقل في معارضة النص لوجه حكمه والعقل في معارضة النص موقوف كشادة حرمه فان اقيم  
 شرط العدد في الشهادات فعولهم لا يستشهدوا استندى من حكمه واشتدوا وذوى عدل منكم في حصول  
 على حرمه فعول سهادته ووجه وحمل شهادته سهادته وجلبه وان من شتد له حرمه فهو حريمه وسماه  
 هذا الشهادتين كرامه له وقد اشتهر فناس الحكماء هذه الفضله وصار هو مخصوصا بهذا النص  
 عن النص في العامه علم ثم بعلمه الصالح لا بعد حكم الحكم في سواده غير حرمه من هو مثله او فوقه في  
 العقل لانه في عدل الحكم اي غيره اطلقنا خصوصية الثانيه بالنظر كرامه وهذا الخور كذا السلام  
 ابا ج النكاح وقصره عا اربع نسوة حيث قال حتى رثا ثلاث وربع والموضع موضع الخاصه الى النكاح  
 ولو كان الاول المذكور مشروعا لكانت هناك اخصا من النص على ما يقع نسوة ما علم انه ان كرامه ان فيه ايات  
 الاول عا الحرة وهذا الكلام واي كرامه علم به بعد تنبيهه الى غيره بالنظر لان فيه اطلاق خصوصية وكذا  
 نص النص ان السبع نصفه عا مملوكا بعدوا حيث قال علمه لا يبيع مال نسبي عندك نبي عيسى ما يبيع عن  
 الانسان وانما اراد به ما ليس بمملوك له انما اذا باه ما عده وهو لا يملكه ثم استراه وسلبه لا خورم  
 ترك هذا الاصل في السلم وان لم يكن المسلم فيه في ملكه ولا في يده بالنظر هو قوله علم من اسلم منكم فليس  
 في كثير معلوم وورن معلوم الى اجل معلوم وما سلب هذا النص الا سوجلا فلا نصارا الى العقل وان كان السلم فيه  
 مع محدودا لا لا لبيع الا في اطلاق اخصا من الثالث بالنظر العقل وكذا مشرع السع النكاح با  
 ما قال فعول ان نسوة ما مملوك لم ظهرت خصوصية النبي علمه بالنكاح غير من يقول حاله كذا في  
 المومنين فلم يكن ذلك قاطعا للعقل وانما في ما سلب النكاح الذي علمه بلفظ الحصة علم سلب اخصا  
 يقول حاله مود والموسر عا العقل بعدية الحكم الى النكاح غيره وقلنا ان سوادا حاله  
 نكاحهم لان معارضة بعض معصدا مقوله حاله نعمت ذلك المعصدا الخدوف والدليل عليه قوله في اخر  
 الا انه ليس لا يكون على كذا في اي صديق هو مصل يقول حاله كذا في مود والموسر الخرج انما يكون في  
 لزوم المهر لاي العقد النكاح بلفظ دون لفظ وان في حق امته قد علمنا ما فرضنا عليهم في اروا جهم  
 وما ملكت ابائهم اي اما وخصا من المهور عا اسلموا وطاهم وهذه الكلمة اعراضا عن القول حاله  
 النص وهو عني ان سوادا حاله كذا لا يخلو غيرك فلا سادى يكون شي كان كذا في الغير اس من حد الزمان  
 دليله قوله ما كان لكم ان تودوا رسول الله ولا ان يكلوا ارواحه من بعده انما هذا لان اخصا  
 رسول الله علمه انما يقع با صفة كرامه ولا في من حي الاخصا من الحكم بلفظ دون لفظ وانما انكر ان  
 لا يجب غير ولا اكل احد بعده وقد اطلقنا العقل من حرمه كرامه وهو ما قلنا انما ماله وكذلك

[illegible]



المولى.

لعل الامتياز اسم الزمان للواطم ان يقول اسم جماع يعصده سحر المادون الولد واللواطم مثله في هذا  
الجنس فكان دالاه للسو حكم شرعي عو شري و جامع من صفات السامعي انه موداسات الاسامي القياس  
الشرعي ثم تولى الامتياز عليها فانوا قد عرفنا ان من الاحكام ما يستلزم الاحتاد فلا يمنع مسئلة في الاساء او  
هذا في الاساء المسئلة واضح وذلك لان اسمي عرفنا الاسم مشتقا من حق في محله من معنى ان سوع اطلاق ذلك  
الاسم علمه كما قلتم في التفسيرات بما لا يعرفها من التفاضل في البر و عرفنا ان ذلك ما كان لو ابد لكونه مقلد  
خبر في حد ما تلك العلة في غيره اساء ذلك الحكم في غيره بالناس فكذلك هنا ما عرفنا ان هذا اللغة اطلقوا  
اسم الزمان مع وجود ذلك المعنى في غيره حارا اطلاق ذلك الاسم علمه بيا ساء فلنا الاساء كلها بوصفها بالاسم  
بما اد الاساء كلها واد اكار مع معصية لا يمكن ساءها ما سال ان المصير يحد في جمعها و فاسي ان خصوصها  
مخصوصا على المصير ان جافة والاعداد وان افعلة هذا اطلاق الاحكام اليه لوضع الغرض منها وابد من معرفة علم  
توفي فلها صدر الى العاسي منها وان الاساء وصورة دلالات على المسلمات بالمعصود منها و هو الحق الحق  
ومع صفة وعلى السمع ان كان يقول في اسمي الجمع في كل اسم لعنه انه ماد او صبح ذلك الاسم باسمي به فعل  
له ماذا اسمي الجبر جبر جبر ما ان له حر حراد اظهر عا وجه الاد من ان يترك فعله لمعسكر ايضا والاسي  
حر حراد فعل له ماد اسم القاد وده ماد ورة فاعان له مقروم امان فعله نحو كل سحر امان وده ايضا  
واسي ماد وده وكذا النذر والموصي الكوز والاسات اسم الحمر كسا في الاسورة باعداد ان الحمر باسمي حمر امان  
العتاد بهذا الاسي العصوره على القدر والاعداد الحمر وده الاسرة مساوي ان في هذا الجمع ما ساء وان الحامره  
ما صله بالصوره الاسي حمر الاسات اسم الساد والنباس باعداد ان كل واحد منها اصوره ان العز عا بيل  
الحففة ما ان العظم الحمر الاساء بالاجاء بدور اسم العرفه وقد عدم الاسم مع معناه لان السرة اسم للاصديا وجه صادق  
عن ما حده وهذا المصور في الكفي ان صاحب مبد فكيف صادق عنه واسمع العاسي الشرعي لاسات الاسم  
اسا فاسم العظم ضرورة وهذا لان الاساء فها ان حقيقة عاد وسمك الحففة وضع الواضع وان لا تعرف  
الاساء من اهل اللغة وسمك الحاد استقادة العرب للاسم واسم وقد علمنا ان طريق الاستقادة بيا  
من اهل اللغة عبر طريق التعريف في احكام الشرع لما كان معروفا هذا النوع بالعلل الذي يذكر في حكم الشرع  
وعا هذا اطلاق الاسماء بالعامي لمصعب اسعاره ما لفظ لا اطلاق للعباقرة انا مسهل فيه  
ما قلنا من هو طريق الاسعار عدا هذا النوع والاسعاره باب من اللغة فلا سان الا اننا ملنا المعاني  
الغريبة منظر قول ان كل واحد منها ما يصح لعلنا بالاحتاد عا فامه اصورها معان الاحوال اطلاق وضع  
لوع خاص لعنه وكذا العناق فلم يحر فامه اصورها معان الاسم معاني سوعه وانه خور معان لغويه وكذلك  
الاسعار بالقياس لاسات الاسعاره في الفاظ الملوك البيع والجمعية للمكاه باطل لان المكاه وضع















تكون ما سد امصر العقير عما فرما وسمى ما ذكرنا لاحق للعقير او انزكوه واما صاد واما صار واما غلر  
 الحاجر والحاجه شي وواحد ان كان سباد الحاجر مخلصه هذه الاسماء المذكورة في انفس النصارى اسباب  
 وهم خاتم الزكوة غير ان اللغة للصوة ولوجود التوم اليها لانصير الصلوة حقاً للكنيسة كل من صغر  
 من هذه الاصناف غير ان جوامع الكنيسة واستعمال حرامها كما استعمال جميعها في حكم حوار الصلوة  
 فكل الصلوات في صغر ما صغر باعداد الى الال بصغر نصيبه للدم كالصاير لم الصلوات في جميع الال  
 صنف في الصلوات في حكم النصارى وجود الكنيسة بعد الشروع في الصلوة بل الواجب لعظم الدم في  
 نكح حرام من البدن واللسان من الاعضاء الظاهرة من وجهه وهذا لان الصلوة عظم الدم ونفسه لا غنى  
 فمعلق بغير عضو ما ينسحب من العظم باللسان يكون بالساو والذكر وكان ذكر في اسرار عا سدا  
 المعظم لتحقيق في الصلوات المعلقة باللسان والكنيسة انه صاخر كحمار في اللسان عظمها وصاد في  
 النصارى في الصلوات المعلقة باللسان فيكونه ما مطلقاً بعد ما به الى سائر الاعضاء السابعة في حكم النصارى  
 وهو كون الكنيسة صاخر المعظم فكل الصلوات في الحكم كنيسة ان من النصارى في النصارى في  
 الخامس في حكم النصارى اسرار الال الواجب ان الال الخامس في النصارى ان الال صاخر الال  
 الخامس في حكم النصارى فاداعلنا وعلينا حكمه الى سائر ما يصلح الال من الماعنات فقد حكم النصارى فيكون  
 ان الال صاخر في النصارى طهارة الحمار صاخر الال الخامس في النصارى طهارة الال الخامس في النصارى  
 الخامس في النصارى ان الال صاخر طهارة النصارى الى ان يولد النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 بعدى هذا الحكم الى النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 سوى الال ان الال صاخر طهارة النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 سائر الماعنات في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 ما حرمه النصارى ان الال صاخر طهارة النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 والاكثرون ان الال صاخر طهارة النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 الال النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 بالنصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 لما فرما واذ الال صاخر طهارة النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 خلاص طهارة الال صاخر طهارة النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 عن معقول الحق على ما ورد في مستطر النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 عند استعمال الال صاخر طهارة النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى

على ذلك ولا حاجة الى استنطاق النصارى لخصوص الال النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 العلم ان النصارى غير من النصارى طهارة النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 بعد صلا الال صاخر طهارة النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 وعظم صرود النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 فلو ركنه ما جعل علما على حكم النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 العام الخامس بهذا وكان كماله وهذا العلم ان العلم ما يعلم به الشيء وان يكون باناه والحكم في المنصوص  
 عليه بان النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 وصفا لازما كما تقسمه جعلناها عليه للزكوة في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 الاوقات وعارضا كقولهم علم النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 عارضا غير لازم لان الدم موجود في العروق بدون صفة النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 من الطوائف علمهم وصفا كالكلام في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 لو كان علم النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 لكونه دما والدم حكم شرعي لان عبادته عن النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 حكما سرعنا على حكم سرعي وهو القبول وكقولنا في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 المولى ولا يجوز لغيره كالم الولد كحلال النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 حكم جعله حرمه البيوع وكقولهم في طهار النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 وردة وصلة الزكوة في صرعه كالتابع وحردا كقولنا في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 حرمه النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 وكقولنا في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 بسواه وغيره اذا كان النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 فالوصية معلولة باعدام العاقد واما سببه وذلك عن مد كقولهم النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 الى العاقد ولما اعدام صفة مذكورة بالنصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى  
 الموصط الى النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى في النصارى











[illegible]

## صوامع

هو العلم به والجواب ان الشرع جعل الاصل شاهدا كما جعل الاصل شاهدا والابدل عما ان كل لفظ مهم  
شهادة بل قد يكون اصل لفظ خاص وهو لفظ الشهادة ماها هي على ما هي كمالها وحقها واعلم وكذا  
هنا لا يتعلق الحكم بالكلية صفة على الشرع اعادته بل هي غير موصوفة بها بل بعد السارح اما ما هو  
الحكم وجوبه في الاسلام ما ما قوله انها اماره وكذلك في حق الله ما ما في حق العباد فانهم مسئولون بمسئله الاحكام  
الى العمل كما نسبت الاحكام الى افعالهم ونسب الحكم الى المصير والعصا الى العمل فكانت غير موصوفة في الاصل  
لكنها جعلت موصوفة خفيا بما ينسب لها وهو النسيم بان هذا الحكم لا اله الا هو موجود وجودها هو  
هو الله سبحانه وتعالى عوان العلم لا سيما بالامارة فمختار ان يكون مراده ان مع الامارة ان يكون موصوفا  
ويكون اي انها غير انها غير موصوفة في حق الله لان الموصوفات هي لانها معلولات وادام يتعلق الحكم بكونه وصف  
والحكم بوصف العلم ونظيره معها بوصف الشرط ونظيره معها فان من قال بعد ان كانت حركات  
هذا وجودها يتعلق بالكلام وهو شرط كما دار مع قوله انت جرح هو علمه وان الوجود قد يكون اتفاقا  
فلا بد من ذلك في غير الوجود غير الشرط والعلم وذلك هو الاقواله الا ان الشرط في افعال الحكم و  
للعلم انوصفه فان ما لو سلمنا ان الوجود عند الوجود قد يكون اما كمالا لعدم عند عدمه علم ان الوجود عنده  
ما كان اما كمالا فلا علم انه فلنا العدم عند العدم لا يدل على العلم انه في حصة الشرط فيه فان اعوان شرط  
وقد دار وجود الزكوة معه وجود او عدمه وان الاطراد بان ثبت يكون الوصف شاهدا في ما وصفه  
الاصول العموم فلا يكون عموم سادته فلا علم عدالة كما اذا كثر الشاهد سادته في علم الغضا فانه  
نصير لكون شاهدا منه بعد ذلك وان كلا هذا شاهد نفسه بذلك الوصف فيكون علمه معلوم ولكن  
فلا نصير الكثير بعد ذلك فيمكن عدلا في الكثرة ولان وجود الشيء ليس بعلم لعماله مع ان العلم اصيل  
الاصول فكيف يصح علمه للوجود في عين من حيث الوجود ولو جعل محجرا علمه كان حود الوصف في الاصل  
علمه للوجود في الفرع وانما لا يجوز العدم ليس معنى فلا يصلح في العلم احتمال ان الحكم بغيره علمه اخرى ولا يصح  
ان يكون محجرا شرط العلم ولا اله الا في الاطراد المحملا لانه وان احتل طلبا لكان يقول في علمه ان العلم لانه  
فلا اصلا حرمنا وصوا ومعارض مصطردة الى ان يقول بان علمه علمه صراعا ومعارضه في العلم  
ان حود الحكم والعلم ليس بغير علمه فساد العلم في حود حوده لان العلم محوران يكون معلولا لعلل شتى فانما  
الوضوح قد يكون بانوم مصطوحا والاعاد المحون وعنه ذلك حود العلم ولا حكم معه لا يدل على الغضا وانما  
محوران ان يغفل الحكم لغوت وصف من العلم وذلك الوصف ليس بعلم نفسه فالصفا علمه لوجود الزكوة  
والحكم في الاطراد هو ليس بغير العلم ولكن العلم يصح ايضا حولا لانه علمه عامه مدون صفا لعماله  
معارض وجود ما هو كمن العلم بما وكذا يصح تحت الادارة حولا لانه في الاطراد حولا لانه في الاطراد  
الصفا واذا كان كذلك فلا يكون هذا مناقضة ولا ذكره وقد رتب على العلم خصصا الى ح كوجود العلم

42



































ان الحق محض ونصيب ايضا كغيره من المحدثين الا ان قوما اذا اصلوا جماعة وعلموا العلم واخذوا  
صلوة من علم من علم خلا ما منه وهو علمه لانه محض العلم عنده ولو كان الكفر ضوفا لما فسد صلوة الجماعة  
اذا اصلوا في حق الكعبة فانه لا يفسد صلوة من جاهد امامه في المحرم وان علم ذلك لان الكفر صفة في حق الحق  
كما في تلك المسئلة فاما لا نسلم وجود الحق في ذلك العدم فان قالوا لو انك مصابو حنة اعادة الصلوة بعد  
العلم بالخطا فلنا لانه لو لم يكلوا صابو الكعبة عند الطائفة العلامات وان راس الامارات لان ذلك لم  
في وسعهم وانما كلهم طلبة عارجا الا صابو وهذا لان الكعبة غير معصومة معيها حتى لو سجد بها كغير الاوى  
ان الحكم لله من عينها الى صحتها وحسنها الى ما يقع عنده بالحق والحق الى حنة بوحدة انه الذي  
العلمة وانما المقصود وجه الله والتمسك بالاشارة في قوله ما تلووا نعم وجه الله واستقبلوا الكعبة ابتدا  
فاذا حصل الاسلام بالحق من رجاء الاصابه وحصل المقصود وهو طلبة وجه الله سقطت صابو عين  
الكعبة الاوى ان جوار الصلوة وساد فامر صفات العدل لانه يقال على اسد وعلمه وانما محض صفة حق  
العدل وان كان محطيا عند الله في مسئلة كذا ان مسئلة العلم ومثلنا سواء وهذا عندنا وعند السامعي  
كلوا الحق صابو حقيقة الكعبة لان طريق الاصابه ما هو في العلم ولو كلوا الكعبة الا انه عذر دونه  
سبب الخرج وكان محالا مسقطا اصلا في طهر الخطا لانه لا يفسد الا عاده واحده من جعله محطيا ابتدا  
وانما لما زعموا من ان طلاق الخطا في الحديث والخطا المطلق هو الخطا البدائي وانما لا يطلو به والى  
الكامل وهو الذي علم في ساري بدر حسن نزل قوله لا كتاب من الله يسوء المسك ما اصدت عذر عظم  
لومر ساعدت ما في الاصل ولو كان الاحكام صوابا في حق العدل واستقام نزل العدل على الصواب  
ولما قولهم وكذا اي من خادو سلمان اسما حكا وعدا اخر يقول معهما هاهنا سلمان اسما في الحق  
دون ادعاء علم من اسما او سامي الله حكا وعلمه ولو لم يكن الاحكام صوابا كما سبناه حكا اي حكا  
وقوله على عمرو بن العاص حكم على الكراة صيب فكل عرسات وان اخطات فلك حنة والنزاع لانه  
على الخطا معلوم انه مصيبا البدائي الثواب به وقول من عود دم مسروق والاسود كلاما خاطئا  
ولكن صبيح مسروق احس الى فاسعا من ذلك في المغرب معا ما لم يصبا مسروق الكعبه  
جلس في ركعة وطس كاحر الا ان قال لا يصدق ركعة في الامام فكلون هذا راس الركعة وصل  
الاخر ركعة في مجلس ما ان المسروق فهو ما فات من الصلوة فكل من بين الركعة العاشر بعده  
بان لم يقول من عود دم ولله المصيبة على لا يحل ذلك لانه يكون في مساقصا في كلامه هذا  
لانه فان خادونا ان احطت بمسارم عند روي داهم حتى ومن السطان انه ودعوه منه  
نزلان وانما المصيبة في وجهه اصنام ما عند الله معذرة ان يكون مكلفا وانما هو مكلف با  
الايمان على قصد اصنام الحق ما خلا حنة هذا المقصود من عمدة الكلام وحل حصة في

احكاما مسكون الا في علمه حيث ادى ما عليه من الكعبة في حرم الصواب بل ما لا حراما مقصود منه او  
حراما في الله اما اذا اذ اصلح عن واجبه الله واما مقصود من عدل رسول الله علم نواي في كل  
تكون احكاما في كل خطا اذ لا بد من رفع علم رسول الله علم صوابا اذا امر علمه والله في قوله ولو كان خطا  
ما مرده علمه اذ العزم على الخطا خطا الا ان هذا اي اصد العدا كما هو راى بكرم كان رحمه والمراد  
بالايم لو انك انما من الله سبق كذا في حصة علم العبدان حكم العزم كما هو راى وهو علمه وقال  
اهل البيت لو انك من الله سبق ان لا يصدق احد على العلم بالاحكام وكان هذا احكاما منهم لانهم  
في ان اسبقهم وما كان ساقا في اسلامهم وان يدام بالنعوى به على الجهاد وحي علمهم ان منكم  
اعلم للاسلام لم يكن ما اصد من هذا الاسرى عذاب عظيم ثم الحمد اذ احطوا كان ما جولا عند  
البعض بعلم علم وان احطوا له اجروا من عند العصى كان معذرة كانا لانا ثم نزل الصلوة  
ولكن لا سال نوار الصلوة عند العصى كان مودودا والاضواء ان طوبى الاصابه ان كان  
سا عيوب لان المقصود من علمه وان كان حقا احكاما في الحديث والخطا انا حكا الدليل المقصود  
والاضواء حكا خلاف الاحكام في صيغاته العلم فان الخطا فيها بصلوات بدع وانما في العود بعد  
الحق والحق المعزلة لان الاصل هو صوب كل محمد دم فكلون توصوا الاصل وقسم  
الحاوي لوى بالنسبة الى اصنام الحق وهو غير مذموم فان مذموم ان لا خور ان يقول الله  
ما حق نقي من الاكوار ما لم يعلم في غيره الا انهم صنعوا ذلكا حيا دم والحداد ان حال الحمد  
على مقصود على كصوف المراد له اي كذا القول اي مراد له انه بصد الحق في كل حكا  
المقصود بكون الخطا الوارد في الحديث على نوك الحق والاضواء على اصنام الحق فلو لم يعلم  
علم كحق المراد به بظن طمان ان المراد به هذا وبصل هذا الاصل احكاما في النبي في بيان  
النبي فان بعض العلماء لا خور احكاما في عصر النبي علم لان كصير الله الضرورة في عصر النبي علم  
لانكار الرجوع اليه والجمهور على انه كقول من بعد عن النبي علم استدلالا لا حراما معاد دعه والادى  
ان لا خور كركان حصة النبي علم هذا الاذن منه راجعا الى علمه بدم من هذا البيان في حصة  
والحداد في لا خور كصوف العلم لانه يودى الى صوب كل محمد حكا في المقصود احكاما في حصة  
العلم كخور عند مساح العواقب من احكاما كالكرك في الخصاص وعندها في الامام اي  
دبر من شاع ما ودا الله وهو قول المعزلة وهو في مساح سم قد وهو قول السبع الامام  
اي مصورا لما تولى في مساح الائمة السيرة حتى في الاسلام دم وهو اظهر قول الشافعي لا خور  
وهذا الجلاوي في العلم المستطير بما في العالم المنصوص هذا حلف هو الا انهم في حوزة وهم  
في حوزة وذكر اي مقصود العلم ان يقول كما في قوله في حركه كركه في حركه قنابها







في الصائم الباطن اذا صب الماء فطعمه انه بعد الصوم لغوات دكنه اي دكن الصوم والعبادة لا سادى  
يرون دكنها ولمزم عليه الثاني في اجماع المصنفين في فروع تخصيص العلة قال امسح  
العلل ثم لما في وهو الا ترى قوله عليه السلام على صوم كل بائنا اطعم الله وسعيل وكان بخصوص  
العله هذا الطريق مع ثناء العلة فليسا امسح الحكم في الثاني لعدم العلة حكما في عمل الثاني  
الا صاحب السمع حيث قال فاما اطعم الله وسعيل فمستطع عنه معناه حسنة وصار الكلة  
الكل حكما في الصوم ليعاد ركنه لا مانع مع فوات ركنه والثاني في معنى ان الفعل الذي  
ركن الصوم مضاف الى من له الحق فيبقى معتبرا فيكون ركن الصوم بخلاف ما اذا كان  
المن له الحق كذا يقول في العوض له لما صار سبب ملك البدل اي ضمان العوض  
سبب ملك البدل الى المعصوب تحمضا للعدل ولمزم على هذا المذهب فانه بعد الملك في  
المعصوب منه ولا تثبت الملك له بل للغاصب فمحموز تخصيص العلة يقول امتنع حكمه  
في المذموم مع وجود العلة الموجبة لمانع وهو انه غير محتمل للفعل من ملك المملك المحرم  
عدم في المذموم لعدم العلة الموجبة بذلك وهو كون العوض سببا بملك البدل ليس المعصوب  
ط ضمان المذموم بل من العوض المعصوب به ولكنه بدل عن البدل انما شرط كون  
بدلا وان يكون الغير محلا للتقلد اذا غير موجود في المذموم فالذي جعل عدمه دليلا لفحص  
حلهاء دليلا لعدم وهذا اصل هذا الفصل وانما لمزم المصنفين على العمل بالطرد به لا رهاق  
بمنعها والمخصوص من يرد على العبادات دون المعازاة الاصله وهذا الهم جعلوا انفسهم  
حجة بدون الاثر الذي هو معناه ساكون موجبا لصحة كالمصنف اذا وجد ان وصفا الحكم  
بالخصوصا كالصوم لم جعلنا المنع المؤثر علة فلا محتمل ان يكون موجود بدون لكون علة كما  
نقبل التخصيص كذلك يقول في ان نال انه حرم للولد واقتم مقامه في الحجاب للحرمة المصفا  
لانه تبو بها في الاصل باعتبار الولد فيخلق من المائس ليسوت سببه التخصيص بواسطة الولد  
فصير بواسطة الولد امها تها وبناتها كاهاته واباؤه كاهاتها واسماها كاهاتها  
بجعل علة الحصقة بالحجاب للحرمة وهذا المعنى لا يختلف بطل وعدمه بحسب البعوضة وانما  
الحرمة في غير موضع الضرورة لا في موضعها فان حوار في اية حلفت حادهم علمه فكانت  
وهي حلال وكذلك سببه البعوضة انما موجب للحرمة في غير موضع الضرورة في الموطوعة  
صورة ولمزم على هذا ان الحرمة لم تعد الى الاخوات والعمات والحالات في وجود تخصيص  
العله قل ان امسح صوت الحكم مع تمام العلة في هذه المواضع بالنص وهو قوله في واحل  
لكم ما وراءكم ولا اجمع ونحن نقول ان العلة صارت حلالا سريعا لا يند انهما وهي لم تحل

عند معارضة المصنف في حرمة الاحرار وكذا معارضة ان حكم المصنف حرمه اخوات الروح والعبادة والحالات  
بوصفهم بكونهم من الاجرة وقوله علم السجدة المراه عا عمتها ولا عا حالها ولا عا احتاجها واعا اسلمها و  
روح السجدة علمه بنسب من عا من منسج الحوار في غير هذه الحالة يقول في واحل لكم ما وراءكم ولوقعت الخدم  
الذين لمزم بعد النص والاعوذ بذكر المصنفين في العلة وكان عدم الحكم في هذه المواضع لعدم العلم  
بما في تمام العلم وبني على هذا عدم الملوان وهي تخصيص ما في ثبوت العقاد اسلمه كسرا لمراد السجدة والسمع  
ساد له المال بالمال لم يوفق العلم لعدم العلم والمال في تمام العلم كسجدة عند العرفان اسلمه السجدة الى  
مال العرف كسجدة تمام العلم في حق المالك لعدم ولا له العاقد علمه وان لم يوفق تام في حصة المالك لاجل المالك  
فان لو اطمع بطل فاعلم انه سويدي عن امان في حقه وماتع مع ان هذا الحكم كما راسل ط فان احل اذا كان  
لما في جميع ثبوت الحكم في المسح المستري وما في جميع مام الحكم كما ان الروم في حق لائم الصفة بالعمس  
بوصفه ولقد اتوا استري من خروجه على واما يوم فمصرفه ووجدت سويدي عن علمه ان يوده  
سما منه كما ان الروم لا لم يخرجه من مامع يوده فلو ردت شيئا من امان في ليعود الصفة على السماع قبل  
التمام وان لا يخرجه كذا في المحظوظ وما في جميع لروم الحكم كما ان العوض وكذا لا يمكن من العوض بعد العوض بدون  
لوضاء والعوض بخلاف حاد الروم فانه يعود بالورد لا فضا ولا فضا ما يصنعهم مع حاد العوض بعد العوض  
ان كانت لائم فليكن السمع على شرف الانصاح فكون ما في جميع لروم الحكم في الجايات الرومي اذا انقطع قوله  
وانكسر فوق سهم لم يوفق علمه لان العلم في الرومي المتصلا بالحرمة بوجاهة شيء واذا احل يلمزم  
معه حاد منه تمام العلم لان العوض يعقد له من كل الرومي ان يكون علمه اذا اصاب الرومي هذا  
ما في منه تمام العلم حيث نص الى الحر او اذا اصاب ورفعه ترسي علمه او دوع فيه اذ لا الحكم  
ان العلم قد تم وكان من حكم الحر الذي هو مملوك وهذا السماع مع اذ لا الحكم بخلاف الحاد لانه مع  
في الحر الى الحر اما ان يرد ولا مع ان يرد الى واما اذا اصاب مخرجه من اذ لا حره بالحره مع تمام  
الحكم ان حكم الحر انما يرد الى امانها الى الموت فاعطوا السرايم يكون ما بعد تمام حكم العلم واذا اصاب  
فما في فرائضهم بطول حاد ان الموت مع لروم الحكم وكذا كان غير له الصحيح في قصره اذ لا سماع  
منه الحاد كمالا في **الاربع** في العلة نوعان طرد به وموترون وعما كذا قسم ضرر من  
الاربع اما الطرد به فوجوده فمقتضى اربعة القول بوجوه العلم وهو التزام ما يلزم للمولود ليعلم واما  
فدم على غيره لانه بوجه الخلاف هو احق بالتقدم وهذا الارل نص الى ما رعى عند عدم امكن انما واهم  
اي امكنها والقول بوجوه العلم في اصحاب الطرد اي القول بان لا اثر لانه ما سلم موجب علمه في الحاد  
مع تمام الحاد اصاح اي معنى موثر ضرره وذلك كقولهم في صوم رمضان انه صوم فرض فلما  
فلما سادى الاسعير النسم معقول عندنا لا يصح الا بالعمس وانما عوده باطلا في النسم على انه معسر







لسان القدر فلا بد من القول بالحاجة فيه من جهة المعاد فان فيه من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 صوره كوار ان يكون من الحاد في حصة من الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 فاذا اسروا الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 لم يسلهم ان الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 واعدا ان يحصل على حصة حصة بوزن وجود الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 العضد على المعاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 المعيار وهو اعلام الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 حرم باعتبار العلم عند الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 حرام هو الفصل على المعيار وهو العلم عند الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 منه للوصف الذي جعله علمه فانه حوله به المطعوم بالمطعوم محارم على حرمه العلم معقول ان لم يكن  
 محارم لان الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 لانها محارم في المعاد والحق لا بد من الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد من جهة حصة حصة بوزن وجود الحاد  
 انها لم يبق مسودها فلا يمكن الا ان يكون لها علم لا يمكن ان يكون لها علم لا يمكن ان يكون لها علم  
 سحرها بان كان يراى قائم في حده في العلم لا يمكن ان يكون لها علم لا يمكن ان يكون لها علم  
 وان كان محرم لم يوصى الاصل لان المانع في العلم لا يمكن ان يكون لها علم لا يمكن ان يكون لها علم  
 الفصل في القول بشروطها فلا فصل في القول بشروطها فلا فصل في القول بشروطها فلا فصل في القول بشروطها  
 داهيا وان كان بها كان يوصى بالحدود لان المحذور في حده في العلم لا يمكن ان يكون لها علم لا يمكن ان يكون لها علم  
 ومن مع العلم وهو ان العاطف هو العلم لا يمكن ان يكون لها علم لا يمكن ان يكون لها علم  
 جود ان يكون شرطاً ما لعل للثبوت الولاية ابتداء بان وصلت الولاية الى الحدوث لا لب  
 او دليلاً ما لعل للولاية بان كان حاصلاً في الولاية لا لب كانت نسبة عليها قبل الولاية  
 فلا يتخلل عدم الولاية قاطعاً الى الولاية عليه اذا القاطع فلم يختر ان يتجلى القاطع على  
 الذي اذ الحكم لا يستوي العلم ولا اننا سجدت لقطع الولاية او سجدت لما سجدت الولاية على صبي اصل  
 هذا الذي ذكره ما مائة في الوصف للثبوت في الفتح لانه الاصل ان ذلك سلم وهذا ان يعلو الرسم بالحاج  
 اما مع التناطح او ما على كغاره القطر بالحاج فعد مسلم وكذا احرمه منع صبره حصة حصاره  
 اما مع البعاجه البعاجه حصاره فخرتها غير مسلم وكذا اعدم الجواز بدون مسووه النسب البالغه مسلم وفي  
 الصخر غير مسلم اما في الاصل فكقولهم في مسج الراس ان طهران بسن السلسه كالا سجدت الحاجه  
 لانسلم هذا الوصف في الاصل فان الاستحباب ازالة النجاسة للصحة وليست بطهارة مسج وهذا كان العلم

ما في  
 رواه

بالافضل فيصطد الى الرجوع الى لغة السله وهو بيان ما يتعلق به التكرار وهو الفصل وما يتعلق به  
 الوصف وهو المصحح والمصحح في طرقة بعضه ذال على الوصف خلاف الفصل التكرار فيه  
 فيه ضعف عرصه وقد هو السعه في المصحح نفسه لانه لم يبق سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت  
 للماء وهو ان يقول في ملان هذا الوصف صالح لا سجدت هذا الحكم وهذا ان الوصف بما يصدر عنه  
 بالثبوت بواسطة السله فاذا قام به انه صحيح وليه لا يفتي له بالقصاص ما لم يقع اليقنة ان المصحح  
 سجدت الى المعين ان لا يردت اسباب مدعى وعندى الطرقة حجة بدون الباس فلا احاج الى الثالث  
 معقول المقام مقام الحجة المحاجة فلا يصح لك الاحتجاج الا بما هو حجة عند الخصم الا ان الكافي اذا  
 اقام اسامدين على سلم لا يعلو ان كانه هذه الشهادة حجة عند المدعى لكن لم يكن عند الخصم لم يعلو  
 اما الثالث فكقولهم في مسج الراس ان ركن في الوضوء من سلسه كعسل الوجه لا بالاسلم هذا الحكم  
 في الاصل والمسنون هناك عندنا ليس السلسه كالحال الريادة على القدر المفروض في حله من حرمه ان  
 الاكل صفة للاصل ولا سجدت الا بما هو من حسن الاصل في اركان الصلوة فان اكل القراء بالزيادة على القدر المفروض  
 ما يحل من حرمه وهو الاكل في اركان الوضوء والسجود ولا يستوي عبادا في كل اكل في كل اكل في كل اكل  
 وذلك لان الاكل في اركان الوضوء لا يكون له حصة في كل اكل في كل اكل في كل اكل في كل اكل  
 بل ان الاكل في اركان الوضوء لا يكون له حصة في كل اكل في كل اكل في كل اكل في كل اكل  
 الاصل في غسل الوجه اما لعل لا يمكن ان يكون في اركان الصلوة وانما اصدر الى التكرار ضرورة صحت الحاد  
 ضرورة هذا ما لا يمكن ان يكون وهو ان المصروع التكرار الثاني لسان سجدت في الاصل وهو الاكل  
 التكرار وكقولهم في صوم رمضان ان صوم فرض ولا يصح الا بعد السجود كصوم الفضل اما بقولهم سجدت  
 بعد السجود بعد السجود فان كان بعد السجود في الاصل الى صوم الفضل كصوم الفضل اما بقولهم سجدت  
 قبل السجود في صوم رمضان ان سجدت بعد السجود في الاصل الى صوم الفضل كصوم الفضل اما بقولهم سجدت  
 الى هذا قلنا عندنا لا يصح الا بعد السجود لان اطلاقه بعد السجود في الاصل الى صوم الفضل كصوم الفضل اما بقولهم سجدت  
 سجدت بعد السجود في صوم رمضان ان سجدت بعد السجود في الاصل الى صوم الفضل كصوم الفضل اما بقولهم سجدت  
 ام حرمه دون سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت  
 فان حرمه دون سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت سجدت  
 اعظم وهذا لان ما لا بد من الحجة المعيار ولا يصح ان يكون المعيار في المعيار وفي المعيار وفي المعيار وفي المعيار  
 مسودها ولا يزوج كرها لانا نقول ما نقول نقول كرها ولا يزوج كرها لانا نقول ما نقول نقول كرها ولا يزوج كرها  
 كقولهم نقول  
 نقول

الثالث  
 فالحال  
 ادعاءه  
 ما كان



لان

۱۵۱۹







اثبات انوار واصناف المحل بالنجاسة بدون علم النجاسة به غير معقول فاما انما معامل تطهيره وهو التطهير الارالم فاذا  
 استعمل في موضع النجاسة بعد علمه سواء كان النجاسة حبيبية او حكمية والعلم للعقل العام بانما وهو التطهير الواضح  
 انما لا لوصف القائم بالمحل وهو الحدث لان كانا يدوران معه وقد ساء انه النجاسة في التطهير بانما الى النعم  
 لان تطهيره من زيار تطهيره بعد الحدث بالنجاسة كالمحل بالنجاسة كالمحل بالنجاسة كالمحل بالنجاسة كالمحل بالنجاسة  
 لا يزول به النجاسة المحسوسة انما هو تطهيره شرعا بشرط عدم الماء او ارادته الصلوة فاذا عدم احداهما كالحر  
 للنجاسة وهو في الحقيقة غير مطهر فلا يثبت التطهير به حال عدم النعم كالمحل بالنجاسة كالمحل بالنجاسة كالمحل بالنجاسة  
 نعم ارادته الصلوة صار تطهيرا بعد حصول الارادة فصرح به مطهر الاستعنى عليه كالماء وعلامته انما هو ان  
 ملت النجاسة بطهر حكمي غير معقول لان يرداد بالنجاسة مستعنى ان يكون كالمسلم في اسرارها نعم ملت هو ملحق بالعمل  
 لقام مقام العسل الذي هو تطهيرا اذا الاصل ان يكون مسلم العسل كالمسلم في اسرارها نعم ملت هو ملحق بالعمل  
 الى المسح لنوع حرج وهو اضنا د العام او اقله منوه والارادته ملها وعسل اخر معدا للكلوم مستر في الكفر  
 فكذلك في الحوائج علم فانه في الاصل يلوث وهو صمد التطهير وكذا الاربع مع به الحدث حتى لو انما لم يزل  
 الحدث السابق علم فان ذلك الوضوء عبادة لانه ما هو به والعبادة لا تكون بالنجاسة ملت هو مسلم فانه اذا  
 لم يوحى النجاسة لا يكون الوضوء عبادة لكنها لا مسلم ان الوضوء مستعنى فربما بل الوضوء نوعان نوع هو عبادة  
 وهو لا يحصل لان النجاسة ونوع وهو من بدل الحدث وهو كحصول النجاسة كحصول النجاسة كحصول النجاسة كحصول النجاسة  
 في الوضوء وانما يحتاج الى وجه التطهير حتى ان من وضوءه الكفر صلى به الفرض وكذا في العكس وضوءه التطهير  
 عن الفرض على الفرض وضوءه الوضوء فربما لا ومع هذا يجوز فعله ان اعتبر وضوءه ملها لا في به وكهولهم في الكفر  
 انه ليس بان النجاسة شهادة انما كالمحل وهو سعيه بانكاره والعيوب بالنسبة في موضع لا يطهر علم  
 الرجل فان الكاره ليست بان النجاسة شهادة انما كالمحل وهو سعيه بانكاره والعيوب بالنسبة في موضع لا يطهر علم  
 عملته ودينه وكثيره عملته ونسبته وكما كانت تحتها موضع الضرورة وما سدد في العبادة وهو الحال لكثرة  
 احكامه التي وتكرر المعاملات فيه حتى لا يصحق على الناس خلاف الطحاح فانه لا يوجد منه عموم (بلوى كالمحل  
 في الامور وغن بقول انما) نعم اصله لا مردوم ولكن فيها ضرر شديد باعسار بعضا عملته لقول النيان  
 وفي مع ذلك اصله وكذا حار المصدر النجاسة كالمحل بالنجاسة كالمحل بالنجاسة كالمحل بالنجاسة كالمحل بالنجاسة  
 بكونه ضروريا فعمامه حقوق البس بطر هذه الحجة احتمالا لشيء ومع ليست بضرورية الا ترى انه  
 اذا شاهد البيع كحوران شهد بذلك مع احتمال انما تواضعا كما ذكرنا وكان اوسع لغيره وانما كان  
 من جنس ما ليس مع الشهادت وكذا يثبت بالكثرة والخطا والشرط الخامس انه وكان فوق ما لا يستعطف با  
 لشهادت وهو الاموال في السوت الا ترى انه يثبت مع الكثرة لا يثبت بانما لا يثبت بانما لا يثبت بانما لا يثبت بانما  
 اولى بمطابقا بينهم من كل وجه وانما اعوتق عليهم للسائل منها بعد انما فعله لا المعاد صله لانها لا يحكم

all

المناقضة وفساد الوضوح بعد ما ظهر ان الوضوح في الاستدلال على ان العلم لا يثبت في طريق ما استدركه من صحة  
 المناقضة ما عدا ما عدا الوضوح وجود الحكم في طريق عدم معرفتنا العلم فيها او المفارقة بين الاصل والفرع لعدم  
 ان في ذلك في الاصل والفرع في فرع اما المناقضة فلا ان يوضح العلم على الوجه الذي جعلت عليه  
 والحكم منها وهذا المنصور بعد سوت اثباتها كما جاز الاستدلال بالاجماع لان المعنى لا يرد عليها ولا يرد عليها ما  
 في كتابنا والاحتلال بالموثوقه هذا السؤال هذا علما او معارضة فانها لا تستلزم الدليل بل بقدره والمناقضة  
 نظام وقد دفع المعارض من المعنى لميلنا بالناسخ من المنصور فكذلك بقا من العلم لميلنا بما هو عليه الحكم  
 بالواقع وما من معصا صا بنا من وجه وبمعنى وضاد الوضوح على الموثوقه لانه في الحقيقة لا يرد ان علمنا الشيء  
 ان علمنا مدعيه المحسنة علم موثوقه وهذا العلم الطريق ان يكون كذلك وهذا وجه حسن لكنه اذا تصورنا ما عدا  
 وجه من وجه علمنا ما علمنا من عدم الحكم لعدم العلم وعدم الحكم لعدم العلم لان العلم لا يكون له المعاص العلم كقولنا  
 شيء في وجوده فلا سنكراره عيب الحرف لا يصح بالاسم على ما لا يحار لانه ليس عيب بل اراد اللفظ نفسه  
 العينية حتى كان علمنا ما لا يصح لو كان متحاما لكي لا يكون كذلك اذ احد لم يتقبل به بديه بل يكتفي بالحسنة  
 راز اللفظ نفسه غير اعيب وهي لا تعصا بمره الا اذا راعينا ان عدم الحكم لعدم العلم واما ما عدا الوضوح  
 فاما معناه ان الوضوح ان عن هذا الحكم ودعوى النبوه بعد صحتها لا اثر للمصور اذ لا الوضوح الكتاب  
 او السنه او الاجماع ما عدا واما وجود الحكم مع عدم العلم فلا بأس به ان يكون الحكم ما لا يعلم  
 اخرى الا ترى ان العكس لم يثبت لصحة العلم الشرعيه وان كان شرط العلم العلم لكنه دلتنا مرجح حتى  
 اذا كان العكس منعكسة والاخرى لا كانت منعكسة اولى واما الاطوار في وسط العلم وان لم يكن ذلك  
 الصفة مثاله ما يقوم في جهة المشاء الذي عكس القسمة انما لا يجوز لانه يودي الى ايجاد موزن القسمة على الوجه  
 لم يسع به والالتزم علمه ما اذا ذهب بضمه من سلكه فانه لا يصح وان كان له ضرورة موزن القسمة لانه  
 لعل هذا الالزام لان ما ذكرنا دلتنا وجود الحكم عند وجود العلم وليس كذلك لعدم العلم عند  
 عدم العلم لعل محوار ان يكون الحكم ما لا يعلم احرى واما المعارضه بعد رجم اصل الطريق انها معارضة لغير  
 ان المعارضه حتى يثبت العلم بالاندر علمه والمعارضة معارضة في غير هذا الموضع فاما وجه الاعتراض على  
 العلم الموثوقه هي عبادلة لا فائدة فيها لان السائل سأل مسئلة الدفع دون الدعوى فاذا ذكر في الاصل  
 احواضه مدعى او ذلك لا يجوز لانه عاود عن مقامه خلاف ما ادعاؤه لانه لم يسق سائلا لانها انما  
 يكون بعد تمام الدليل فيكون مدعى او صورة الغرض انما في العلم بالعلم حوره في موضع النص بعد الحكم  
 اي غيره معقول السائل العلم في النص عددي مع احواضه لا مع هذا بل لا يحل كقول السائل علمه اخرى  
 هي معدومه في الفرع لا يدفع علم المحسنة الاصل لعل ان يكون الاصل معلوما لعدم الحكم بعد اي نقص  
 الصريح ما عدى العلة دون الاخرى وبفقدان الوضوح الذي يرد به السائل الغرض في الفرع لا يصح







ثم ما لم يأت بالوصف دالة وهو محمول على ذلك الموضع فيه صار الوصف محمولاً على حصة من حصة  
في البدن باعتبار ما يكون منه النجوى هناك لم يحسب ذلك الموضع معدماً الحكم لعدم العلم أن الوصف محمول  
على صورته مما إذا كان الوصف لا يصح وإنما صار محمولاً على ما لا يمكنه وذلك على الذي علم  
من الوصف من أن أصلها ثابت نفس الصفة ظاهرة في صميم ذلك الوصف بل علمه كغيرها مع الأصابع من المخرج  
ومع الانتقال من الجرح والناهي مع العاتية دالة وهو الثابت لدلالة الصفة على المحقق ولكن ثباته  
لغة أي كان الناشر للوصف لانه ما دام لم يزل من النجوى بل علمه لا يمكن فيكون الثاني ثابتاً أيضاً  
لغة لكن بواسطة دفع الرفع به أي بالمعنى الثابت دالة وهو الثابت كما صرح بالادعى أي بالمعنى الثابت  
نفس الصفة وكان دفعاً لنفس الوصف إلى الرفع بالمعنى الثابت دالة وهو الثابت دفعاً لنفس الوصف أيضاً  
ثابت بل وهو لاحق حتى الرفع لأن الوصف إنما صار محمولاً بالثبوت وكان الرفع بالذي جعل الوصف عليه لاحق  
من الرفع نفس الوصف وإنما ما نفس الوصف لأنه أظهر وأظهر الرفع مع الوصف هو لنا صريح في الوصف  
فلم يسن الفكر أنه كسبح الخفاء لا يمكن الاستغناء إلا مع المسح يظهر حكمي غير معقول لأنه لا ناشر للمسح  
أثبت صفة الطهارة بعد نفس الجرح محمولاً على الأصابع من بدنه الجاسمة ولا نزول بمكان الوصف لأنه أسهل مكان  
حولاً للجاسمة والكبرار إنما شرف في العمل لتوكيد النظر الحقيقي إلى أنه لا حال العرض علمه فإذا لم يكن التوكيد  
في صريح الراس مراداً أن النظر غير معقول بطل الفكر الذي شرع لاجلهم وهكذا ينادي بعض أهل وهو  
قوله الرفع أو ما دونه للتخفيف ولو كان التوكيد ماسداً في بعض الجرح ففسد الوجه المطلوب في الاسم إلا أن  
عن الجاسمة والكبرار بكون ذلك بكونه لا دالة مطلوب كما في العمل وهذا لا يتم باستعداد الجرح بعض الجرح  
دون البعض وصار الاسم في نظر العمل باعتبار أنه لا ماسح في بعض الجرح أعني قصد داره حقيقة الحكم  
عنه دون المسح وكونه يظهر حكماً غير معقولاً ثابتاً مع العلم أنه لا بد من علم الأصابع ودلالة على النظر  
الحقيقي بل يدل على المحقق وكذلك هو في الخارج الجرح من غير السبيل أنه محسوس وكان صفة الجرح لا  
معلوم أحكام يسئل أن ما سال منه بحسب وحاصل ثابت يظهر حتى وجب ذلك الموضع في صلاي نداعاً  
ما من غيره فصار معنى البود وجوب النظر في البدن باعتبار ما يكون من بدن الإنسان لا محالة النجوى  
ما ذا وجب على ذلك الموضع وحسب الفكر لأن الأصابع على الأعضاء الأربعة باعتبار دفع الجرح لأنه لم يزل  
كثيراً أو هكذا اقر على العباس في الخارج منه وهو المخرج منه فإذا لم يعلم في النظر ذلك الموضع لأنه  
لم يصر خارجاً فاعلم بهذا المعنى الذي جعل الوصف عليه فكان عدم العلم بعدم العلم لم يكن نقصاً وكونه علم  
علم صاحب الجرح السائل فندفع بالحكم بأن أنه صرح بوجه النظر بعد خروج الوقت وهذا هو الظاهر  
بعد جرح الوصف وإن لم يكن جرح الوصف عدلاً والحكم تارة من قبل السائل وطوراً ما حرم على البيع شرط  
الحكم وأنه علمه وإن أخر حكمها وكذا يقول في العصب أنه سئل عن البدل فكان سبباً لطلب الجرح لا يباح

البطلان والبدل في ملكه جبراً وحقاً على البيع والتميز المدبر فان عصية سبب البطلان والبدل لانما جعلنا  
 العصية سبباً لملك البدل وهو المدبر الصالح بكل نقض وانما منع حكمه عام وهو التذبير اذ المدبر لا يحل  
 الاصل من ملكه لا يبيع اذا وصفت الى المدبر معصية حتى يذخر في البيع وكذا يظهر اثره في حق المصوم الم  
 حتى لو جمع بين قن ومدرس سبق العقد فنه عصية من التقديس لو لم يعقد العقد في المدبر اصلاً فقد  
 عقد في الكفر كالوجع من حر وقن هذا على من حوّل حصص العلم ومن لم يحوّل يقول ان ضمانه ليس  
 بالعلم العبر بل في ضمانه البطلان القابضة على ما يعرفون علم بكل العلم بوجوده فلا يكون نقضاً وكذا نقض  
 كذا الصالح ان المصوم عليه لعنه احاطة نفسه والاسرار الاحياء المهيبة لاساني عصية مختلف كذا اختلف  
 بعالمه بحصه ولا يلزم مال الباع في نفس الباع فان مال الباع اسقط الاحياء المهيبة لانه لو لم يتلف  
 مال المدبر نفسه وهو قد حرج مع الامام العادل العالم وعنه اذهات بروحه وقد زالت عصية حتى  
 لم يجب الاضمان فعلم ان استحالة مال الغير لاجاء المهيبة ثانی عصية اختلف لان عصية لم يسهل كذا  
 المعاي عصية لم يسهل باعسار اسرار الاحياء المهيبة بل حكمه عدم بطلان العصية ايضاً وانما  
 نطقت باعسار معنى اخر عام به وهو البيع وكان ذكرنا من العلم مطوعة لا مفعولة ان حكم علمنا  
 وجودها لمطرا لهما وانما بطلت العصية بمعنى اخر والعرض فان عرضاً السوثة بين الدم والبول  
 وذكر حدس فاذا لزم ما عفا انقام الوعد كذاها اي دافئنا ان غرض خارج فورد علمنا دم صاحب  
 الحرج السائل فصح عرضاً التسوية بين الخارجين اعلى خارج من غير السيلين والخارج بينهما  
 في كونها حدثاً ما فضا للطهارة وقد استويا لان البول الذي هو حدث اجاعاً اذا لزم اي دام صلب  
 عفا انقام وقت الصلوة وكذا لزم المحقق به عفا للتسوية بينهما في جالتي الاحصاء والاضطرار  
 وكذا يعرف في التام من انه ذكر وكان سببهم الاضطرار والتميز الاذان وتكبيرات الامام فان الامام غير  
 بان ان عرضاً ان محو كونه ذكر اعلة شرع الحافضة بما وانه كذلك في التكبيرات والادان ان اصل الشرع  
 الحافضة بها وانما وجب غير علم اخرى لانها ذكر غير الامام بالتكبيرات لا اعلام من صفة بالابقان من كل الى  
 ركن والمهر بالاذان لا اعلام الناس باوقات الصلوة وبالاقامة لا اعلامهم بالشرع في الصلوة ولذا لا  
 غير المحقق والاعتقدي بالتكبيرات وهي صلاوة واحدة اذن لنفسه وكذا قلنا اذا جهر المقتدي اعفود  
 فقد اساءوا الامام اذا جهر فوق حاجبه الاسر الى اعلم به بعد اساءوا هذا النظر لقبوا هذا الدفع  
 انه لا ينافي حكم اصله ونحن نقبنا بالعرض ما قلنا اسر في وجه الدفع لانه نفس وما قالوا علموا  
 واما بغيره فغيره في نوعان معارضة فيها مناقضة وهي القلب وهو نوعان احدهما قلب العلم  
 حكماً واحكام علم اعلم ان القلب لغيره جعل على الشيء اسلم واسلم اعلاه بفارقه فليس الا اذا  
 تكسنته



او جعل ما على الشيء ظاهرا والظاهر باطنا فقال قلت ان احزابا جعلت ما ظاهرا وعلما وعلما وعلما  
 العلة ما خذ من هذا المعنى وهو نوعان احدهما جعل المعلول علما والعلامة معلوما من قبل الان او  
 هذا بطلان للعلامة لان العلة موحدة والمعلول هو كل الواجب فيه وهو كالنوع من الاصل لانه يعقرب في  
 وجوده الى العلم فلا حصل النوع الاصل والاصلا جميعا واختار ذكر بيان الاكوار وصفا وحدها على ان  
 التعليل وكون هذا معارضة حيث ابدى علم اخرى الاصل ما مضى ان لظلمة علم انهم حيث  
 جعلنا حكما وهذا القليل انما هو الحق ما اذا جعل الحكم علم حكم لان كل واحد منها كما استقام علم استقام  
 حكما ما اذا جعل الوصف علم فلا حكم هذا القليل لان الوصف لا يحل حكما فان علمنا انما هو لا  
 يسمع على العلم الموثق لانه لا يسمع يكون هذا معارضة فيما مضى فليست كمن شيئا الا هذا  
 وليس ضمتها وهذا من انما مضى في ضمن المعارضه ونود على العلم الموثق وهو من محال الاسلام  
 في كتابه من الاصل اي في العيس وهذا كقولهم الكفا وجنس علم بكفر مائة فدرج ثبوتهم كالمسلمين  
 مقبول على كوننا جلد بكفر مائة لانه يوجب تبينهم ومعلوم العواذ نكرت فرضا في الاولين فكيف فرضا  
 في الاخرين كالركوع والسجود ونحوها انما يكون من الركوع والسجود فرضا في الاولين فكيف فرضا  
 في الاخرين وانما خلاص منه ان كل الكلام محرم الاستدلال اي ان خلاص من هذا القليل ان جعلنا حكما  
 في العلم الاخر لعلنا فانه يمكن ان يكون الشيء دلالة في ذلك الشيء كقولنا ان العلم اذا دلل على  
 محال ان يكون كل واحد دلالة على الاخر اما لعلنا فبجانبه ومحال ان يكون كل واحد منها مبدا للآخر  
 لان العلم سابق على المعلول ومن معلوم كل سبق في الواحد منها على الاخرى في الزمان وهذا محال  
 وهذا وهذا اما سبقها اذا ثبت انها بطران كقوله بين قواها من الاصل بل على عاقل  
 الاخر وقد اياها كان من الاصل بل على عاقل والآخر ذكر كل عبادته بالذات بلزم بالشرع اذا  
 صح الشرع كالحج وقولنا في الصغيرة انه يولي عليها حتى ياتيها فتولي عليها في نفسها كما  
 في الصغيرة فعلاوا الحج انما يلزم بالذات لانه يلزم بالشرع واما تولى على البكر في مالها  
 لانه تولى عليها في نفسها فعلاوا الحج انما يلزم بالذات لانه يلزم بالشرع واما تولى على البكر في مالها  
 لانه تولى عليها في نفسها فعلاوا الحج انما يلزم بالذات لانه يلزم بالشرع واما تولى على البكر في مالها  
 لانه تولى عليها في نفسها فعلاوا الحج انما يلزم بالذات لانه يلزم بالشرع واما تولى على البكر في مالها

فاذ ان سئل سوت الولاية في احدى الصورتين عما شوب الولاية في الاخرى لانهما معلولا على واحدة  
 بعينه والى احد خلاف لعلنا لان في هذا دلا ما واه من الجمل والرحم من حسب الذات فالرحم مملوك الجمل  
 لا واما من حيث الشوط فالسنة شرط الرحم وهو الجمل وكذا الاماواة من القواه وبين الركوع والسجود  
 فالقواه ركن زائد بالاقبال عندنا وعند خوف سدت الركوع بالركوع في الامام في الركوع بالاساق  
 والركوع الركوع والسجود العا من عن الاحكام المتبادر عن الاضال بوى الصلوة والعا من عن الاعمال  
 المتبادر عن الاحكام لا بوى الصلوة وكذا الاماواة بين الشفع الثاني والشفع الاول في العراة فانه  
 سقط في الشفع الثاني سقط ما كان شرطه في الشفع الاول وهو السجود سقط احو صفي القراة وهو  
 لم يفرق بين الشفع الثاني في حال طلاق الشفع الاول في الجهر في شريع في بعض الاماواة شرعت الخافته فنه في بعض  
 الاماواة ولا يمكن الاستدلال على هذا الاخر مع عدلنا لساواة الثاني ولعلنا وصفنا هذا على علم بعد ان كان  
 ما هذا لانه كان طهره الفكر وطهر وجهه الفكر لانه كان في ذلك المدعي علمه لان صار ذلك العلم مقصورا على واحد منها  
 ما جبه وصارت معارضة حيث انه ادعى علمه اخرى فلما ناقضه حيث انه يقص على خلاف المعارضه فقام  
 اخر ما لا يلاح عن المناقضة لانهما يتعارض الحكم بالليل والليل فيمتنع الحكم بالليل والليل فيمتنع الحكم بالليل والليل فيمتنع الحكم بالليل  
 الاخر فحقه هذا القليل ان ما في الساندر المحض نعمها وتبين على الاصل الذي فاس علمه للركن حكم  
 كقولهم في صوم رمضان انه صوم فرض ولا يادى لا اعتبار الله كصوم العضاء جعلنا ما كان صوما  
 فرضا استغنى عن اعتبار الله بعد تبينه كصوم العضاء فانه بعد ما علمه سره لا اعتبار الله كصوم العضاء  
 انما يسمع بالشرع وهذا في صوم رمضان نعم فليكن اي قبل الشرع وهو في صحيح الراي ان ركن في الوضوء  
 ليس بسلطة كحكم الوجوه فليكن عليهم وهو ما كان في الوضوء ليس بسلطة بعدا كما لا يفرض زيادة عما  
 يجوز من على الوضوء كعلم الوجوه فانه متى فعل فرضه بالسن يرضى على الفرض بسلطة فان احراز العسل في  
 عمل الفرض بسلطة وبعده لا يسلط والشيخ قد احرار السنة في عمل الفرض لا يستغنى عنه فلا يسلط بعد ذلك  
 فان مل هذا القليل انما في زيادة وصف وهذه الزيادة للبدل للوصف وصدرها احرف فكون هذا معارضة  
 لعلنا ان من شرط العلم ان يكون بذكر الوصف بالارادة وكذا ادره بعضهم وان علمه المحققون فلنا نعم  
 ولكننا الزيادة فسننا الحكم الذي منه النزاع فان النزاع في فرض غير شرعي على السمع غيره في وقت لا في فرض مطلق  
 وكان حاسبه (العضاء) ما بعد التبين بالشرع منه والنزاع في السلطة بعد الاستعانة بالان كان معارضا  
 نوحه نعم انما لا وجب نفرا وان كان هذا دون الاول ان ذابتم دون الزيادة وهذا لا يمتنع الا ارادة وصف  
 فكان دونه وقد فعله لعدم بوجه آخر هو ضعف كقولهم هذه عبادة لا يصح في فاسدها ولا يلزم  
 بالشرع كالوصف معارضا لعلنا ان كان كذلك وصار يتولى فيه علم النذر والشرع وسمى هذا عكسا علم  
 ان العكس لعدم ذلك في عما سنفه ما خوذ من عكس المواه ما في نورها نود نورها نود نورها نود نورها نود



علمه

العلم هو

الصحة

عاشته حتى يرى وجهه كان له في المراه وتماما وهو نوعان احدهما يصح لغيره والآخر لا يصح لغيره  
 بالشرع كالحج وعلمه الوضوء بالشرع بالشرع وليس من هذا الباب كالمال والشرع العلم والشرع  
 يستحق في معان العلم الحق به فالعلم في ان لا يدعي حلا ولا وسنة كقولهم عبادة لا معناه فاعلموا ما لا تعلمون بالشرع  
 كالتوضوء وعلمه الحج مانه علم في فاسده ملوم بالشرع وعلمه العلم لما كان كذلك حصل استحقاقه علم الشرع  
 والشرع كالتوضوء فان الشرع فيه علم بالشرع بالشرع وهذا هو العلم بالشرع والشرع بالشرع  
 انه رد حكم الاول صعب من حيث انه على خلاف سببه وهو علم الحقيقة علم اخرضا وهو لا يرتفع وان كان لو لم يكن  
 الاستواء في الشرع في الاصل والشرع كان الاصل هو الوضوء شاهد له العلم والشرع حكم اخرضا بطريق الاستواء  
 لا ما قصده اذا اختلفا اذ المخرج عدم اللزوم بالشرع والشرع بالشرع والشرع بالشرع والشرع بالشرع  
 الاستواء وليس للشرع كذا الا بطريق الاستواء ان يصير عابا ما دام بالعلم ولا به العلم بالشرع بالشرع  
 وليس له ولاية في الاجال ولا في الاصل هو الوضوء من حيث هو قطعا في الفروع اي الصوم من حيث هو قطعا في الفروع  
 من اثبات الاستواء الحكم لا عبر الاستواء ومتى حصل الحكم كان علمه العلم بالشرع بالشرع بالشرع  
 ان لا ما قصده بها وهي نوعان احدهما في حكم الفروع وهو صحيح سواء عارضه بحدوثه كذا الحكم بالزيادة  
 صفة بذكرها بل محضه بغير طريق الوصول الى المخرج الا بفتح كقولهم العبد كذا في الوضوء فيسببه  
 كالعبد وكوننا صحيحه ولا ناسي سببه كالحج على احد هذا هو العلم بالشرع الاول بعينه في علمه او زيادة وهي  
 بعد الاول بغير علمه كقولنا انه كذا في الوضوء فلا سببه بحدوثه كذا الحكم بالزيادة في العلم بالشرع  
 صحة لان الزيادة بعد الحكم المسارعة فيه لان العلم بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع  
 في اقسام المعارضه الخالصه وهذه معارضه بها ما قصده بغير علمه معارضه بحدوثه كذا الحكم بالزيادة  
 فاورده هنا بطريق اخر انها في علمه او بغير علمه بحدوثه كذا الحكم بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع  
 استفاضه الاول لكن بغير علمه كقولنا في البيعة وهي الصغيرة الاب كذا لغير الاب كذا ولانه بغير علمه  
 لانها مولى علمها كذا كالتقيا في فاسده ملوم بالشرع وعلمه العلم لما كان كذلك حصل استحقاقه علم الشرع  
 اما في الاجماع فبغير علمه بحدوثه كذا الحكم بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع  
 وان في الاولام سببه بغير علمه بحدوثه كذا الحكم بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع  
 والآخر بغير علمه بحدوثه كذا الحكم بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع  
 او في الثاني بغير علمه بحدوثه كذا الحكم بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع  
 ذكرناه وهو كقولنا انما بغير علمه بحدوثه كذا الحكم بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع  
 السري في العلم بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع  
 نعم كذا في حق العلم بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع

الاسوية

والتسوية من السواء والادانه حكم اخر لم يجر من له غير ان حكم هذه التسوية  
 دعوى الحكم الاول والانه اذا ثبت المساواه بين الادانه والسواء لا يصح السواء فيظهر معنى  
 الصفة عند اثبات التسوية بينهما او في حكمه على الاول لكن في الثاني لا يصح السواء فيظهر معنى  
 له حصره في المراه التي هي اليها روحها فتعلم روحها وولدت ثم جال التزوج الاول  
 فالولد الاول لان دراسة صحيحه ودراسة علمه دراسة فان عارضه الخصم بان العلم  
 صاحب دراسه فاسد ويستفاد به نسب لولد كذا التزوج امراه بعد هو وولد  
 بلب النسب منه وان كان القدراس فاسدا كذا هذا فبغير المعارضه والظاهر فاسده  
 لانها بلب حكماء غير المحللين وقم التحليل فيه اذ المحلل لم يحرم من سببه النسب  
 من الماء والاسود بلب النسب للولد بحسب الا ان ما قصده من وجه من حيث  
 ان النسب لو لم يكن في الماء لا يكون باساس الاول فصاح الى المرجع فقال بان  
 للولد دراسه صحيحة والى الماء فاسد والرجحان معارضه الخصم بان الماء حاصره الماء  
 مأخوذ وكان الولد ولده كذا لو كان كذا واحد من القدراس في سدا واحدها فاسد والآخر  
 حاضره بان الولد كذا حاصره كذا هذا فبغير علمه بحدوثه كذا الحكم بالشرع بالشرع بالشرع  
 بالاعتماد من الحصر والما كذا في فصل الدين والملك لا ياب في الماء والحصر للماء والفاصل بينهما  
 لا يباو صرح في حصره حتى يجمع بالحصر فيكون الولد الاول والمفاد من السوء الواجب  
 والخاسر في هذا ودل لان الرابع معارضه حكم اخر في ذلك المحل باساس ما لم ينفه  
 الاول والخامس معارضه باساس باسده الاول والثاني علمه الاصل في ذلك بالشرع بالشرع  
 كالتسوية لا يباو صرح في حصره حتى يجمع بالحصر فيكون الولد الاول والمفاد من السوء الواجب  
 لان ما لم يباو صرح في حصره حتى يجمع بالحصر فيكون الولد الاول والمفاد من السوء الواجب  
 المحلل لخواز اجتماعها فاسد في الاصل اذ اجاز الاجماع لا يباو صرح في حصره حتى يجمع بالحصر  
 ولان ما ذكره معارضه ان لم يباو صرح في حصره حتى يجمع بالحصر فيكون الولد الاول والمفاد من السوء الواجب  
 المحرمه فما لا يباو صرح في حصره حتى يجمع بالحصر فيكون الولد الاول والمفاد من السوء الواجب  
 ما لم يباو صرح في حصره حتى يجمع بالحصر فيكون الولد الاول والمفاد من السوء الواجب  
 معللها بالقدرة والحس فلا يباو صرح في حصره حتى يجمع بالحصر فيكون الولد الاول والمفاد من السوء الواجب  
 لا يباو صرح في حصره حتى يجمع بالحصر فيكون الولد الاول والمفاد من السوء الواجب  
 بوجوب عدم الحكم وان كان بغير علمه بحدوثه كذا الحكم بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع بالشرع  
 حنبه متطاوله فلا يجوز ما ساعى الخطم بالحصر بقول المعنى الاصل باجماعه بطريقه

العلم هو















لا يغفل منا انه من غير ما سبق من التكرار كما لم يحضرنا في سفلها العكر ارا قوى من التكرار  
في التكرار اذا التكرار لا يثري التكرار بل يثري التكرار في حقيقة وحصله ان التكرار في الايمان والاخص  
التكرار بالكرام قد سن تكرار العظمة وليس كذلك وانما الحجة في الحجة من لوجود الكفايا بال  
صاحب مع امكان الامتثال ولنا دمه بعض علم ونحوه مما احكم اعتره هو دمه وهذا لان الوصف انما جعل  
علمه لا عام الحكم وكان زيادة وجوب الحكم به محابا من حيث العلم والاثان اما صار او الوضوء الى الكبار  
او السنة او الاجماع واما كان سوية بالكماسا واسمه او الاجماع تكون ما فاكرا ما ظهر فيه زيادة القوة  
في السات عند العرض على الاصول رجحان ما عار ما به صار حجم وهذا كقولنا في صوم رمضان انه  
متعين ادى من موله صوم فرض لان هذا خصوص الصوم علمه او التعمير فقد نفى الى اوداع و  
العصوم ودر السبع الف سداى سقوط البعض بها هو عين حكم لان موجد في المعاملات  
وسائر الف اصركا لوكوة فانه اذا صدق بالكتاب على الفقير ثم سوا لوكوة خرج عن العبد والحق  
لوا اطلق الله ولم يعرفه الاسلام كقولنا اذا اردنا نودعه الى مالها كخرج عن العبد باى تم  
و هذا ولا يتربط بعد الدفع للوردية وكذا اذا اردنا العصبوب على المال كخرج عن العبد باى تم  
حتى اذا باع من مالكم او وهب له او صدق به علمه سلمه الله يقع على الوجه الصحيح سواء علم صاحب  
الحق اوم يعلم وكذا اذا اردنا الحسم على البائع لعاد السهم ولو لم يعلم او صدق اوم لم يعلم انما يتربط  
من ضمانه لان الرد سبب ساد السهم مستحق في هذا الخبر بعينه شرعا والمحقق على اى وجه اتى به نفع  
على الوجه الصحيح علمه وكذا الايمان بالله فمن متعسف فاما من يكون ابا نافع فادام نوا نفعه  
وكذا اذا اهدا الخلو فعلمه تحت وان لم يعلم علمه لم يعلمه وكهون في سهم الزاير ان لم يعلمه هو انما  
الحصص من قولهم ركن في دال التكرار فالسهم وسهم اخف وسهم اجور وسهم اجبره طهرنا حكمه منها  
نترك اعمار التكرار وليس للركنية زيادة قوة السات في التكرار فالركن اسم عام في الوضوء والصلاة  
واركان العلوه كالعام والفرار والوكوع والسجود لا كما لا اطالع ان التكرار وقد يكون بالسهم ركن  
كالعصوم والاستشفاء وكهون في المنافع انه لا ينفذ بالانكاف مراعاة شرط ضمان العودان  
وهو انما لم يعلو به ما عودا علمه مثله ما عدى علمه بالاحتراز على الفصل اذ القيمة درام او دنانير  
وما جوهرا والمناصع اعراض والجوهر جبر العوض لانه ما سعى ونقوم معه والعوض اسم والاعوض  
سعة والاحور ان كس على اللطف موقنا انك لا تملك بالانكاف اذى من موكم لا ينفذ بالعقد  
بالانكاف كالا عاقب حصصا للحر اى كس حق المظلوم واثبات التكرار بما لا يحصى اذا انكر دعائه  
امثاله الاما في مفاده محله كالحققة عن الصالحين انما سددك ذلك بالحزن والظن كما  
لم يكن عام الحاملة صورته ومع رجاءه فحقا علف علمه لان جمع الضرر وانما ما دار الامر

بدر سقط الضمان قوارا عن المحاب الزيادة على المتعدي مع اضار ما لم يتعدى عليه باطل  
اصل حقه في المعاملة وبين ان محاب الضمان وتتم الزيادة على المتعدي رعاية الاصل حق التلطف  
عليه بقدر المحركان هذا اولى اذ المطلوب اولى بالبصرة ودفع الضرر عنه التكرار الضرر من اى  
بالدفع عند المقابلة لا السعد بالمثل واجبة الاموال كالحق في الصيام والصلوة وغيرها  
وسقوط الضمان عن العصبوب حايروا لعادل يلف مال الساعى سلف مال العادل في حال المنفعة  
والجرف سلف مال السلم والفصل على المتعدي غير مشروع في الدارين على اطالم مساو المظلوم  
في احترام حقوقه لامن حيث لا يصفى منه بالمثل وكان المصير الى ما هو مشروع او الى من  
المصير الى ما ليس مشروع عاصا او حلا الزيادة داخلة الى حكم الله ثم يصوب ما حكم الله به مصون  
عن الجور وعدم وجوب الضمان لغير ما عن محاب المثل في موضع يراعى فيه المماثلة بالنفس الجور  
عذر لنا فهدا شايع سقوط فضل الوقت في الصوم والصلوة وسقوط رعاية الصورة  
في التمثل انما صم ولا تالوا وحسب الضمان لا هدر ما هو المتلف في الزيادة في الدنا والمهرة ومثله  
لم نوح الضمان لا هدر حق المسلف عليه اصلا بل ما حار الى المهره وكان هذا خيرا والذى  
ابطالاه وضروا التيا حردون ضررا لا بطلان وهذا الذي ذكرنا من وجوب الضمان بالمثل ثابت  
في عامة الاحكام كالمعاملات والعدوانات والعبادات وغيرها وما ذكره مخصوص بالعقد  
في المنافع انما يصير بالعقد وكان ما ذكرنا است ما ذكره فكان اولى ولكن اصوله  
العلة اما صراحة اصلها ما يكون كس في الاصول لكثير الرواة والاستشهادية السبب  
الرجحان لانه زيادة على مائة صارا خبر حجة والحاصل ان كس في الاصل عبارة عن كس في نظيره  
ما وجد منه هذا الوصف والحجة هو الوصف المؤثر الى النظر فلهذا السطر هو وصف زيادة  
بالكد للوصف المؤثر وصلى من حجاجه لو شهد احد العلم اصول كس ولم يسهل  
للعلة المحررة الاصل لهذا كس العلة انه شهد لها اصول كس اولى بالعمل من الاخرى  
وقلم ايجاد نوع من هذا النوع السلبية الا وسعة الاحوال وهذا النوع قريب من النوع  
الثاني لانه جعل في النوع املا دليل البرحج ما هو اثر كثير الاصول وهو السان على الحكم  
المسبوبة وهنا جعل نفس له الاصول دليل الترحج لانه سبب سانه في النوع الثاني  
في المروءة النوع الثالث اعتبر المؤثر ولا يكون هذا برحج بالقياس القياس ان ذكر  
انما لم يحز لان لكل مناس على حد ونما كس فيه التكرار والاعتناء والاعتناء  
اصوله كس وبالعدم عند العدم اى الترحج بعد الحكم عند عدم العلة وهو العكس  
وهو اضعف وجوه البرحج لما مر ان العدم لا يوجب سببا لانه ليس سبب الحكم اذا اعلق







[illegible]

الاضافه فنانا من كل واحد من اعداد الجمع كما عرفت من الحكم في الجمع المضاف الى جماعه انه ساد كل واحد  
 منهم وكذلك اذا علم بوصف ممنوع وقال في الصبي المودع انه الصبي اذ استلزم ان يكون له سبطه على سبطه  
 فاما انكره انخصم حاج الى ايات كونه مسلطا مكان حسا لانه نام ايات الحكم ما ذكر من العلم والافعال ايات  
 الحكم فنكر العلم الا بايات تلك العلم فتكون له ايات تلك العلم حتى يحددها ايات الحكم بها واما الثاني فلان  
 المقصود من ايات ما ادعاه والمسلم حقيقه فاذا استلزم العلم الى حكم اخر تشبه بالعلم الا في كانه كذلك  
 وذلك مثل قولنا ان الكتابه عقد معاوضه فكل الصبح بالاقال ولا يمنع وهو الى الكفارة كما ليس مشروط  
 الجواز للبائع والاجاره فان قال الحكم محلي عقدا للكتاب لا يمنع ولكن نقصان الرق هو الذي يمنع فقول  
 قول العلم وحسنه ان الحكم محلي الرق مانع من الصرف الى الكفارة او لا سيما منع فلهذا ايات  
 علم اخر بالعلم الا في ما الثالث فلان ما ادعاه صار مسلما وهو ما مضى بالعلم الا في ايات حكمه لكن مثل هذا العلم  
 ونوع عقده مستلزم للعلم على وجه الامحاج الى الاستغال اما الرابع فمن الناس من استخذ العلم الصا واجهه نقصه  
 الرهم علم في حاحه اللعين فانه علم فالذي الذي يحى ويميت وعارضة اللعين يقول انا حي واميت قال الرهم  
 علم فالذي ياتي بالشمس من المشرق فاتي بالشمس بالمعنى والعقل الى حيه اخرى لانه في الحكم بعينه وحكي الم  
 عنه بما وجه المدح دون لزم والصحيح ان هذا العطاء لان خالص النظر لم يحدد الا لانه الحق فاذا لم يكن  
 مساهما لم يقع به الا لانه الا انه اذا الزمه المعصم لم يعلم منه الاحتراز بوصف ذلك وان يعلم منه العلم  
 السداد الا في حاجه الجليل علم مع اللغز ليست من هذا القبيل الا في حيه الى كانه لا ربه لانه عارضة من  
 بالعلم وهو قول انا حي واميت واللعن ما كان يحى ويميت فعمد العلم الا انه اسبق له فقال لا سقاء الى ان  
 ابصر علم لما حاول لاسباه والاسباس على العامه اسبق من حيه الا في حيه الى حيه اخرى لا سقاء  
 مع ما لاسباه وهذا يستحسن طريق الطريقان يقولون بعد ايات علمته على ان يقول سر وعلمي جواب  
 اخر وهذا الارواح احوالهم حيه الى حيه لانه الا لظن ان حكم سراج الى سراج لسووا المكان يكون  
 حسا وعلم ان كل انقطاع على ادعاه او جه اطرها السكوت كما اخبر الله عن اللعين فثبت الذي يعرف والذي  
 لم يجد ما يعلم ضرره والثالث مع بعد ان تعلم فانه يعلم انه لا شيء علم على الجمع الا بحيره على الرفع  
 لما سدد به حصه والرابع محرم العمل على صحيح العلم وهذا ايات الحكم بها حتى اسبق منها الى علم اخرى  
 لانه ايات الحكم ما في كل انقطاع لانه عارضة عقود الحوا عن النوع معواه وعمره على طهاره مراده وسفاده  
 وهذا مع نظر انحراسه انما لم يحكم على ما ادعاه وهو كالا عطاء اعسا في الطريق فانه عمره الوصف الى  
 مقصود الذي يرمي **فصل** في حكم ما ليس بالحج التي سبق ذكرها سابقا على ان العباس من الكتاب  
 والسنه والاجماع سائر الاحكام المشروعه وما يتعلق بها احكام المشروعه وهي الاساس والعلل والشروط واما  
 بعضها فالتعلم للعاس بعد معرفه هذه اما العلم والشروط فظاهر وكذا السبيل من الاسباب ما هو معنى العلم







او حكما بشار الصلوة اذا لم يطر للصلوة كان في الصلوة ما حدث ولذا احصر بالمساحل انما معناه  
للصلوة كان من التواضع وعقوبات كاملة كالحدود وكحوصل الرواد الصوفية ونشر الخبز من الصيام  
الانسان والاموال والعقود وانما كانت كاملة لانها جنت بحاله كاملة وكان احراز المهر عليها عقوبة  
كاملة وعقوبة قاهرة كحرمان الميراث بالقدرة وسماها حرمة تعرف من الكمال والقادر وحسن العقوبة  
لانها تقي حق الصبي لان اهلهم العقوبة لا سبق لطالب للمصالح على ان لا يملك عاقل  
ميو صفو بالقصر ونزول حرمان القاصر ونزول الكمال والصبي الوصف بالقصر اصله لا يملك حق  
العقوبة القاصرة والكمال لا يملك حرمان في حق القاصر والابق جاني المهر وواحد المحرم غير  
ملكه بان وضع جوارح الطريق موقع مودعه ومات في الشاهد اذ اخرج منها دم بان ثقل عند  
الفاصل اذ في ملأه فلو كان في ملأه عدا وقف بالعصا من دم حقه فقام بعد العصا من الدم  
جرا عا ما نشره فلا حظور فالعلم لا يملك حرمان من العلم فلو كان العلم  
سببا وانحصر من هو او من هو في ما نشره العلم والمناشرة ان يغفل عنه غيره وحدث في العلم  
كاحترام فاته والسرار من نشره في غيره لا يملك فعله واللف فصولا في قوله كما في صفة العلم  
وهو حق حابرة من العبادات والعقوبات كالكمالات فيها معنى العبادات وفي الاداء انما لو دى  
هو محض العبادات والعقوبات كالكمالات فيها معنى العبادات وفي الاداء انما لو دى بالعلم محض العبادات وهو  
الصوم والخرق والاعمال انما لو دى من نشره العلم والمناشرة ان يغفل عنه غيره وحدث في العلم  
والسوق في كونه ما هو في نشره العلم والمناشرة ان يغفل عنه غيره وحدث في العلم  
في الاحزيم والعقوبات هي التي تحرم الفعل فاما العبادات فيحتمل ان يكون في نشره العلم والمناشرة  
الفعل في نشره العلم والمناشرة ان يغفل عنه غيره وحدث في العلم  
سما لما كان جازبا من الخطر والاحكام كالعلم المعقود علم اسرى اعصار العلم حطوا في انما نشره  
عبادة وعقوبات اعصار العلم والاحكام والاداء عبادة محض لما سافر تحت حرم العبادة فزودة  
ولان جوارحها على الحاطي والناسي وانما نشره العلم والمناشرة ان يغفل عنه غيره وحدث في العلم  
هو لا لانه انما يكون حرم العقوبة راحة على حرم العبادات او يتولى حتمتان في علم العقوبات  
منع الوجوب اما على الاول فانه لا يعقوبات لا حتم مع الثبوتات وكذا على الثاني لانها بالظواهر  
العبادة على الظواهر حرم العقوبة لا حتم مع الثبوتات وكذا على الثاني لانها بالظواهر  
حتى انما نشره العلم والمناشرة ان يغفل عنه غيره وحدث في العلم  
فعل العبادة العلم المحرم لان السبب كثره محضه غير موصوف سى الا باجابه في نوحه على العبد كالحاوي وواضح  
لنحوه وخوصه لانها جوارح العلم لا فعل من هو او من هو في ما نشره العلم والمناشرة ان يغفل عنه غيره وحدث في العلم

وهو ليس من اهلها لعدم الحجاب والسامعي دم جبر كقاره العبادات المتلفة ذاعمر سريدي حقوق  
ان صار المصنف انما نشره العلم والمناشرة ان يغفل عنه غيره وحدث في العلم  
حسرات المحتاج علم الى جبر ان خلاص الروم فانها صان المصنف اجاعا ولها حتم على الحبس والحرمان  
حتم العادة راحة في الكمالات كلها ما فرنا في كقاره العبادات المتلفة ذاعمر سريدي حقوق  
العبادة وما حاكم كقاره العبادات المتلفة ذاعمر سريدي حقوق  
سددي عن صانه كماله وان كانت يودي الى عبادة وكذا على الثبوتات كالحود ومسطا اعتراض  
للمرض والخصر اذ وحده على ذلك لانه السامعي ومن اصبح معاني رمضان صايا غم ساخر في طلال التمار  
لا يباح له العطر وكنته اذ افطر متولا لا يحل عليه الكفارة لوجود السعر امره في الحكم مصر عليه  
وظاهر فلو علم من العلم الصيام في السفر او لوجبه على من افطر متولا بعد ما راي هلال رمضان وحده و  
رده العاصي بهادته لثبته السامعي من هذا اليوم من حرام ان كان صوم هلال اليوم اجا  
علم بالانفاق وظاهر فلو علم صومكم يوم يصومون لا رده اليوم ليس يوم صومهم ولثبته على الروم  
لا حتم انما راي جبارا فلو علم السامعي دم اعق كقاره الاطوار سائر الكمالات وخرق محتمل  
العقوبات فيها لوجود علم من افطر في رمضان متولا فعليه ما علم الظاهر وكقاره العلم عقوبات  
حرام بالاجماع وعقوبات الاغراض حتمان فلو علم السامعي غير مراده فلو علم حراما  
وذا انما يكون باركك سبب العقوبة وعدم وجوبها على الجاني ولو كانت سبب الكمالات لوجدت عليه  
والان الصوم حق السرر حاصلا والطباع ماله الى الحاتم علم خصوصا في ايام الصيف باعسار الجوع  
والعطش فاستدعي لا جوارحها ذلك حقه لكنه لما كان حقا مالا بالان تمام الصوم انما يكون لغرض  
الشفقة صادقا مصل فاحشاه بالوصف اي بوصف العبادات والعقوبات وكذا ان يكون الوجود بطريق  
العقوبات والاسدقاء بطريق العبادات كالحود ولان قامت السلطان عبادة لانه ما مورده وما سب  
كما ذكره النوار انما يلقى العبادات والعقوبات ولا يجوز ان يكون الوجود بطريق العبادات والاستيعاب  
بطريق العقوبات خلاصا من الاول اذ في كقاره العلم سبب الكمالات في العطر لثبته السامعي  
لفوات المقصود والاثرا جاز خلاص كقاره العلم وعقوبات عبادة فيها معنى العقوبات العطر وكقاره  
لا ينادى بالان العلم عبادة ولا حتم الا على الناظر سببها الصواب في صدقة كالموت وكقاره العلم  
ذكوه الراس وحتم العقوبات لا حتم مع الثبوتات وكذا على الثاني لانها بالظواهر  
حاصلا في سببها كقاره العلم سبب الكمالات في العطر لثبته السامعي  
عليها الذي دم محرم منها كما في الكوة وموت فيها معنى العبادات كالعشر لانه محرم في العلم كالكوة  
وكقاره الاسدقاء على الكفارة لانه ليس من اهلها العبادات واجاز محرم قاره على الكفارة لانه محرم في العلم كالكوة



ثم علم ان الله بالشكر وسعة الشكر موزنه فيما مع العقوبه كما يخرج ان شتم الاستعلاء بالزراعة  
الا عارض الاسلام خلاف العشر الاستعلاء بالزراعة عمارة الدنيا واعراضها عن طاعة الله  
في الشريعة لعول علم حتى نال الزيادة في دار قوم ما دخل هذا المقوم الا دونوا وتولوا علم ما يحسن  
واسمع اديان العقوبه فلتعظ منكم عدوكم وكبروا من العشر اخر ارجح من سؤم عطف الارافى  
وانما ان العزاه انما يحق الخواص لانهم يدعون عن الاسلام بدكر جهار عدو وانما يكون بدعاء العقب  
لعول علم انما يصرون بصعوباتكم فانما صار الاصل في تحميم عن الاعادى معاس العزاه الخالد وادعاء العزاه  
البحر من وعاء عسار انما طارح مع العقوبه انما دعا على العلم ان الاسلام معسب العزاه والاسلم والله  
العزاه ورسوله وللمؤمنه وما سمي عليه بعد اسلامه لان ما ورد في الموانع والعقوبه لا يحل العلم اسدا بالشكر  
والاسقط بعد الوصو اذا اسلم بالشكر ان العلم من هذا الموانع اسدا وفي الاسلام الاساقى صفه العقوبه كافي  
الحدود وكذا انما في العشر في حق الكافر اذا استولى في رضاء عشره ان سقى كان يكون مؤثرا وان كان لا  
اسدا يكون عبادته وما ان يوصفه ثم يفلح حرا وما لا يكون مؤثرا في رضاء عشره ان سقى كان يكون مؤثرا وان كان لا  
والكفر شامى صفه العزاه من كل وجه فلا يمكن نقاوه ولا يصعب ادى من النعم الى اخراج الامه من معتبر الوصف  
وفي اجاب الجراح نعم الاصل الوصف والشكر ورد بالصعيف في الحلم كافي حق نفعي لعول اما الاسلام  
فلا ساقى وجوب العقوبه من كل وجه وكذا سقى اخراج وعز محمد رواسا في مصروف هذا العشر في دار  
نصروا في انما كالم كالحراج لان ما خوذ من الكفار في دوابهم صرفوا الى العقار ان نقاه باعسار الموانع فيصرف  
حينئذ كان مصروفا مله واجوار عن كلام محمد ان العشر عشر شوق عيا الكا والاثرا البصير فكان  
العول بوجوب العزاه علم بدور البصير صرفا لا جاع وع كلام اى يوسف اد ان البصير صرفا ادى  
في سعة عاوى العزاه باجاء الصوابه رحم في قوم باعسارهم مله رواسا وهو لا يحقوا بالزوم  
ولا يصروا عونا علينا وكانوا سئلون عن قبول الجرم وهو لون اعطى صفه ما يعطى الملون  
ولا يعطى الله صفه بعد عزمه منهم وان هو جرم فهو ما شتم وغيره من الكفار بوجوبهم طرم  
فلا يصار الى البصير مع امكن الاصل وهو اخرج اذ المصدا الى خلف عند العزاه الاصل والحق بوجوب  
حق بوجوب غير موجود في حق غير مصدا البصير ما مالوا بوجوبهم وهذا انما هو حرا حرا وحق بوجوب  
محس العزاء والمعادن يعنى ان كفى حواشيت اسم علم انما انما لا سدا لعلق بدمه انكفوا لاندظر  
فعل العزاه صلا خلاف الصلوه والركوه فان فعل العزاه مد ظله انما الصلوه عباره عن الاعمال  
المعلومه والركوه عباره عن احوال النامى الى العزاه وهذا انما كان حقه مصدا الحاصيه له  
كلمه قال الله تعالى لا تقال لله الرسول بكنه او حبا ربه خاسم للفاغين من من علمه فكم نكح حقا لنا  
اداره طاعه له كالصلوه والركوه ناله هو احق استغناء النفس منوى اللطاف اضره وصحة بانه عا

ولهذا حاد صوف الحس الى الغاى الى الدين اسحقوا اربعة الاخام عند ما هم خلاف الركوات والصدقات  
فانما لا يرد الى ملكا بعد الاصل منهم وكذا صلا عشره شوق لان ما لم يحسن على العزاه او طاعه  
الا وساخ خلاف الصدقات لا يهاضرت من الاوساخ باعسار اد البصير طاعه عدلنا النعمه عليه لا  
سوقا في الحس الى الاعمال والطاعات فكانت اولى بالكرامه اذا انصرف طاعه واعطيه محقق الكرامه و  
الحواد كمنصوبه وهي الاقسام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال ما يحسن الناس وود حوال السوف معوه العام بصره  
والتم اسار علم بغيره انهم في بين الوامع في الجاهلهم والاسلام هكذا وسبكر من اصابعه حسن ما عمن جبرين  
معلم انما لا سكر وصلا شوق عيا كذا في الدرع صعلك الله فتم فاما عن وسوا مطلب في العزاه انما لا سكر على  
السواء فاما كذا اعطيتهم وحرمتا ولا يصح الحس اربعة الاخام فانه سحفا من بصره لمره العزاه با  
لا جاع وعند السامع مع العلم في العزاه لان تقاوى فان لذي القربى والحكمه اذ ان سعى اسم سق كان  
ماضى الاسفاق علمه كذا عرف قلنا في ابد السى علم طبعه ولا يصح علمه الاستحقاق شى وانما اراد  
فرد النعمه لا قدر العزاه فلا يكون له منها حقه وان حسانه مرام السى علم اعراض الدنيا واحده فالاسلم  
فلا الاستلزام علم احرا انما لا يحل راسا العزاه والاحوار ان يكون النعمه وصلا لقربى حق بتم العزاه  
بما علم عامر ان ما يصح علمه مع ما يصح رجا ولا يملك ما عا لعل الحس القربى لانها معاد اصارى القربى  
صلى علم يصح وصفا حكا كذا في حبه فاذا تركت اسر عم احدها روج الامه عا لمرام العزاه ولا يصح  
مرجه ولما كانت النعمه كلها لله تعالى لان الجناح حق الله خالصا ملنا النعمه بكنه عند انما تمام الجناح  
حكا لانما صدمه صود او الحما وانما حكا لانما احراز الاسلام كانه ما داموا في دار الحرسهم قاهرون  
لدا مقهورون دار املوا كانت النعمه لنا ما صداما كس حقا لوجود الاسدا عا ملا باج كا  
لصير وعبره عا هذا الاصل ما يدكره منها انما لا حور النعمه في دار اخر ولا نورث بصير حاش  
القائم قبل الاحرار واذا حقم مدد من الاحرار صاروا اشركا الى النعمه واما انما انما النوازل والسن  
والا طاسكونا الله على الواحات وحقوق العباد كبدن المملقات العصبومات وغيرها  
كالدين وخوفه هذه الحقوق ينقسم الى اصل وطرف هذه الحقوق كلها سواء كانت حواله او حق  
العباد ينقسم الى اصل وطرف والايان اصله الصدوق والافرار كاهو من هذا العزاه انما صار الاقرار  
سيدا حلقاء الصدوق احكام الدنيا وكذا في الامه عا الاسلام فانه علم كرامه وان عدم من تصدق  
ثم صار ادا حواله في حق الصدوق صلفا عا ادم اى سيد الصدوق والافرار من صلا الامور  
الايان في حق الولد الصغر عا انه صلوه الصدوق والافرار في حقه من صلا اهل الدار طاعه تبعيه  
الابور في اسات الاسلام في الدين سعى صغرا ادرج الى طاعه الاسلام وحده مع سعى الساقى حتى الى الصلوا  
ومع ما سعى سعى جلا وحده في دار اخر فمات هناك يصا علمه لسوت الحكم الايمان بالسعة وليس

صلا







والعصبون وهو الدم محتال ان يكون مملوكا في الجمل غير مستحق كغيره من السائل وهذا لا يكون الدم  
حراما لاسيما كونه مملوكا ولو كان الحرام مملوكا فالعصبون لا يمتنع من مملوكا والدم ليس مملوكا لغير السبب  
فان موثقا بالاجماع في الاصل على بدله وهو الدم وهذا هو معنى بالدنه وان كان الاصل ان يكون الدم  
المعقول لعدم الاصل من عصب مدبر اعصابه من اخراجات عند الثاني وابق منه  
ان الموثقا في ضمن العاصب الاول وجه الضمان على الغاية الثانية وان لم يكن الدم لار السبب فيعقد موجبا  
للاصل ان كان الدم مملوكا غير مستحقا في الاصل فيعقد موجبا للاحكام في الاصل وهو الاصل في العصبون  
وكذا في الاصل في السبب فان كان هذا الحد كذا وقد ادى بدلا الكتاب وقص العاصف بعينه ثم  
رجعوا وضموا الدم في كتابه لار السبب قد رجعوا وضموا الاصل وهو الاصل في العصبون  
لما فيه حكمة لانه سئل الخدم في العصبون في ذلك الزمان مملوك فثبت في الحلف وهو ان يكون  
الكتاب يصدق العصبون على ما هو في الاصل وهو مملوك الزمان لانه السبب في العصبون على ما هو في  
السبب حكمة وجعل العقل على ما هو في الاصل وهو مملوك الزمان لانه السبب في العصبون على ما هو في  
السبب صانع في الدم عند الاعراض كما يثبت في الاصل في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
الاشهد بشي لان صفة من صفة من حكمة في الاصل في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
لانهم صنفوا حكمة في الاصل في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
لعله حكمة في الاصل في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
بما لا يرد في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
صنفوا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
منه في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
والضمان في قولها في السبب في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
سوق السبب في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
سعة من حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
لا يفر له العاصف في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
مضمون لو كان ملكا ان كان حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
به الاحكام في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
فانبع سائل في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
اي حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا

وهو في الشريعة عبادته على كون طريقا الى شئ من سلكه وصل اليه ماله في طريقه ذلك الا بالاطراف من سلك  
طريقا الى ملكه كان وصولها اليها العصب في ذلك الطريق لا بالهوى وكذا في الاصل في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
بدنه لاسيما بدنه لاسيما في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
وجود ولا وجود ولا عقول مع ماله في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
ليسوق ماله ان ان اوله حكمة اعلم ان السبب في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
رجوبه حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
فلا عقول مع ماله في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
العلم غير مضاف الى السبب كما دل انسان سارقا عما لان حتى سرق او دل على ما فعله حتى قطع الطريق  
علمه او على نفسه جرحا حتى قطع الطريق على الدال سبب حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
وقد علمه من حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
ومله دالة الجرح في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
ما صابوه بدلا لانه لم يكن الدال شريكا في الحطاب لانه صاحب حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
فانها حرة حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
محصول حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
منه في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
التزوج لانه وضع له والروح صاحب العلم مضاف الى حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
الموهوب عليه في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
الاسلام لان ملكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
السلف العيزنا سحاله في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
وليس لعلم والعلم فلا ان حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
المعصية الى السلف حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
سها حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
الاسم حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
الابع مائة حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
الولد وان الولد حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا  
من حكمة في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا في حكمة وهو ان يكون الدم مملوكا







وعدده وجوده وهو على الشواهد كذا ليس بالمتعارف على الاراد في حركاته ان يكون  
فانما هو صواب في انقصه واما في غير ذلك ليس له الحق في الحركات والالتفات اذ الكفاية انما هي  
البحث والتميز من حيث لا يتصور فيه وهو الوجود ولكن كما كان يعرف ان لا يكون في غير طريق  
للوصول الى حركات الكفاية بعد البحث في سائر التفسيرات بما يوافق له كما في قوله ان الكفاية هي  
والمولم لكونه شي من الصلح باله انما هو في نفسه واوله الذي يصح قوله ان في ارض مصر حركاته  
وهذا عندنا وعندنا في غير ذلك هو في نفسه في تلك التفسيرات والاعمال في تلك التفسيرات  
ولا عمل في تلك التفسيرات عندنا في هذه التفسيرات لان في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
شرط الطلاق وهو في تلك التفسيرات الكفاية واما في هذه التفسيرات في تلك التفسيرات  
وجوده في تلك التفسيرات عندنا في هذه التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
للتعلق عندنا في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
لوقات البريلول في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
باجزاء اقسامه في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
بالطلاق كما في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
ولوا ان القاصد في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
فكذلك في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
وبغير الثلاث في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
اخره وهو في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
والاسم في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
يكون في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
ومع التعلق في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
وزوال الملك في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
بعد التعلق في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
الطلاق اذ الطلاق في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
عليه ان يصاد كونه معلقا لما هو عليه مع معارضا لشيء كونه مطلقا في الحال وهذا  
في مطلق الحكم بما هو عليه لا يصح كما لو قال ان انفسك وانت حر فاصحح هذا التعلق  
من حيث ان طاق كونه تعلق الحكم بما هو عليه مع فاعلم بسبب فاعلم ان في تلك التفسيرات  
لشيء المطلق في هذه التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات

واذا وجد الشرط المحل الحرام وبما ان معارضة ان سببه التطبيق في الحال يصح المحل في الحال وكونه  
معلقا لما هو عليه ملك الطلاق يمنع من انقصه ذلك لانه يتصور بطلانه بغير معارضة وقوله  
بهذا السببه الساقية عليه اي سببه التعلق في الساقية على وجود الشرط وقوله في الاسلام  
وما وقع به بغيره قد بعد عن سائر التفسيرات مستحبابه اي مدفوعا به ويقال في هذا التفسير  
في المحاب المضاف بسبب الحال هو من اقسام العلل لم يسم في نفسه العلة في كل محاب مضاف  
الى وقت فهو علم اسما ومعناه حكما ولكنه شبه الاسباب ولهذا اذا اصل التعلق في ايام  
السبعة قبل الرجوع من من المبحر في هذه التفسيرات وسببه اذ رجوعه تعلق بشرط الرجوع ولم يجر  
التعلق في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
بجواز ان الله في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
وجوده في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
لنصاب الزكاة في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
الحاز شبهه العلل في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
على الزوج فان الزوج في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
بالنكاح في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
الصغير في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
وجوده في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
من القوة في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
مع الخروج في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
العله في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
فهو علم في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
السر في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
لم يكن في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
الان في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
الشرع في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
العلم في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات  
العلم في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات في تلك التفسيرات



والدليل على المذهب المرحوم ما روي عن الشيخ انه قال لن يدرى حكم الحنة الا بعد  
علمه لا انت ما روي انه قال لا انا الا ان تقدم في العلم بوجوبه وموجوبه الاسلام وكل ما  
مضاف الى الكون من هذا الوجه شكل لان العلم بوجوبه الكافي على كونه ووجوبه العلم بوجوبه  
كما ذكره الشيخ انه يصور الفوارق والاحكام لان خبره يعنون ان العلم بوجوبه  
اصلا والكل من انهم والعقد بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
بمعنى تصحيح النور والاعقاب الى العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
العلم لا يكون موجب معسما بل هو العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
دفع نسب الى الاعقاب حتى صار صامعا كما هو سبب ان العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
والمعنى الشرط ومعنى الحقيقة وهو العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
مع وهو الحقيقة في ان كانت كالتسليم المطلق للعلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
مضاف الى العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
ولا ينزل في علمه ونظم الكمال الحلي العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
اسا لا حكمه ومعنى كالا على المعلق بالشرط كما هو المعلق بالطلاق والعاقب بالشرط العلم بوجوبه  
الحق فانه علم لان الحكم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
وهو غير موثوق بذكر الحكم قبل الشرط بل هو مانع من بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
لا حكمه كالتسليم شرط الحان لان الشرط في العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
استمر اما الحان في التسليم للمعروف والخط واما حودنا بالحدوث عالما للعالم بوجوبه العلم بوجوبه  
على اصل السبب لوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
الخط والحدوث كذا في هذا القول وان كان السبب مطلقا كان علمه اسما ومعنى لا حكمه ولا علمه  
علمه لا سببا ان مانع اذا كان وجوب الحكم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
من وقت العقد حتى يملك البيع بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
مقصودا الاستدلال بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
والصور الموضوع عن هذا الموضوع ومعنى لانه موثوق في حق اعقاب العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
معقود شرعا بل المعاصر في مادة حكمه ولا ضرر فيه على الغير لما عرفت موضوعه لا حكمه لا علمه  
وهو الملاك الثابت بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
من حيث حرج المنع عن ملكه بدون رضاه ما اذا كان المالك وحدث الا حارة منه  
استدلال الحكم الى وقت العقد حتى يملك المستري بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه

والاحكام المضاف الى وقت بان يقول بل على ان يصدق بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
الاحكام بل يكون مقتضى العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
مورد بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
حق العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
والمعنى الشرط ومعنى الحقيقة وهو العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
بمعنى تصحيح النور والاعقاب الى العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
العلم لا يكون موجب معسما بل هو العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
دفع نسب الى الاعقاب حتى صار صامعا كما هو سبب ان العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
والمعنى الشرط ومعنى الحقيقة وهو العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
مع وهو الحقيقة في ان كانت كالتسليم المطلق للعلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
مضاف الى العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
ولا ينزل في علمه ونظم الكمال الحلي العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
اسا لا حكمه ومعنى كالا على المعلق بالشرط كما هو المعلق بالطلاق والعاقب بالشرط العلم بوجوبه  
الحق فانه علم لان الحكم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
وهو غير موثوق بذكر الحكم قبل الشرط بل هو مانع من بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
لا حكمه كالتسليم شرط الحان لان الشرط في العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
استمر اما الحان في التسليم للمعروف والخط واما حودنا بالحدوث عالما للعالم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
على اصل السبب لوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
الخط والحدوث كذا في هذا القول وان كان السبب مطلقا كان علمه اسما ومعنى لا حكمه ولا علمه  
علمه لا سببا ان مانع اذا كان وجوب الحكم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
من وقت العقد حتى يملك البيع بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
مقصودا الاستدلال بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
والصور الموضوع عن هذا الموضوع ومعنى لانه موثوق في حق اعقاب العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
معقود شرعا بل المعاصر في مادة حكمه ولا ضرر فيه على الغير لما عرفت موضوعه لا حكمه لا علمه  
وهو الملاك الثابت بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه  
من حيث حرج المنع عن ملكه بدون رضاه ما اذا كان المالك وحدث الا حارة منه  
استدلال الحكم الى وقت العقد حتى يملك المستري بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه العلم بوجوبه











ان اضافة الوجود الى المعاني لا يمكن ذلك في غير شرط في الحقيقة والتقليل على السقوط والحق سبب  
ان الارض بما عكسها ما هو على السطح وكان حق البراءة للمانع وكذا قطع صلا عند البراءة للمانع ان  
السقوط على السطح فاذ اطلق احل عند البراءة للمانع فوالا لعل عليه لكن العلم لم يست نضاه الحكم  
ان التقليل على السطح لا يدرى فيه والاحسان في ذلك ولا يمكن اضافة الحكم الى التكون مخلوقا لذلك والحق وان كان  
سببا للوقوع لكنه مباح وهذا ضار للعدوان ولا يدرى فيه فمعارض الشرط ما هو عليه وللشرط سبب العلم  
لما هو قاصم مقامه في ضمان النقص والاداء جميعا وكذا لم يحل في البراءة كفاية ولم يحرم عن البراءة لانها حوا  
المباشرة ولم يوجد منه الجباية فلا يلزم من جوارها وما وصح الحرج واسراع الحجاج او مسان الحاشية  
بعد الاسناد وهو سبب مع العلم كقول الدابة وسوقها على هذا الاصل والاصول هو اقام الشرط نظام  
العلم عند عدم امكان الاضافة الى العلم اذ ان الاضافة من غير ان يكون له الغاية والاصل في العلم  
طبع الارض والعدوان والاعمال والشرط ولكن العلم لما كان مع سحر السقوط في العلم ولا احسان لم يصح اضافة العلم  
الى العمل والاعمال الذي هو شرط حلقها في العلم بهذا الطريق يصح الرفع كسبب الغاية مضافا الى العلم فيكون  
ملوكا له وشرط له الاسباب وذلك ان موضوع علمه فعل مختار منسوب الى الشرط ان لا يكون في معنى العمل  
وان يكون السبب ساقا على ذلك العمل الاصل الذي يكون مع السبب كذا اذا حل قبله بعد صقي ايقان  
لم يمتنع عندنا لما سارح ان المانع من الايقان بعدة فكان علمه ورا له للمانع من الابهام وكان شرط الامام  
ما سبق الا افاق الذي هو علمه السلف من منزلة الاسباب سبب الشيء مقدمه والشرط ما حرم صورة  
العلم ثم هو كسبب ما انكر اضافة العلم الى العلم لانه اعرض علمه ما هو علمه فاعلم بعضها عرجا دته بالشرط ان  
الاباق باحسانه يعونه بعد لم يحدث بالحد صار سببا محضا للمانع ولا يدرى ان هذا هو السبب في الشرط  
خالت عنه او سببه عن معنى الطريق في المانع في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
علمه فعل مختار عن مشيئة الى الارسل حيث لا يذهب عما سئل له من ان يكون سببا محضا للمانع لانه سبب في العلم  
حل العدوان كان معدا لكنه كماله ودر الحكم علمه احسانه عن مشيئة الى العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
كالسبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
وهذا ان الارسل ليس بارادته للمانع ان الدابة بعد سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
الحل والاداء للمانع ان الدابة بعد سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
او نهرا لم يفسد صاحبها لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
وعا هذا فالأول هو سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
انه لا يفسد الفاعل في الشرط جري عرى السبب كاسا وقد اعرض علمه فعل مختار عن مشيئة الى العلم لانه سبب في العلم  
لانه لا يفسد مضافا الى العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم

لن ما اعرض علمه على الحكم وهو فعل مختار وكذا الوشي على قطرة واهم موضوعه هو حق وهو  
علمه فاحسنت لعل في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
موضوع علمه هو علمه لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
بلا احسان وصار كماله في الزق ما اذا حرج على حوا الصبح لعل في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
فان فعله صاحب شرع اضافة الحكم اليه واجواب ما ان عدل الدابة الاصله الاجاب حكم به ان الوجود على  
الدم والادام كماله ولكن يصح لقطع الحكم عن فعل العدوان لانه اذ ارسل عليه على صدره عن سبب في العلم لانه سبب في العلم  
قاصده وقلم فانه لا يدرى في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
لعل في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
احلف طامو السرح والى الواقع فيها والى المانع فواقع منها فنه وقال الذي يدور في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
الحا في استحقاقه ان الحرف شرط جعله لقطع العلم لعل في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
ان العلم صاحب اضافة الحكم وان يكون خلاف الشرط عنها فقد عسكر بالاصول وحجها صوابا وهو اضافة  
الحكم الى الشرط فكان القول بوله خلاف الحارج اذا ادعى ان الجرح مات بسبب آخر وقال الذي مات  
لذلك الجرح ما ان القول بوله لولا ان الحارج صاحب علمه لاصاح الشرط فكان الذي مفسكا لاصل  
فما وعي هذا لعلنا لو اشرنا على ما صدق ملوك انسان فعمله الكمال او على نفس فعلها او على ثوب  
ان ان محرقه لم يفسد لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
ان الكمال جعله لعله في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
ذلك خلاف سوف الدابة لانه محله علمه على ذلك خلاف ملافا شدة على صدره فعمله فان صاحب جعله كانه  
دخه بنفسه في حكم احل لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
الغاسب فاما ضمان العدوان فمضى على محض الساموق وقوع الشكر في السبب المحوج للضمان ولا يدرى  
الضمان بالشكر وعي هذا لعلنا اذا لم يدرى ملكه او في الطريق فمضى على محض الساموق وقوع الشكر في السبب المحوج للضمان ولا يدرى  
كوسم لم يفسد لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
اننا لم يفسد لعل في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
ما الذي غير مضاف الى العلم وكذا الدابة احسنه بعد ما عرجت فكل في ما اذا حرق على الوقوع على الارض او لدعت  
ملا الحرك لانه مضاف الى العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
هذه الدابة وهذه الدابة طالق وهذا الحكم الشرط ان مضاف الى الوجود والوجود مضاف الى الخوا  
علم لولا الشرط الا ان الساموق لم يفسد لعل في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم لانه سبب في العلم  
الاداء الثانيه بطلت عندنا خلافا لغيره لان الكمال انما يستلزم لولا الخوا والاصول الاجاب عند وجود











فاذا اقم عليه الخلق جاء العادق بامرهم شهدون على زنا المعصومين بعد الشهادة ويقام هذا لان العلم  
ومصر العادق معقول الشهادة هذا اذ لم يقام العبدان بامرهم معقول الشهادة وانما وان  
كان يقام احد علم المعصوم علمه لان سقوط شهادته بناء على تحقق عجزه وقد ظهر ان لم يكن عا حرا اقام  
الشهود على ذلك **مسألة** في بيان الاصل في العقل عند الانسان اهله هو من اعز النعم لان  
منازلة الانسان من غيره من الحيوان به عظيم وانه من سعادة الدنيا والعقبي واما ان علم ما حق  
الله خلقا اكرم علمه من العقل ولكن لا اله الا الله بالعقل نفسه فان يدور عانه الله به ونقصه لانه عاجز  
وانه طلق معا وما في اصل نفسه فكيف يصح خروج بعقله ما يحرج عنه الكبر وقد مر في باب بيان اقسام السنة  
عصره فلا يعد وما لت الاسعوية لا عبرة للعقل اصلا دون السمع وادجاء السمع فلم العزم دون  
العقل وهو موجود بعقل صاحب الشايع دم حتى اطلقوا ان الصبي لعدم ورود الشرع به وعدم ايجاد  
عقله وصار اياه كما ان صوغه عاقل ومالت المعصوم انه علمه موصيه لما استحسنه بحومه لما استيقظ على  
القطع فوفى العقل الشرع لم ينسوا بل للشرع ما لا يدركه العقول او يصح جعلوا الخطاب  
مستوحها معقول العقل والواعد لم يقر عقله في الوقف عن الطلب ترك الامان ايا اذا عقله صرحا كان  
او كبرا على طلب الحق والاستدلال بوجود مناط المكلف والصبى العاقل مكلف الا بان عندهم  
من لم يبلغ الدعوة اذ لم يعتقد امانا والا فلو كان من هذا انار عندهم لوجوده عوجبه اليان هو  
العقل عن معقول الذي لم يبلغ الدعوة لم غير تكلف لمجرد العقل واذا لم يعتقد امانا ولا كبر كان  
معدورا واحدا وحصل الكبر عند ما به عقده لم يصح كان من هذا انار مخلقا واذا اعانه الله لم  
وامهله لوراكل العواقب فيمكن معدورا وان لم يبلغ الدعوة كما ان ابو حنيفة في السعة اذا لم يبلغ  
وعشرين سنة بلع الم ماله لانه قد استوى هذا العزم وصار حاله صرحا مراد في هذا الحالة صرح  
الم ماله وعند الاسعوية ان عقله عن الاعفاد به حتى هكذا او اعتقد الشك ولم يبلغ الدعوة كان  
معدورا اما يصح امان الصبي العاقل عندهم وعلا يصح وان لم يكن مكلفا به حتى اذا علمت المواظفة  
ولم يصح امان بعد ما استوصف في تحت روح سلم من ابو سليمان في علمه من تدة ولم تبين زوجه او  
لوموت كذا كبر ليات من زوجه لانها صارت مريده حيث لم يصح امان بعد وجوده ولو عقل في  
مواظفة وصفت الكبر صارت مريده وانب من زوجه ما علم ما علم الاولي اننا غير مكلفه او لو كان مكلفه  
لنات من زوجه كما اذا لموت كذا كبر في بحر الاسلام ليس على الخلق هذا الباب بل قاطع اى ليس في حد  
مدة العقوبة والامهال يخرج ذلك من معدودات القاطع اذ ذلك خلف باصلاح العقلاء فرب  
عاقل يمكن من العزم والاستدلال في زمان قليل وربما عاقل يخرج في ذلك اذ زمان كثير ولا يصح تقدير  
ذلك مع سائر العقلاء صرحا اذ كان كذلك مخصوصا بمره اى علام العيوب فان صرح مريده

عنده

ان بعد على ذلك لم يوصى بعلمه والا فلا يقول وهو في هذا الباب راجع الى الذي لم يبلغ الدعوة كذا  
فصرحنا في كلامه وعندي ان مراده بقوله وليس على الخلق هذا الباب بل قاطع اى ليس على المعصومين  
ما العقل بل قاطع وهذا لانه على ذلك النفس وان كان سلام من حسنة مذكورة عفت قوله لانه قد كسوف  
مريه العزم والامهال فلا سلام من حيث انه ذكر بعده من جعل العقل حجة موصيه عن الشرع خلافه  
ليس معه بل بعد علمه الى حرة وعلى العزم يكون ملما ما لا يكون سانا وحققا كما ادعاه وهذا لان من جعل  
العقل حجة موصيه ورد الشرع خلافه وليس معه بل بعد علمه سوى امور طاهرة سلمه له وهو  
موصيه حدث العالم ودلالة البناء على الباقي وموصيه نفسه بالعزم وموصيه ربه بالا الوعيد وان لم يكن  
حسن لان كسوفه وكذا الجمل والظلم والسفاهة والعنت في هذه الامور لا يدركها العقل موصيه نفسه ومنه ان  
لمت لا للشرع ما لا يدركه العقول فكثير من المشروعات ما لا يدركه العقل كاعداد الركعات ومقادير الزكوة  
والحدود وغير ذلك من العادة من كبره ولا دلالة ليه وهو مذهب الشافعي وماله في قوم من الكفالم  
سلمه الدعوة اذا اهلوا صنفوا الحكم كغيرهم عفا حصة علمه كما علمه في الشارح وانما اصابا بامهال المعصوم  
لان الحكم كغيرهم عفا ومن كان منهم من علمه بقدره مستوجب عهده بدون دار الاسلام في الكفار الذين  
سلمه الدعوة كان معدورا في الامان بان بلغ في طاردهم خدمة الامهال اذ كان صرحا مستوجب عهده  
النفس في المال عفا فلم يصح بالعلم ان العصمة المقومة بالاحراز دار الاسلام وم يوجد الا في ان الخلق  
اذا اسلم في دار الحرب فيهما جرائنا فعلم مسلم النفس ما ساهل اذ في ذلك لانه لا حد الشرع في بيان  
العقل غير محبة الالهة ما نال على العقل بالعقل بالشرع لانه لا حد للشرع عا على ما ادعاه فكون ما قضا  
بكون يكون العقل حجة معه وهذا لا يسفر عن القوى ما العقل صرح هذا لانه الى حدود القوى وما بعد  
العقل والشرع معه الا القوى فان لم يكن العقل حجة موصيه لما وصفت الاحكام العقلية على علمها  
فلت انما وصفت الاحكام الى العلم من الشرعات والعقليات جميعا لانا اعتبارا انها موصيه بداتها بل  
الموجبة في العقليات الشرعات الباري عز وجل الاركانه لكان عسا عسا مستل في العلم من سراج  
العقاد والعقل المعرف والموحدة والاهله نوعان اهله وجوب اعلم ان اهله الوجودية قسم موصيه بها بان  
يكون حقوقهم حالهم او من حقوق العباد حالهم او ما استمل علمها واصلا واحدا وهو الصلاح  
حكم الوجود من كان اهلا فكم الوصول موصيه اما اذ او قضا كان اهلا للوجود علمه والامهال  
وهذا بناء على تمام الدمة والادى بولده دمة صاحبه للوصول اعلم ان اهله الوجودية بناء على تمام  
الدمة لان محلا الوجود الدمة وكذا انصاف انها موصيه دمة كرا ولا انصاف الوصول الى  
غيرها والادى بولده دمة صاحبه للوصول بهذا هو العقل عا اثنان ما بلغه في نفسه ولم  
مهراته معقد القوى علمه وبلغه عشرة اربعة وخارجة بالاجماع ولو كسرى في الصبي كما ولد



لزمه الثمن والدم في اللغة العمدان بعضه بوجه الدم فالدم لا فرق بين الا ولا ذمرا ولا  
خلفا وانما معنى قولنا على الوجوب الدمة بنفسها دمة وعندها لكن لا كان احصاها لاهله  
الوجوب بوصف الدم ماله وحده كذا او المراد هذا العهد ما اشار اليه في قوله واحا خذ  
من بي ادم من ظهوره ودرهم واقدام على نفهم الست بربكم ماله ايلي وجهودا نفس من عا ان  
احرج دمه ادم من ظهوره ماله ادم واحد علمه اساق ادم بدم بولم الست بربكم ماله ما جابوا بيلي  
وعان كل انان الزمنا طاره في عبقه اي علمه في دمه وكذا ماله من الاله عدا الجمهور ان علمه لازم لدم  
القداده والعلة للعق لا تفكر عنه وعلى الاتصال هو حوا حوجه البقاء وفرا تالها ونوعه  
وبدلت السبع الوارد عليها في اجزائها ولكن ما كان صالحا جابه وتكن معاوه حاندها  
توقف الارث لاجله بحق مقصود او لم يكن له جوا فلم يكن له دمه مطلقا لمطر الى الوصه اناني  
تكون اهلا لوجور الحق لدم من حق وارث ونسب ووصفه بالمطر الى الوصه الاول لا يكون اهلا لوجوب  
الحق علمه واذا انفصل وطهرت لدمه مطلقه وكان اهلا للوجوب مطلقا غير ان الوجوب غير مقصود  
منه عازا ان مطلقا لعدم حكمه اعلم ان الوجوب غير مقصود بل حكمه مطلقا لوجوبه او جبر  
السبب بدون الحول وكذا الاستداد والاسباب في حكمه اذ الوجوب بدون الحكم لا  
يعرف في الدماء والعق اذ ما بدنه في الدنيا لا ابتلاء وفي الاخره الحرام ومعنى هذا الحكم وجوب الاداء  
وجود الاداء عند بشارته العبد عن احصاء حتى يظهر له المصلحة من المعام فيحقق الاسلام المذكور  
لعلوم الحكم احسن عملا وكذا الحرام في الاخره على ما هذا كما قال جزاء ما كانوا يعملون هذا ان  
الوجوب جبري لا احصاء لعدمه وانما سار العبد لجزاء ماله فيه احصاء وظهر ان الوجوب بدونه  
حكمه غير مقصود عملا بما يجوز الحق لوجوبه شرعا مقصود هذا القسم اي اهله الوجوب منقسما باقسام الاحكام  
كما مر في قوله حله ما نسبنا في حق كذا شيئا من الاحكام الشرعية وهي حقوق ادم وحقوق  
العباد حائصة وما استلزمها في شيء في بيانها بولم ما كان من حقوق العباد من الغرم والعوض  
وهي الزوجيات لزمه اعلم ان ما كان من حقوق العباد كالغرم والعوض فانصى من اهل وجوده  
فكونا لوجوبنا في حقه وان لم يكن عاقلا لوجوده وسوت حكمه وهو وجوب الاداء ان  
مقصودنا دون الاداء ما تعرض وضع الحسن لما يكون حيرا ماله او حصول الرجوع وذكر ما لا يكون  
اداء لدمه كادام في حصول هذا المقصود وما كان صلته بها بسمه الحوائص لوجوبها فالتوجبات  
في حقه عند وجوده اما بعد الوصيات ماله بسمه بالاعوام لانها تحت عو على الاحصاء ما احصل  
في عوصه وهو العوض وما بعد الاغارب بموته ايسار وكذا الحب على لا يار لدمه المقصود لانه  
حاجه المسق علمه بوجوبها بسمه الاله وذكر ما لا يكون اذ الولى قد كادام مكان الوجوب غير حال

حكمه وما كان صلته بها بالاجرة لم يكن يصح من اهلها فلا يجب عليه وذكر لغير العمل بانه صلته بكنها بسمه الحرام  
عالمك هذا المقصود والاعوان على العلم وكذا اخص به رجال العشرة اللذين هم من اهل هذا الموضع  
العلم بالصلح ليس من اهل الموالات ليس من اهل العقوبة وما كان عقوبة رزاقا كالعصا من حومان  
الارث لم يجب علمه لانه لا يصلح حكمه وهو المطالبه بالعقوبة او حوا الغفر وحقوق ادم على مني في العلم  
حكمه كالعشر والخراج وفي بطلان القول حكمه لاجب كالعقوبات الحائصة والعقوبات فالامان لا علمه بالصلح  
بل ان يعمل بغير علمه الاحا اذ اعقله احمل الاداء فلما بوجوبه لالامان حوا ادم حتى الاداء ومع فرضه والاجر  
علمه عند الاداء بعد الطوع لانه ليس في نفس الوجوب تليف منطوق انا ذكره وحوا الاداء وذكر موضوع علمه حتى  
يلغى في الاداء على ما يكون الشيء مشرعا عارضا قدرة الاداء الاعيان المطالب الا ان السامو يودي الصوم رمضان  
ويغى فسادا ان لم يكن غاملا وكذا اذ ادى الموعود فيه فسادا وان لم يكن الخطاب موجبا علمه وكذا العادات الحائصة  
العلم بالبدن كالصلوة والصوم او بالمال كالزكوة او بالمال كالحج لا علمه وان وحدتها وحملها لعدم الحكم وهو الاداء  
هو المقصود وفي حقوق ادم وهو موعود احصاء عا سببا السعوط لله فيحقق مع الاسلام والاصول  
وذكر في النسخ الذي لا يقتضيه ولا يحصل ذلك اذ اولى الامور ان علمه بطريق الاحكام ولا يصلح طاعة ملو  
جلنا اذ الولى كادام بها هو ما في بطلان المقصود هو المال لا الفقير وهو باطل في حق الله وفي  
المال ليس عين ما انما المال الاله وانا مقصود عين المال في حقوق العباد لانهم يتبعون به علمه او  
لرفع صرد الله منزه عن ذكره ما مسوم مع الحوائص لصدقه العظم لزمه عند محله لوجان عوا اعماده  
بها والمرجوح في معاملة الزوج كالمعصوم وصار كالمعصوم ولزمه عذرها كفايا لاهله العاصرة والاحبار  
العالم الذي يكون بواسطة الولى ماله ما هو عا دة فاصرة واما كان موعود في الاصل كالعقوبات والخراج  
لزمه لانه حكمه وهو اذ اعلم ان المال المقصود لا يكون اذ الولى كادام وما كان عقوبة  
في اصل عدم حكمه وهو الموعود بالعقوبة وباعاد اصل الذي بنا وهو ان كان اهلا لحكم الوجوب  
كان اهلا لوجوب الاداء فلما ان كان اهلا للاحكام لا يرد بها وجهه لانه اهلا لادائها وكان اهلا لوجوبه  
وعلمه ولما لم يكن اهلا لسوت الاخره لم يكن اهلا لوجوبها من اشرايع معنى العبادات لانه ليس باهل  
ما هو فائدة الاحا وهو سوت الثواب في الاخره خلاف المحرمات ولا ان الصلوة ان حصة الكافر  
فلا يحل اما ان حصة المال الكفر وبعد الكفر لا يجوز ولا ان الصلوة في حال الكفر باطله فلا يكون ما سورا  
بها وكذا الثاني بدليل عدم وجوب الصلوة لاهل الاسلام وانها لو حلت على الكافر لوجوبها كما في علم  
اسعدا كالمصلحة لانه لزمه الايمان بالله لانه اهل الاطام ووجوب حكمه وهو سوت لاهل امة الاندية  
لم يعمل على ما بالشرايع بشرط عدم الايمان امضا لانه راسا سببا علمه احكام نعم الاخره  
واصلها فلا يجوز ان يعمل بها معصية لغيره الا ان الولى اذ امان لغيره بوجوه ادعا شوه ماله لوجوب



تكون شوطا ناعا و قد كان بعض شاطها نوجوس كل الاحكام والعنايات على الصوفية انهم يعرفون ان  
 ما لا يوجد باعبار السمع المحل لا يوجد بغير العلم بالبرهان  
 وجود السبب علميا سببا او انما غم وانما سقوطا عناد الخرج كالحق الصريح ما علمنا ان الوجود غير موجود  
 لغيره بل حكمه لا يكون الوجود بغير العلم بهذا العلم الطر من صورته لان وجود الاحكام غير ثابت  
 وكذا ان الوجود والعدم كانا متصفا معنى لان الوجود غير معد لان معنى مفهودة الدائم  
 بعد انما السبب لان الصفاة دعه لم يكونا بالوجود علمه اصلا وحقه اي اسد لا انا عصفو علم  
 وهو انه لو كان الوجود علمه ثابا لم كان السقوط بالخرج نوع غير الوجود في كاصوم في الجمع  
 في حق الساقول لان الوجود لو كان با ساع سقط لكان الوجود عالما عن العادة فصير عالما  
 في الصفي اذ لمع في بعض من صان له لا بعض ما صفي وهذا دلل على ان الوجود غير ثابت في حقيقة  
 اصلا اذ لو كان باثنا فحق ما صفي كما نحنون في الصفي علمه واما عار ما ذكرنا من كانه لاهل ولا افلا  
 فلما ان الصوم لم يكن الحاصل لانه اهل الحكم الوجود لا تتبادر اذ ثابت اذ خفض كالحا به في غير  
 مناصه للصوم فكذلك خفض الوعد السبب للاداء في العدا الى السداد هو العضا للعلم المحل لعدم  
 الخرج وهو كالحق على من السار واما الصلوة كما في الخرج منظر الوجود لعدم كل مع وجود  
 محل الوجود هو سبب الخوف في الصوم اذ امكن ان يستوعب الشرا وادعيا نوم و  
 نيل لا يلزمه العضا ان الوجود في الحقيقة لعدم اهل حكم الوجود وهو الاثنا سبب الخرج الذي  
 لحقته في ذلك فادلم بعد كانه الوجود ثابت الوجود حكمه وهو الاداء في المحل اذ تصور  
 او في الثاني وهو بعد الاقامة حتى اذ انوي الصوم بالليل في حين لم يساور سيا حتى  
 حصى الصوم كان مودا للفرص والاعا ان ساف حكم وجود الصوم وهو الاداء في المحل  
 حتى اذ انوي الصوم في علمي علمي لم يساور سيا حتى صومه او في الثاني في الخرج لانه لا يجوز  
 سهل عاده في ساف وجوده وكان مما بها حكم وجود الصلوة اذ امكن انما في المحل فلو علم الطمان واما  
 في الثاني فلو وجود الخرج كان با صفة لوجوده والنوم لما لم يكن سيا بها حكم وجود الصوم والصلوة اذا  
 اشبهت وهو العضا الاصح لم يكن مما بها للوجود ايضا فاهل علمه اذ اذ وهي نوعان فاهل علمي علمي  
 العدا الفاصلة من العمل الفاصلة والبدن الفاصلة كالحق الفاعل والاعقوة الباقية ولسي علمها  
 حكم الاداء وكامله سفي على العدة الكاملة من العمل الكامل ولسي علمها وجود الاداء ونوم  
 الخطاب اعلم ان اهل العلم الاداء نوعان كامله يصلح للنوم العدة اي السعة في ذلك يكون  
 للصوم العاقل والاعقوة بعد البلوغ من علم الصفي العاقل من حيث ان لم يحصل العقل لسببه صفة  
 الكبار سفي على الفاصلة صفة الاداء وعلى الكامل وجود الاداء ووجود الخطاب لان في الزمان

الاداء اصل كالحق حواسا وهي صفة النقص فيكون علمه رغب الفهم عن ثلاث المراتب ما قبل حساب ما يكون بعد لزوم  
 الاداء لان ذلك لا يثبت الا بالافلا الكامل اصل الفعل معروف بدلالة العنان وذكر ان محتار المراد ما يكون الفهم في انما  
 او عفاه ونوعه شدة عامة الاسواقا منه ونزاهة وكل ذلك معصية يعرف بالخبر والامتحان فان سطر في محاله  
 بل كما سطر واحد كان معدا العمل ان كانت معاوية كان فاضا العمل واحوال السر معاوية في صفة كمال العقل  
 فانما السر اعديل العقل مقام كمال العقل في الزمان الخطاب علمه تيسر اعيان العباد في صفة كمال الذي يوم  
 وجوده بل هذا الحد ساطع الاشارة وتقوم بقاء الفقان بعد هذا الحد كذا في علمه وان السبب الظاهر في قام  
 عام الخ الباطن في سر اذ الحكم معد وجودا وعدما والا حكم منقصة هذا الباب بحق العلم ان كان حسا  
 لا حكم غيره كالا ان تحت العود منقصة من الصفي بالزوم اذ اعلم ان الامان بالعلم صحيح من الصفي العاقل في  
 احكام الدنيا والاخرة لوجود حقيقة وهو المصدر في الجمان والامور باللسان بعد وجود ادائه وليس منع الاهلية  
 فيقول مولد وانما الحكم صيا اي النبوة بالعلم في ان يكونها داء اعلا لغيره الى العلم واذا صلب ان يكون هاديا  
 للعباد داءا له فادان يكون مسددا ومحسا للداعي بعد وجود معصية الشيء اذ مع سوتة حكما محر شري ودا  
 البليق بالامان صلا لما مر انه حسن لا علم غيره فلو صار محورا كان معصيا من هذا الوجه ولا عدة في العلم في الزم  
 الاداء وذكر في صوم عنه فاما الاقدام فلا عدة في كانه الطريق الحكم صحيح اذ انه لانه سار في العود والسمو  
 في الوادي حرمانا لغيره من اقامة الكفاة وقبوع التوبة في سوار الكا ومضاف الى الكفر الثاني على كونه  
 كالا في اسلام من اسلم ان شرعا عاما للمخوف اذ اطلعوا وان في الصفي عقود بالامان بل ذكر من عوائده واما  
 سوز مع الشيء من العلم الذي وصح له وهو سعادة الاحوال في شرارة والارج استر في قدره صفة في حق الما رث  
 في علمه العلم في ركة اذ كان روجه اسلمت صفة علمه انما يلزم اذ اسلمت له حكم الامان معا لغيره  
 في بعد علة لانه في الصلوة صلا في النوم العدة والليل علم عدم لزوم الاداء صلا في البلوغ ما ذكر في الجاهل  
 اذ الصلوة صفة في صفة الاسلام بعد ما عقر من مساواة ولو لم يكن الاداء لكان اساعه من كذا كذا  
 سببه اموانه كابد البلوغ فاما علم الاسلام علمه عند اسلام امراته مصلحة الاداء منه لا وجود الا اذا علم  
 في الصفي منها اذا سمع عا وجب النظر في صفة الكفاة بالاهلية الفاصلة لذلك مما رجع الى حق الزوجية في سبب الاهلية  
 الفاصلة كل يوم العلم في كمال فلنا اذ كان الزوج عونا وله اربا طقت امراته فانه يعرف الاسلام عا ابيه  
 معوق منها احاي ان سبب معلوم ان الارب يقوم مقامه فاهل علمه ومع ذلك يكتفي بما هو قائم مقامه في حكم  
 الاداء الواحاه دفعا للفرع الزوجه وان كان صفي لا علم غيره كالحق لا علم عفا اعلما ان ما يكون صفا عا وح  
 لا علم غيره كالودة فابو يوسف في الحكم بصفة من الصفي في احكام الدنيا لانه لا يحصى في العلم حكمة صفة  
 ايمان لانه محص في صفة ونكها فيقران كما توجد منه حصة الامان توجد منه حصة الردة وهذا انه اذا  
 اعتبر علمه بالنوم في جوعه اليها ما لادن بعد علمه نوصا سم الله وكذا في الخبر لعن الله من الاعداء علمه فكل



المجلد بالعلم والوادة جمل بالعلم وقد وردت حقيقته من فلا يخفى موتها بعد وجودها منه حقيقته في الحكم الاخره  
وما لم يرد من احكام الدنيا بالوادة كحوان الحرات وقوع العوقه ما بالزمه نصرة من الحكم نصها لا مقصود منه  
الاولى انه ليس حقيقته بطريق السعة للمؤمنين ان اردوا عقابا ارا حرب وما نصرة مقصود الاول  
للمؤمنين عليه وما هو بين الامر كالصلوة ونحوها نصها الا اذا من غير علمه اعلم ان ما ورد من حقيقته  
العلم به ان يكون حقا ومن ان لا يكون حقا في بعض الاوقات فانه نصها الا اذا من غير العلم بما عباد الله  
العاصره كالصلوة والصوم والركوه والنج لان حكمها النسخ والتبدل فلان في حقا بلا وجوب الاداء في  
وجوب الاداء الوام العبدية في حق الاداء مع عاصره لا مع ادائها فلا يستحق عليه ذلك بعد البلوغ وكذا راجع  
السنة منه بحدود العبادات فلا لزوم مضي وجوب العبادات لانه شرعت كذلك البالغ اذا شرع في صوم او صلوة  
على طين انه علمه من ان لا يفسد عليه بطلان نصها للزوم حتى اذا فسد الزوم العباد او كذا اذا شرع في الحج با  
الطهر من سن ان لم يفسد عليه نصها للزوم حتى اذا احتضر فمحلل لزمه العباد او اذا احتضر من غير العلم  
حتى اذا اراد ان يفسد عليه نصها للزوم الكفارة ان في ذلك ضرر فمحلل على الاهل الكامله واحدا من النصي  
لغيره وان لم يفسد عليه نصها للزوم من حكم عن الزوم من حكم عن الزوم من حكم عن الزوم من حكم عن الزوم  
الحل لزمه جمل البلوغ ولقد انسخ حق النساء ان يفسد حوا الزوم بطريق العقوبة وما حل حوا نصها  
الاهل الكامله فلا يفسد حق النصي بالاهل العاصره فان قلت ليس ان يفسد حوا الزوم بالاداء بالضرر  
وذلك في حق حوا وقد وردت السنة المعروفة في حق العلم ما به علمه فان سوا حوا نصها انما اذا لم يفسد  
سبعا واضرب يوم علمها اذا لم يفسد حوا الزوم بطريق العقوبة من الاداء بالضرر  
الضرر عند ساء الاداء ما دلت السنة حوا الزوم على العباد الصا ومنه بطريق العقوبة كضرر الزوم بالضرر  
وقد ورد الشرع به حوا الزوم على العباد الصا والعناد وما كان من غير حقوق الله ان كان  
محضا كعبود الله والصوم نصها مباشرة منه لانه محض منفعة فمحلل حقا ما على الاهل العاصره  
وذلك مثل قبول يدك الخلع من العبد المحور فانه نصها بغير ادن الحوى لانه محض منفعة وكذا اجرا النصي المحور  
نصف للعلم ومضي على العباد حوا الزوم بالاداء بالضرر من السلام من العباد لانه ما مع محض لو  
اجرا العبد المحور نصها للعلم بالضرر لا بشرط السلام من العباد لانه ما مع محض لو  
الاستحار من محض نصها بطلان حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
ادن الحوى الحوى استوجب له حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
لقد اجمعنا عاصره الصوحي مع ما غيره وطلاق غيره وعاقف غير اذا كان وكذا لانه محض منفعة  
في حقه لانه نصها بطلان حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
ابلو الساي الى حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم

وما كان بالانسان من الحيوان ومنه من العلم على الانسان فقال خلق الانسان علمه السابح والاعلى  
المرايا صوره علمه ونسائه وقال تعالى الانسان انقضى نصفه نصف فواده فلم يبق الا صوره الحكم والدم وفي  
النهار الحضر كالطلاق الوصم بطلان العلم ان ما هو من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
حقه فمطلت مباشرة كالطلاق العاقب والكمه والصوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
ذلك غيره ما خلا القصر من العاقب ملكه علمه لانه الحق بالناس في حقيقته لغدونه على استقامه لانه يفسد  
منه بحد علمه بخلاف الاب ما به لا يمكن منه الا بشهود وليس كذلك شاهد بعقود العبر من حوا الزوم من حوا الزوم  
خلاف الدوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
والكاح ونحوه فانه ملكه نواي الحوى ولا يمكن سعة لانه قد صار اهلا مباشرة حتى اعتبر به حق العبد اذا علم  
لغيره فلان يعتبر في حق نفسه اولى في القول نصها مباشرة نواي الحوى صاوه بطلان نصها مباشرة اولى  
ما به العلم من توسع طريق الاحكام لانه يمكن من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
فكان ذلك مع له عبادي حوا الزوم ما صار رايه العاصر مجبور انما نظام راي الحوى الى الحق بالغ حتى يفسد  
غيره العبر العا حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
الضرر منه باعبار راي الحوى وجب اعبار رايه العام وهو ما اذا اذن للنصي بغيره عن موضع  
واما الحاضر هو انما اذا بشره نصها لانه لا يفسد حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
بما شره النصي بغير ادن وله وما قاله الوصم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
وان لم يفسد حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
الطمانه حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
لانه في الحكم لاي حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
وصف الحكم فكل هو باعبار الاصل متفرقا نصها كالباع وما عباد الوصم هو كالباع نصها  
بما عباد وصم لاي حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
اعتبر في موضع التهمة وهو التفرق مع الحوى في معتبر في موضع التهمة وهو التفرق مع الحوى في موضع التهمة  
او مع الاحاب وباعبار ان ما كان معا عاصره نصها بغير ادن الحوى ما كان من حوا الزوم من حوا الزوم  
لا من ادن قلنا النصي المحور اذا صار وكذا لانه نصها بغير ادن الحوى ما كان من حوا الزوم من حوا الزوم  
بما لزمه لانه ما حكم الترام التفرق منه بغيره فكل حكم الوكالم واذا حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
البر بطلت وصيته عندنا وان كان فيه نصها بغير ادن الحوى ما كان من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
غيره لانه تبرع سوا علم ما كان ملكه بغير ادن الحوى ما كان من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم  
من نوكها لانه لو افسد نصها بغير ادن الحوى ما كان من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم من حوا الزوم















حقه لان المحتسب به على الخصوص ما اوقع في حق الشراء لانه حل الاستكاف كما سنا انحرارنا عليه  
على ما لم يوافق الجدة مكان حق وكذا على القطع حر لان خالص حقه وكذا الحق الذي هو قوله حكم  
به فيصل المالك للكرامات لا بعد عن ملكه ان لم يصر في نفسه بل ان يصر في غيره عند ان كان ملكا  
عنه ملكا لان الاعاوان اسقاطا لوقا اثباته لعق قصد الكان مصرفا في حق العيز قصد ان لو حلفا ان لم  
للملك قصد او يملك من ان كان الملك والوق وسوا الحق لثان فيم انظار حق الغير ضمنا وان  
لا يملك من انظار حق الغير قصد او يملك من انظار حق نفسه قصد او يملك من انظار حق الغير ضمنا وان  
ان العبد المستر اذا اعطى حدها قصد صاحبه لم يخر ولو اعطى نفسه حدها لم يملك له حدها  
بالعقوان وان كان ضمنيا والوق في ملكه لما في قيام الملوكة ملائى هو ملك من حيث انفرادى  
ملا بصور ان يكون ملكا للمالك لانه لا يملكه الا هو ملكه لان حدها سلمه لغيره الا حدها  
القدرة وان كان مال مسدود فملكه مسدودا بها ما فاه حتى لا يملك العبد والملك بالسر ولا يملك  
لكل ادمه وليس له ان يملك للمولى والاصح منها حله الاسلام لعدم اصدار القدرة وفي الدرس انما  
لمولى لا اذاته ملكا للمولى وملك اذاته عليه لملك الصفات لقائه بها معاها وكانت القدرة التي  
محصلها الفعل ملكا للمولى والعبادة لاسا دى ملكا لغير نفوات معنى الاملاء والاما استحق علم في  
بما هو القريب للدينه كالصلوة والصوم فان الاستطاعة التي يحصل الصوم والصلوة ليست ملكا للمولى  
بالاجماع لانى حقها على عا اصدار الحره بوبه علم انما عند سر حجه فاذا اعطى فعله حجه  
الاسلام وحصل ما ذكرنا بين العبد والفقير اذ اخرج لانه ما كان غنا معه ولم يكن موبدا الملك الغير  
وانما شرط الزاد والى اطله لوجوه الادا بغير اعلم ودفعا لخرج عنه ولم يرد به ليس الذي يصير  
به سما سميلا كما في لوكوه لان ذلك لا يكون الا عدم ومراكبه اعوان وذات السور شرط اجماعا ملدا  
حسب علم الادا لوجوب السبب تمام الدمه ولا ما في ملكه غير الملك لان غير ملك من كذا الوجه بالحق  
الحافاه كما كان فانه ما كان له لانه من حواص الا دمه لملكه يعتقد بكونه من المولى بشرط ان يكون  
عند الكاه الا عند الادن وانا سوف عند عدم الادن من المولى لان الكاه ما شرع الا بالادنا  
لنص في اعانه بدون ضراره الا ان المولى اذا احرار يكون ملكا لصنع الحواة العبد  
المولى الدم والجوده حتى لا يملك للمولى انما لان فيه صوت جوده وصنع امراره بالهصاص لانه  
افراد بالدم وما في حال حال لكرامات الموضوعه للسر في الدنا كالدنه والولاه فانها  
من كرامات ليس اما الولاه وظاهر ان غير هاهنا بعد لان ان عا الغرض الغرض الى وكذا  
الدمه لانه يصدرها عا احوالات واهلا لتوجه الخطاب للمولى الى ما يورى عن العبد  
تقريبه مولى عنده حول ما احسوا انها وان يكون معا من حاشا له هذا الخطاب جعله هذا

عاهل النار على العبد هذا الخطاب المحب مطر الى من ان حتى ان ذمه صعب بوجه علم على الدرس فيها  
وصت اليها ما له الرومه والكسب حتى ما عا الان عا احوالات لغيره واما ما عا دمه في الاستكاف ودين  
التجارة اذا كان ما دوا لان الاذن انما يحتاج اليه لطلبه في حق المولى لا بد من استيفائه من موطنه  
وهو الرومه اذا اصر استيفاء الحق من احوالات في الاخرى كما عا دمه في حق المولى بطايع  
العق في معلق بر قبته وكسبه مثل من يت ما من احوالات ومثل ان يزوج امره بغير اذن مولاه  
وبدله حله لان الكاه العا سله بهما ليعقد الصبح والمولى ما في معلق الدرس بوجه لانه ما اذن  
له واما ما عا احوالات ان يوطى في احوالات بصوب سبب ليعا احوالات او حله لراحو وبعدها احوالات  
لغيره معنى الضمان والحرارى حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
ما في لصله عا غير مسع ما حره وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
العبد الامرى وكذا كذا حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
وهو عدم الانضمام اليها العدة بصدقه اما اذا كانت لا تنه وطاقه كذا كذا حله لانه من كرامات ليس  
مسكنا حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
عنا حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
بلوج موقوف بصدقه من حله ووداد الحليمه ما حره بصدقه الرومه واداد الطلاق بناء عا دمه لانه ان  
من ملكه عند الملك عا حله وملكه عند من ملكه عا حله ووداد الحليمه ما حره بصدقه الرومه واداد الطلاق بناء عا دمه لانه ان  
ان ما كان بصدقه الملك لانه عا حله وملكه عند من ملكه عا حله ووداد الحليمه ما حره بصدقه الرومه واداد الطلاق بناء عا دمه لانه ان  
وبدله حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
القاص كما انصرفت بالانونه الى حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
انما عدم حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
وما كان ليس مال وحسب الكال لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
ايح الكاه والطلاق بملك السوء الا حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
ما كان لا حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
انما ليس للمولى ان يترد ما اودعه العبد من لدا عا حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
ما لم يطر في الشرع وهو العشر لانه بملكها المصع الحترم ويعطى بها الدنا حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
حاله وبعدها حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
الوق اهل المصروف لسانه الناطق اعلم واما مع عا حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما  
العبد وحق بالاحرار صرفا وكذا حله لانه من كرامات ليس وبعدها حله ليعا احوالات التسع او الى ما







الصلوات مائة



عنهم شرط للصوم فضا كما ان الباسر لم تقدر الى العضاء وهذا لان الصوم موحى مع البنية  
فكان يبي ان يودي مع الخصر وانما ان الطهارة عنها شرط ما كثر من وهو قوله ما قال  
معادة لعامة وما بالخاصة فهو الصوم والاصح الصلوة فانه كان يصح ما ذكر  
صوم بعض الصوم ولا يفرق بين الصلوة والصلوة في الصحة وقته اشاده الى ان الطهارة  
عنها شرط للصوم اذ لو لم يكن شرطاً لما احتجنا الى العضاء الكبار الا ان الله لا يوجب  
قسطاً من الصلوة الا ان يصوم عسره ايام في احد عشر شهراً مشروطاً بالصحة والصلوة  
مستثنى من ما احتجنا من الى اداء الصلوات عسراً واحداً والموت وهو عجز لا يصح  
مع احسان معات للصحة وانه ينافي احكام الدنيا بما فيه تكلف لانه بعد العدة والموت  
ما فيها حتى تطلب اليه كونه وصافي العقول عنه وانما يبي عليه انما غلبت الاعمال والعبادات  
كلها موضوعاً عن العمل في الصوم منها الاداء عن اجتناب كحل الابلاب وفقد مات ذكر الموت  
وما شرع عليه كاحته غير فان كان معلوماً بالهجر يبي مقام كالا حمان والودائع  
والعصوبات لان فطرته غير معصومة وانما المعصوم ولسانه لصاحبه وكذا لو فطره علم  
له ان ياتيه سهم خلاف العادات لان علمه علمه معصوم وكذا لا فطره العقول  
ما ان يكون له نسوة انا حده وكان دسالم متقبحاً والدم حتى الم او ما تقدر بالذم و  
هو دمه الكفيل وهذا لان الدم بواسطه لوق يعضض لاث الكبر وهو موت فكل ما ع  
من حي ورواها باقيا لان بعض الموت الحقيق وهو الموت في زمانه عاتاً وانما يورد اذ  
كان في عومهم وعنده اولى فليدنا انما لا يحتل الدين بمصر يدور الموت حتى اذا لم يدر  
حفظاً الى سبب صوري حيوة فان صوراً على الطوق وقع منها دمه انسان فكله بلون فتمها  
عليه حتى يصح الكفيل عنه بذكر الدين وكذا لان او حصر الكفيل على الكفيل للصوم لا يصح  
لصوم بعض الدين الكفيل بالدين والدين بحال الدين وصحة شرع فطره بوجه في بوجه  
الخطا به عونه فليس والكفيل شرعت لانه ارام الخطا به ولم يبق فله الصلوة فصره خلاف  
العقد الجور بغير الدين فانه اذا كفله عنه بغيره اذ صبره حقيقة كماله كونه حياً مكلفاً  
وانما ضمنت اليه حتى الموت حتى يباع دمه بالدين بطول الغنى وما لا يصح لان  
الدين مطالب به في بعض الامور انا لا مطالب به بغيره على الخطا به وكذا لو كان فيه في الاخوة  
ولو تفرع ان ان يعضضه فاذا التبرع ولو يبي لما حلت لصاحبه الا حذر من المعصية والوقوع  
له من جملتها ان عدم الخطا به المعنى في حال الدين وهو الدين لانه لا يحد حرس  
ما عوت الا بغيره بغيره وصحة التبرع بناء على الدين في حق من لا يدر ان يعضضه

عن المديون للصورة فسد رقدتها فسطر في حق من علمه من لم يله هذا صح النان عنه اذا علمه ما لا  
لان ما يعضض الى الاذاريق محذوراً في حق احكام الدنيا وكذا اذا حلف كعلاء عن النان عنه حتى لو كلف عن الميت  
انسان صح لما كلف الدم بالصوم مائة كذا وهو انما والكفيل ان كان شرع علم بطريق الصلوة كعلاء الحاد بطل  
الا ان يوصي صوم من الميت ان كان حياً لم يبي له ما يعضض له الحاشية ان يوافق البسوا انما عرفت لم يمت  
لان العود به لازم للبر لا يعضض عنه لاني الدنيا والى العقي خلاف العادة فانه عبي لازم والعبودية  
ملازم ملكة للحاكم والموت لا ينافي الحاشية لانه لا ينافي العبودية ولا يعضض التزكية على حكم ملكة عند تمام الدين  
علمه فكل حصار ديونتها الاحسانية ولا يكره قدم حراره عن الدين لما حته من الكفر وحاشية الى اللسان عذره  
في حال الحسوة على الدين فكلها بعد الحاشية وهذا في حق العلق بعض ما اذا كان حياً يعلق بعض في حال  
صوته كدبر اخرته فانه يعلق بالوصف ان ذكر مقدم عن التبرع كما في حال الحسوة مقدم عما حته ثم دونه  
لا يعضض من حواجه الصلوة والدين طرئاً عليه ومن يعضضه وصاياه من يبي اي من يبي ما يعلق بعد الشهادة والدين  
سواء كانت الوصية رابعة اربعة او خمس فكلها اوقالا عطف على هذا العدة او معوضه بان يوصي  
باعتاق عبده بعد موته او مال اعطوا العلق كذا بعد موت ثم وصية الحواضت بطريق الحاشية علمه بطرأه  
لا ماله اذ الصلوة الى من يعضضه وعلقه كان بطرأه بغيره في من يعضضه فسا يعضضه وذا اذا اراد اذ  
الروح حر او دما بالانسان يعضضه في الدين لا يعضضه حواج العلم في هذا العقد الكفيل بعد موت  
المولى لما مر ان ملكه يبي بعد موته حاشية وقد حلت الحاجة وهو احرار يوان فكل الوصية كما ان علمه لم يعضض  
عند اعطوا له فكل عضو منه عضواً من الهاد وبعد موت المكاتب عن فاما لان المكاتب ما كلفه عقد  
الكفيل يعضضه هذه المالكه بعد موته لا يعضضه حاشية المكاتب يساوي شرط الحرس ويعطى اولاده وللانسان  
من قبره ما يبي ذلك بغيره بالناس اياه بوق له علم يودي المدة بغيره ما يودي في اهله وحاشية المكاتب  
الحرس من اقوى مواعيد اذ الوقت انما الكفيل في اقوى الحواج الا ان يبي انه يذب فيه خطه يعطى الدين  
عند ما يعضضه التسامح في خطه ربع الدين بالصلوة لان منه سادع الى وصوله الى سيرة الحرب ملا حاشية المالكه  
المولى بعد موته لم يعضضه معهما ومان الوار ولان يجوز بها المالكه المكاتب لم يعضضه معهما ويعطى اولاده اولى بان  
ملت في المالكه انما المالكه ضرره ولا يطرأ في انما المالكه لانه حق علمه فكلها والالكفيل لانه حق له  
فكل المالكه في باب الكفيل فانه لا يعضضه لان موحى عقد الكفيل به ما كلفه الدين والمالكه ليس بغيره عقد الكفيل  
بغيره بانه يعضضه المالكه بالصلوة وهو ما كلفه الدين انما يطرأ في سعيه با عسار ان الموت  
سبب خلافه حاشية العلق بالموت بان مال عبده ان مات فهو حلال لانه لما كان الموت اسباب خلافه  
حاشية العلق العبودية وهو كان يعضضه حاشية حق العلق في حاله انما يعضضه حاشية حاشية حاشية  
خلاف سائر وجوده العلق مع منع انعقاد السبب بغيره عام الا ان سبب الخلاف اذ اودع من صور الموت























لا يلزم الاحتياط بحدته سبعا اذ العقد لازم من جانب من الجهاد له والسكر وهو ان كان من صاحبه  
المرد او سره لكرهه والمصطوف هو كالا معصية الطلاق والعاق وصار التفرقات وان كان محظور  
فلا ساقى الخطاب ويلزمه احكام الصريح ويصح عبادته بالطلاق والعاق والبسع والشراء والا  
وغيرها لانه والامور بالحدود والاحكام الصريحة ان السكر سرور عليه وهو نوعان كمن يطبق صاحبه وكمن  
نظروا من صاحب محظور اما السكر بطريق المباح فمثل سكر الكره على سره بالخمر والصلو وطبع العوضون  
صاحبه ذلك وكذلك المصطوف اذا بشرت منه ما ورد به العطس مسكره وهذا لان الخمر في حال  
الاصطوفان يافقه على الحل الاصل في قوله وقد صدر لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه مصدر  
الاحكام للتحريم والاسس من التحريم اياه وكذلك ما بشرت به من مسكره كالبيخ والابور والترب  
لما مسكره كلبن الرماك وكذلك على قوله اي حصة اذا ارسلت سرايا يحد من طهارة الشجر  
او العلة والادوية فانها حلال الا حدسارته عند وان سكر منه لان السكر في هذا الموضع كمن له  
الاعاء معصية الطلاق والعاق وسائر التفرقات لان ذلك ليس من جنس الله وهو الاصل والكلام  
فما اذا لم يشوبها مثلها حتى يصير حراما وصار من اقسام المحرم اما السكر المحظور وهو السكر  
من كل سراب محرم كالخمر والاباق وهو المصطوف اذ في طهره المصطوف فان كان حراما عندنا  
اذ اعاد واستندى صار سكر او كذا يصح التمسك والتمسك حرام اذا اعاد استندى وهو الذي من الله  
وكذا السكر بعد المثلث او بعد التمسك المصطوف لان هذا وان كان حلالا على قول اي حصة وان سكر  
دعا ما خلا مشروطا ان سكر منه وذلك من جنس ما يتلى به لانه مصطوف الاصل في السكر  
منه فان سكر من الشراء المحرم لا يرى له نوحا لحد هذا السكر لاساقى الخطاب بالاجماع لغير ما يابا  
الذي امنوا الصلوة والصلوة وان سكر في حال هذا خطا به حال السكر وطاهر وان كان  
في حال الصلوة وكذلك لاساقى الخطاب لانه يصير العذر كانه في الصلوة حال السكر والصلوة  
ولو كان ان سكر ما في الخطاب ما حار ذلك الا يجوز ان يعاد للعاقلة احصى ولا يعول كذا  
لانه اصناف الخطاب بالحدسارته للخطاب ولو كان السكر ما في الخطاب لكان كالحق في عدم  
صحة اصناف الخطاب الى تلك الحالة واذا سلم لاساقى الخطاب بمرار السكر لا يطرأ من الاهلية  
لان خطاب الشرح ساعلمها صلوة احكام الشرح كلها ويصح عبادته بالطلاق والعاق والبسع  
والشراء والامور بالحدسارته والعين وتزوج الصلوة والصحة والقرائن والاسس من التحريم و  
الصدقة وانما يصوت بالسكر الفصل لدهاب علم دور لعمارة لوجودها صاحب ان  
السكر احكام بكلمة الكفر من من امراته استحقاقا لان الكفر واجب الاعداد واحكام السلام بفتح  
اسلامه لوجود اصنافه كمنزلة الاسلام بعلوه الاعلى واحكامه بفتح القصاص

لزمه كلمة طاهره وافقوه لزمه الحد لان السكر دليل الرجوع والسكر لا ينادى على شيء من غير ما يحتمل  
لافتا الى كونه وهذا الاصل في الرجوع قد سلم او لم يذوق في سكره حدا يصح لعقد ما لديه واذا  
اقرانه سكر من الخمر طاهره حتى يصير رجوعه علمه السمع واذا اقر شئ من الحدود لم يوجبه  
به الا الحد في القدر لان الرجوع يصح ما سوى حد القدر هنا وما رتبته دليل الرجوع فصح الحد ضرورة  
في الاصل لان القدرة اذا عدت ما فيه ساقى الحد عما يلزمه في محالها لان التكليف ما يدرى  
الوسع وهو سرور بالحق ما اذا عدت مع من حرمه العبد في محالها لان القدرة ليست مشروطا ولكنها  
جواز ما فيه سرور حراما مكملا ما اذا كان سبب السكر معصية العبد عدلا لزمه احكام الشرح و  
نوع عنه الخطاب وكذا اذا كان مباحا مسورا ان لا سكر منه وهو ما لا سكر به في الاصل  
اذا كان مباحا مطلقا جعل حد الفوات العذر اما ما يصح الا عباد كالردة ما يابا لاساقى  
لعدم ركنه وهو الاعتقاد لانه لا يكون الا فصل هذا الا ان السكر جعل عدلا ما ساقى عبادته كذا  
الطلاق والعاق ونحوها بعد حد ركنه والسكر لا يصح عدلا فليس له الحد وما يابا لعمام على اذا  
اذا وجد السبب منه في حال السكر حسانا في وقت او سرق كما ساقى السكر معصية ليس بعد  
ولا يشبه لان من عادات التمسك احكام الكلام وعدم الساقى عبادته ما في السكر معاد الرجوع فلم يعد  
ما ساقى من سبب الحد وعلل من الامور الذي يحتمل الرجوع ولم يعد ما لا يحتمل وهو الامور كحد القدر والعقار  
الاوى انهم انفقوا على ان السكر لا يفسد دورا حلالا الكلام وقد راد ان وجهه من شرطه حتى وجوب الحد  
بالسكر ان لا يعرف الارض من الساقى والغزو من القطار والحدسارته فحلال ان يكون هذا السكر في غير هو احكاما  
الكلام وعقبة الهداية على كلامه كما لا ادراك له وهو براد بالشيء ما لم يوضع له ولا ما يصلح له اللغو  
هو هذا الحد وهو ان يراى بالشيء ما يوضع او ما يصلح له اللغو اسعارة خدام من الحصة لانه قد يكون  
حصة وقد يكون عازا فان قلت على هذا كيف يستقيم ما ذكره في الاسلام وموله واما الكفر فيفسد اللغو  
ان يراى بالشيء ما لم يوضع له فانه يفسد الحرام عاز وهو حد الحد وهو ان يراى بالشيء ما يوضع له وهو  
نفس الحصة كذا ذكره في اول الكتاب قلت قد راد بعضهم ان الحرام موقوف على الحصة فيقول ما لم يوضع له  
ساقى الحصة الحرام لانه موقوف على ما يوضع له لانه لا يكون كمن يراى بالشيء ما يوضع له وهو الحرام  
الشيخ ابو منصور فانه قال الكفر ما لا يراى به حتى فانه يراى بالشيء ما يوضع له وهو الحرام  
واحصار العاصرة بما قلنا في نفس الكفر وهذا لانه اذ لم يرد به معنى لم يكره ايضا بل كذا التقى ضرورة  
واذا كان الحرام طائعا في الطهارة بالحدسارته كان مختارا او راديا بشئ من السبب ضرورة والغزو من الرضا  
والاحكام معروفة في اصول الكلام فصح حرام الشرط في البيع اذ لا حث عند البيع فيها ولا يفسد  
المكر بالصحة ما ذكره في الاسلام دم فصار بيع الصلوة عدم الرضا والاختيار جمعا في حواكم ولا







































